



صندوق النقد الدولي

التقرير الفطري رقم 21/149
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء

يوليو 2021

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أسس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصا لأراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أجريت بتاريخ 30 يونيو 2021 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 30 يونيو 2021، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 22 إبريل 2021 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 24 يونيو 2021، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولارا أمريكيا للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع المملكة العربية السعودية

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة – 8 يوليو 2021: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 30 يونيو 2021 مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع المملكة العربية السعودية.

دخل الاقتصاد السعودي معترك جائحة كوفيد-19 مسلحا بهوامش أمان قوية وفرتها السياسات ويزخم إيجابي للإصلاح. واستجابت الحكومة بسرعة وحزم للأزمة من خلال مجموعة متنوعة من برامج دعم المالية العامة والقطاع المالي والتوظيف ساعدت في التخفيف من أثر الجائحة على القطاع الخاص. ومع تخفيف تدابير الإغلاق العام وتعافي الاقتصاد في النصف الثاني من عام 2020، قامت الحكومة بسحب برامج دعم المالية العامة والتوظيف المؤقتة أو زادت من توجيهها للفئات المستحقة. وتم الإبقاء على دعم المقترضين من البنك المركزي السعودي.

ويواصل الاقتصاد السعودي ال تعافي على نحو جيد. ومن المتوقع استمرار التعافي غير النفطي الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2020، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي 4,3% هذا العام. وبينما قد يؤدي الضبط المالي على مستوى الحكومة المركزية إلى إبطاء وتيرة النمو، فمن المتوقع موازنة هذا التأثير بزيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وقوة الطلب الخاص. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي -0,4% عام 2021 بافتراض الاستمرار في الإنتاج النفطي حسب المسار المتفق عليه بين بلدان أوبك+، ويُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنسبة 2,4%. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تسارع وتيرة النمو مع البدء في جني ثمار خطة الإصلاح الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يبلغ التضخم 3,2% عام 2021 (متوسط سنوي). وسجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مستويات قوية للغاية بدعم من برامج تشجيع التمويل العقاري وإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولا تزال البنوك تتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة وتخضع لقواعد تنظيمية ورقابية محكمة.

وخلال عام 2020، ارتفع عجز المالية العامة إلى 11,3% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعا في الأساس بتراجع الإيرادات النفطية بنسبة 30%. وقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية، لأسباب منها زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% في يوليو 2020. وسجلت المصروفات ارتفاعا طفيفا، حيث أدى إلغاء بدل غلاء المعيشة في يونيو 2020 وتراجع الإنفاق الرأسمالي إلى موازنة جزء كبير من تأثير الإنفاق المرتبط بالجائحة والنفقات الاستثنائية الأخرى.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أسس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويتواصل زخم الإصلاحات بخطى قوية. وتساهم الزيادة السريعة في نسب مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل وإصلاحات نظام كفالة العمالة الوافدة بدور مهم للغاية في زيادة النمو والإنتاجية ودخل الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج تدوين الأنظمة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص/برنامج بيع الأصول، وتعميق أسواق رأس المال المحلية، وإصلاحات الحكومة الإلكترونية وغيرها من الإصلاحات الهادفة إلى الاستفادة من إمكانيات الرقمنة، وتوفير الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال هي جميعاً عوامل مهمة لدعم تحقيق تعاف أكثر تنوعاً واحتواء للجميع.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

أيد المديرون التنفيذيون الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وسلطوا الضوء على أن المملكة العربية السعودية دخلت معترك جائحة كوفيد-19 مسلحة بهوامش أمان قوية وفرتها السياسات ويزخم إصلاحات إيجابي، وأثنوا على السلطات لاستجابتها السريعة والحاسمة التي ساعدت على تخفيف أثر الجائحة. وإذ أشاروا إلى التعافي الاقتصادي الذي يشهده القطاع غير النفطي، أكدوا أن الدعم المتبقي الذي تقدمه السياسات لمواجهة الجائحة ينبغي إلغاؤه بحرص وعناية لمواصلة دعم التعافي الجاري، بينما ينبغي الاستمرار في تنفيذ جدول الأعمال المقرر في برامج رؤية المملكة 2030 لتشجيع الوصول إلى نمو شامل قوي وأكثر اخضراراً يتسم بالاستمرارية وتنوع النشاط.

وأيد المديرون عملية الضبط المالي المخططة للمدى المتوسط ولكنهم أكدوا الحاجة إلى مواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في المدى القريب من أجل دعم الأسر منخفضة الدخل. وشجعوا السلطات على الحفاظ على إصلاحات المالية العامة التي أجريت في العام الماضي، والمضي قدماً في خطط الإصلاح المتعلقة بأسعار الطاقة والمياه، والنظر في السبل الممكنة لترشيد فاتورة الأجور الحكومية.

وشجع المديرون السلطات على الاستمرار في تطوير "برنامج الاستدامة المالية" لجعل سياسة المالية العامة أقل مسابرة لتقلبات الدورة الاقتصادية. وشددوا على أهمية مراقبة مخاطر المالية العامة ووضع إطار قوي لإدارة الأصول والخصوم السيادية نظراً لتنامي دور "صندوق الاستثمارات العامة" والشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد. وأوصى المديرون كذلك بمزيد تعزيز إدارة الإنفاق، والمشتريات العامة، وشفافية المالية العامة.

ورحب المديرون باستمرار صلابة القطاع المالي وقوة الرقابة من جانب البنك المركزي السعودي. وأوصوا بمراعاة المتابعة الدقيقة لأنشطة الإقراض العقاري مع إجراء تقييم مننظم لمدى ملاءمة "برنامج تأجيل الدفعات" والتأكد من قيام البنوك بتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين في ظل هذا البرنامج. ورحب المديرون بجهود تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، وإصلاحات سوق رأس المال المبهرة، وتعزيز إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وشدد المديرون على ضرورة الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتشجيع النمو الشامل المستدام. وفي هذا السياق، أيدوا الإصلاحات التي أجريت مؤخراً لزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وتعزيز الحركية الوظيفية للعمالة الوافدة. ورحب المديرون بالجهود الجارية لتدعيم الإطار القانوني، وتسريع وتيرة برنامجي

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الوصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحوكمة، والتعجيل بالرقمنة. وإذ أشار المديرين إلى الاستراتيجية الوطنية الطموحة للاستثمار، أوصوا بتقييم أثرها الاقتصادي الكلي والمخاطر المحتملة لمزامنة الاستثمار الخاص. ورحب المديرين أيضا باشتراك المملكة في "المعيار الخاص لنشر البيانات" (SDDS) وأكدوا مجددا على أهمية تحقيق مزيد من التقدم في تحسين جودة البيانات ومدى إتاحتها.

وأشاد المديرين بإعلان "استراتيجية المناخ السعودية" والالتزام بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقالوا إنهم يتطلعون إلى مزيد من التفاصيل حول خطط السلطات للوفاء بتعهداتها المناخية.

واتفق المديرين على أن نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال يعود بالنفع الكبير على الاقتصاد نظرا لهيكل الاقتصاد الحالي. ورغم موافقتهم التامة على ذلك، فقد حث عدد كبير من المديرين السلطات على مراجعة هذا النظام في المدى المتوسط للتأكد من أنه لا يزال ملائما في ظل خطط تنويع النشاط الاقتصادي.

الجدول 1- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2019-2022

السكان: 35,0 مليون نسمة (2020)				
الحصة: 9992,6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2,10% من المجموع)				
معدل الإلمام بالقراءة: 95% (2017، البالغون)				
أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (69%)				
أهم أسواق التصدير: آسيا، والولايات المتحدة، وأوروبا				
توقعات	توقعات	2020	2019	
2022	2021			
النتائج				
4.8	2.4	4.1-	0.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
3.6	4.3	2.3-	3.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي
الأسعار				
2.1	3.2	3.4	2.1-	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (%)
مالية الحكومة المركزية				
28.8	28.6	29.7	31.2	الإيرادات (%) من إجمالي الناتج المحلي
منها: النفطية				
30.7	32.0	41.0	35.6	النفقات (%) من إجمالي الناتج المحلي
1.9-	3.5-	11.3-	4.5-	رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي
30.4	30.0	32.5	22.8	الدين العام (%) من إجمالي الناتج المحلي
22.5-	25.9-	36.1-	33.5-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية (%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
النقود والائتمان				
4.0	6.8	8.3	7.1	النقود بمعناها الواسع (التغير %)
4.5	11.7	14.0	7.0	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (التغير %)
ميزان المدفوعات				
3.9	3.9	2.8-	4.8	الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي
0.8	0.8	0.8	0.6	الاستثمار الأجنبي المباشر (%) من إجمالي الناتج المحلي
24.8	24.8	25.1	33.0	الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) ¹
29.7	29.9	34.1	23.5	الدين الخارجي (%) من إجمالي الناتج المحلي
سعر الصرف				
...	2.6-	1.1	2.0-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) ²
معدل البطالة				
...	...	7.4	5.5	الكلية (%) من مجموع القوى العاملة) ²
...	...	12.6	12.0	المواطنون (%) من مجموع القوى العاملة) ²

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ الواردات من السلع والخدمات.

² بالنسبة لعام 2021، هي أحدث البيانات المتاحة.

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

٢٤ يونيو ٢٠٢١

أهم القضايا

السياق: استجابت الحكومة على نحو سريع وحاسم لأزمة كوفيد-١٩ ويشهد الاقتصاد السعودي تعافياً مستمراً في الوقت الحالي. وانخفضت حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ بدرجة كبيرة عن مستويات الذروة المسجلة في عام ٢٠٢٠، بينما تواصل حملة التطعيم ضد الفيروس إحراز التقدم. ويتعين توخي الحرص في سحب ما تبقى من تدابير دعم السياسات المرتبطة بالجائحة، ومواصلة تنفيذ خطة الإصلاحات في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠.

الآفاق والمخاطر: من المتوقع تحسن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هذا العام وعلى المدى المتوسط. وتتسم المخاطر المحيطة بالآفاق بالتوازن إلى حد كبير.

سياسة المالية العامة: هناك حاجة للضبط المالي، وإن كان يمكن النظر في إبطاء وتيرة التصحيح هذا العام. وينبغي زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي، كما يوجد مجال لزيادة الإنفاق الصحي وإبطاء وتيرة ضبط الإنفاق الرأسمالي إذا لزم الأمر. وينبغي مواصلة العمل على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية وزيادة شفافية المالية العامة.

القطاع المالي: ينبغي توخي الحرص في سحب تدابير الدعم المالي للقطاع الخاص. ويتمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والسيولة. ومن الضروري مواصلة إحكام الرقابة على المقترضين، بما في ذلك من خلال إجراء اختبارات دورية لقياس القدرة على تحمل الضغوط، نظراً لأن برنامج الدعم ربما يكون قد ساهم في حجب مواطن الضعف الناشئة. وينبغي الاستمرار في زيادة مخصصات خسائر القروض حسب الحاجة.

القطاع الخارجي: لا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائماً للمملكة العربية السعودية بالتوافق مع هيكلها الاقتصادي.

دعم النمو: يتعين تنفيذ إصلاحات هيكلية لضمان تجنب أي أثر سلبي على الناتج على المدى الطويل نتيجة أزمة كوفيد-١٩ بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية. وتشكل الزيادة السريعة في نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل والإصلاحات الأخيرة في نظام الكفالة للعمالة الوافدة خطوتين جديرتين بالترحيب. ويتعين توخي الحرص في تنفيذ تدخلات القطاع العام الهادفة إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة لتجنب مزاحمة القطاع الخاص.

اعتمد هذا التقرير زين زيدان وديليا فيلكوليسكو

عُقدت المناقشات اقراضيا عبر شبكة الإنترنت في الفترة من ٤-٢٢ إبريل ٢٠٢١. وتألّف فريق الخبراء من تيم كالن (رئيس الفريق) وإيمان بن محمد وإريك لوندباك ويانغ يانغ (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وشارك في بعض الاجتماعات كل من بول بونهيوس وأرز مور (من إدارة الشؤون القانونية). وحضر الاجتماع الختامي جهاد أزور وزين زيدان (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ورافق البعثة ماهر مؤمنة المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية، وبندر الحمالي المدير التنفيذي المناوب، وجواهر آل سعود مستشارة المدير التنفيذي. والتقى الفريق بمعالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك محافظ البنك المركزي السعودي "ساما"، ومعالي الدكتور فهد تونسي المستشار بالديوان الملكي السعودي والأمين العام لمكتب الإدارة الإستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠، ومعالي الأستاذ محمد القويّز رئيس مجلس إدارة هيئة السوق المالية، والأستاذ كونراد بيسيندورفر رئيس الهيئة العامة للإحصاء، والأستاذ ستيفن بول جروف محافظ صندوق التنمية الوطني، وغيرهم من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين من القطاع الخاص والأكاديميين. وقامت كل من إستر جورج وتيان زانغ (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم الفني من المقر الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى مساهمتهما في إعداد التقرير.

المحتويات

٤	أزمة كوفيد-١٩ والتعافي والمخاطر المحيطة بالأفاق الاقتصادية
١٢	السياسات اللازمة لدعم النمو والاستقرار في عالم ما بعد كوفيد-١٩
١٢	ألف – سياسة المالية العامة: الموازنة بين الدعم على المدى القصير والضبط المالي على المدى المتوسط
١٨	باء – الحفاظ على الاستقرار المالي مع زيادة إتاحة الخدمات المالية
٢٢	جيم – سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي
٢٤	دال – الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق نمو شامل قوي ومستدام وأخضر في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩
٢٨	هاء – قضايا إحصائية
٢٨	تقييم خبراء الصندوق

الأطر

٦	١- الدعم من خلال السياسات لمواجهة جائحة كوفيد-١٩
٢٠	٢- سوق العقارات
٢٣	٣- إصلاح سوق رأس المال
٢٦	٤- العمل المناخي والنمو الأخضر

الأشكال البيانية

٣١	١- الآثار الاقتصادية والصحية لجائحة كوفيد-١٩
٣٢	٢- مؤشرات قطاع الشركات
٣٣	٣- التطورات النقدية والائتمانية

- ٣٤ - تطورات القطاع الخارجي
- ٣٥ - تأثير جائحة كوفيد-١٩ على إجمالي الناتج المحلي
- ٣٦ - النمو والمالية العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين
- ٣٧ - تطورات التضخم والأسواق المالية
- ٣٨ - أسعار النفط: سيناريوهات تجاوز التوقعات والتطورات السلبية
- ٣٩ - تطورات سوق الإسكان
- ٤٠ - اتجاهات الانبعاثات الكربونية ودعم قطاع الطاقة

الجدول

- ٤١ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٦
- ٤٣ - ٢٠١٩-٢٠٢٦ عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٦
- ٤٧ - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة لهيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية والمؤسسات الحكومية المستقلة وصندوق الاستثمارات العامة، ٢٠١٥-٢٠٢٠
- ٤٨ - ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٦
- ٥٠ - مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٥-٢٠٢٠
- ٥٢ - المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٦

الملاحق

- ٥٣ - الأول: تقييم القطاع الخارجي
- ٥٥ - الثاني: المملكة العربية السعودية - مصفوفة تقييم المخاطر
- ٥٦ - الثالث: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام
- ٥٨ - الرابع: الميزانية العمومية للقطاع العام
- ٦٥ - الخامس: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧
- ٦٧ - السادس: الناتج الممكن في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩

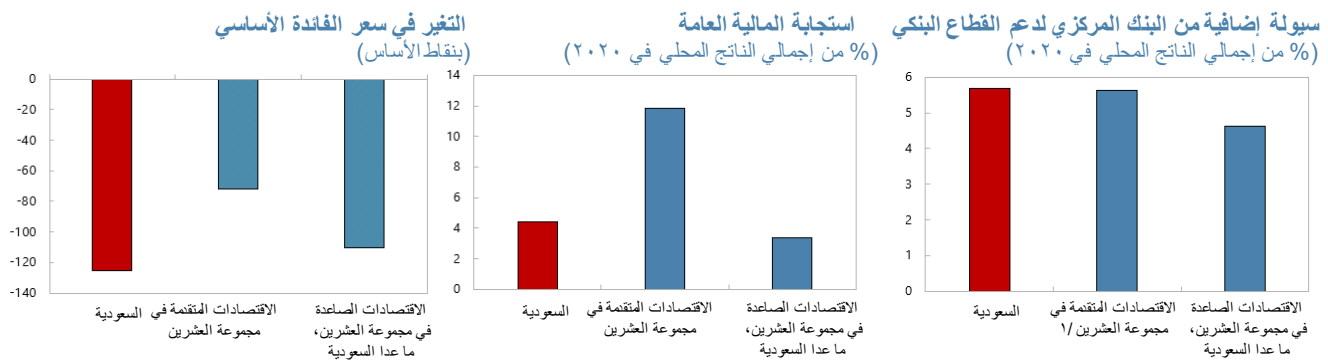
أزمة كوفيد-١٩ والتعافي والمخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية

١- دخل الاقتصاد السعودي معترك جائحة كوفيد-١٩ مسلحاً بنمو غير نفطي قوي وهوامش أمان قوية من خلال السياسات وزخم إيجابي في مختلف مجالات الإصلاح (الجدول ١). ورغم عجز المالية العامة منذ عام ٢٠١٤، كان يوجد حيز مالي متاح بفضل تدني الدين الحكومي وحيازة أرصدة ضخمة من الأصول (الجدولان ٢ و٣). فضلاً عن ذلك، توافرت هوامش أمان خارجية كبيرة، إلى جانب مستويات رأس المال والسيولة الجيدة في الجهاز المصرفي (الجدولان ٤ و٥). واستمر التقدم المحرز في مجالات الإصلاح في إطار رؤية ٢٠٣٠، كما تم تنفيذ العديد من توصيات الخبراء الصادرة خلال مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩.

٢- واستجابت الحكومة على نحو سريع وحاسم لأزمة كوفيد-١٩. فقد تم تشكيل لجنة عليا معنية بمكافحة الأزمة في مرحلة مبكرة بغرض توجيه استجابة السياسات الصحية والاقتصادية، مما كان له دور كبير في إدارة الأزمة بفعالية. وتم اتخاذ تدابير مبكرة وصارمة لاحتواء الأزمة وتخفيف تداعياتها الصحية ساهمت في الحد من حالات الإصابة والوفاة. وبلغ عدد الإصابات اليومية ذروته ليصل إلى حوالي ٥٠٠٠ حالة في منتصف يونيو ٢٠٢٠، وتراجع إلى ١٠٠ إصابة تقريباً في يناير ٢٠٢١، وبلغ حالياً حوالي ١٢٠٠ حالة (الشكل البياني ١). وتتوافر الفحوصات والرعاية الصحية مجاناً لجميع المواطنين والمقيمين بهدف استكمال تطعيم جميع من هم ضمن الفئة العمرية الأكبر من ١٧ عاماً قبل نهاية العام. وتم توزيع حوالي ١٦ مليون جرعة لقاح حتى منتصف يونيو (حوالي ٤٧ جرعة لكل ١٠٠ شخص). وأعيد فتح الاقتصاد تدريجياً اعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وتم استئناف الرحلات الجوية الدولية مؤخراً.

٣- وساعدت برامج الدعم على مستوى المالية العامة والقطاع المالي والتوظيف (١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في التخفيف من تداعيات الجائحة على القطاع الخاص (الإطار ١). كذلك قام البنك المركزي السعودي "ساما" بخفض سعر الفائدة الأساسي مرتين خلال مارس ٢٠٢٠ بإجمالي ١٢٥ نقطة أساس. وكانت تدابير الدعم للقطاع المالي أكبر إلى حد ما مقارنة بتدابير المالية العامة، لا سيما على أساس صاف بعد الأخذ بعين الاعتبار وفورات الإنفاق والتدابير الجديدة التي تم تنفيذها على جانب الإيرادات في منتصف عام ٢٠٢٠ (ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة) (الفقرة ١٨). ومنذ البداية اتسمت تدابير تأجيل دفع الضرائب ودعم الأجور لتعزيز أوضاع التوظيف من خلال نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند" باتساع نطاقها، بينما ركزت برامج دعم القطاع الخاص من خلال البنك المركزي السعودي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتركز الدعم أيضاً على مكة والمدينة المنورة حيث تسببت القيود المفروضة على السفر إلى تراجع أنشطة الحج والعمرة.

السياسات الداعمة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩: السعودية ومجموعة العشرين



المصادر: أداة تتبع سياسات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. /١ ما عدا بلدان اليورو.

حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩	
التوصية	الوضع الراهن
هناك حاجة للضبط المالي من أجل إعادة بناء الهوامش المالية الوقائية والحد من المخاطر على المدى المتوسط.	اتخذت الحكومة تدابير ملائمة لتيسير سياسة المالية العامة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ في ذروة أزمة كوفيد-١٩ وتدابير الحظر الكلي والجزئي. وأعدت وضع خطتها الهادفة إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط (في ميزانية ٢٠٢١).
يتعين تحديد تدابير مالية جديدة بغرض تحقيق الضبط المالي على المدى المتوسط.	تحقق ذلك من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من يوليو ٢٠٢٠ وإلغاء بدل غلاء المعيشة في يونيو ٢٠٢٠. وتم تخفيض الإنفاق الرأسمالي داخل الميزانية بما يتماشى مع مستواه في البلدان النظيرة.
يتعين الاستمرار في رفع أسعار الطاقة.	تم رفع أسعار بنزين وأوكتان ٩١ إلى ١٠٠٪ من أسعار التصدير في أوائل عام ٢٠٢٠، فضلاً عن ربط جميع أسعار البنزين شهرياً بأسعار التصدير. ويتعين رفع أسعار الطاقة الأخرى مجدداً وصولاً إلى الأسعار التصديرية/المرجعية. وتخطط الحكومة رفع بعض الأسعار مجدداً هذا العام.
ينبغي أن تكون الإصلاحات شاملة للجميع، وحماية الأسر الأقل دخلاً من أي تداعيات سلبية للإصلاحات.	لا يزال إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي مستمراً مما سيسهم في التحول إلى نظام لمنح المزايا على أساس الاحتياج وضمان حد أدنى للدخل. غير أن المدفوعات المقدمة إلى الأسر منخفضة الدخل لم تتم زيادتها عقب رفع ضريبة القيمة المضافة.
وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم وتحسين شفافية المالية العامة.	تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى بهدف تنسيق قرارات إدارة الأصول والخصوم، وتعكف مجموعة عمل في الوقت الحالي على جمع البيانات اللازمة لدعم هذه القرارات. وبالرغم من تحسن ترتيب السعودية على مؤشر الميزانية المفتوحة، فسوف يتعين إدخال المزيد من التحسينات على بيانات المالية العامة والشفافية المالية وصولاً إلى مستويات البلدان النظيرة في مجموعة العشرين.
الاستمرار في تطوير أسواق رأس المال المحلية.	تم استحداث مجموعة إضافية من الإصلاحات بغرض زيادة السيولة في أسواق الأسهم والسندات المحلية وتعميقها، بما في ذلك إعطاء فرصة أكبر للمستثمرين الأجانب للنفوذ إلى الأسواق واستحداث مجموعة من منتجات مشتقات الأسهم. وطرحت شركة أرامكو أسهمها للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠١٩.
دعم الشمول المالي لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب.	تم استحداث عدد من برامج الدعم المالي الموجهة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو توسيع نطاق تغطيتها، وزاد حجم الإقراض المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ٨٪ من مجموع القروض عام ٢٠٢٠ (٦٪ في وقت انعقاد مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩). ويُتوقع أن تكون الطفرة في فتح الحسابات المصرفية عن طريق الخدمات الرقمية وإجراء المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول خلال جائحة كوفيد-١٩ قد ساهمت في زيادة الشمول المالي.
يتعين إجراء إصلاحات في سوق العمل للتشجيع على زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص.	تم إلغاء القيود الرسمية على توظيف الإناث، واستمر ارتفاع نسبة مشاركتهن في القوة العاملة (٣١,٣٪ في نهاية ٢٠٢٠ مقابل ٢٣,٢٪ في وقت انعقاد مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩). ويجري حالياً إصلاح نظام الكفالة للعمال الوافدة في القطاع الخاص، مما سيسهم بمرور الوقت في زيادة القدرة التنافسية في سوق العمل.
ينبغي أن تواصل الإصلاحات الهيكلية تركيزها على تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال وسد الفجوات في البنية التحتية القانونية ومعالجة الفساد وتحسين الحوكمة.	تم الإعلان عن برنامج لتدوين الممارسات القانونية لتعزيز اتساق الأحكام القانونية وموثوقيتها. وسيساهم ذلك إلى جانب الإصلاحات السابقة، بإقرار نظام الإفلاس، في تعزيز البنية التحتية القانونية لدعم أنشطة الأعمال.

الإطار ١: الدعم من خلال السياسات لمواجهة جائحة كوفيد-١٩^١

استجابت الحكومة على نحو سريع وحاسم لأزمة كوفيد-١٩ من خلال مجموعة من تدابير المالية العامة والتوظيف والنقدية والدعم المالي بلغت قيمتها الإجمالية ١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الجدول). وعلى جانب المالية العامة، ساهمت التدابير الجديدة الهادفة إلى زيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات في تعويض جانب من تكلفة مبادرات الدعم المباشر التي تم اتخاذها لمواجهة الجائحة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ م..

التدابير المالية والنقدية: أطلق البنك المركزي السعودي "ساما" في شهر مارس عددا من البرامج لدعم القطاع الخاص، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبلغ مجموع الدعم المقدم ١٣٠,٦ مليار ريال سعودي أو ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتضمن أربع مبادرات رئيسية: (١) برنامج تأجيل الدفعات الذي يهدف إلى تأجيل سداد المبالغ المستحقة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة تجاه القطاع المالي، و(٢) برنامج تمويل الإقراض الذي يقدم التمويل الميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، و(٣) برنامج دعم ضمانات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المنبثق عن برنامج ضمان التمويل "كفالة"، و(٤) برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية. وتم مد العمل ببرنامجي تأجيل الدفعات ودعم ضمانات التمويل حتى يونيو ٢٠٢١ ومارس ٢٠٢٢ على الترتيب، مع إلغاء البرنامجين الآخرين. وبالتوازي مع ذلك، ضخ البنك المركزي السعودي "ساما" حوالي ٦٦ مليار ريال سعودي من خلال الودائع لدعم سيولة الجهاز المصرفي. وإلى جانب البرامج التي أطلقها البنك المركزي السعودي "ساما"، أتاحت المؤسسات التابعة لصندوق التنمية الوطني مبلغا قدره ١٨,٥ مليار ريال سعودي أو ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لتمويل القطاع الخاص. كذلك خفض البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة الأساسية مرتين في شهر مارس بحيث انخفضت أسعار إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسية بإجمالي قدره ١,٢٥ نقطة مئوية إلى ٠,٥٪ و ١٪ على الترتيب.

تدابير المالية العامة: بلغ مجموع الدعم المقدم من الميزانية لمواجهة الجائحة ١١٦,٥ مليار ريال سعودي أو ٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، إلى جانب إنفاق إضافي بمبلغ قدره ٧٤ مليار ريال سعودي (٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) تم تخصيص حوالي ٤٠ مليار ريال سعودي منه لقطاع الصحة و٣٠ مليار ريال سعودي للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على القطاع الخاص والأسر (التوسع في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ودعم التعلم الإلكتروني وتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر خلال فترة الإغلاق العام والمساعدة في حل مشكلة المساكن المكتظة بالعمالة الوافدة وتقديم منحة إلى منظمة الصحة العالمية على سبيل المثال). وتم إنفاق ٤ مليارات ريال سعودي إضافية بغرض التعجيل بسداد المدفوعات المستحقة للقطاع الخاص (مما أدى إلى زيادة الإنفاق خلال عام ٢٠٢٠ بسبب استخدام الأساس النقدي في إعداد الميزانية). وعلى جانب الإيرادات، تم تأجيل مدفوعات ضريبية بقيمة ٣٨,٥ مليار ريال سعودي خلال الفترة من منتصف مارس إلى نهاية يونيو، وإن كان قد تم سدادها قبل نهاية عام ٢٠٢٠، كما تم إعفاء الوافدين من المقابل المالي بقيمة ٤ مليارات ريال سعودي، ليصل بذلك مجموع قيمة التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى ٤٢,٥ مليار ريال سعودي (٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي).

دعم سوق العمل: في إبريل ٢٠٢٠، صرحت الحكومة باستخدام نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند" لدعم مدفوعات الأجور. وبذلك حصلت شركات القطاع الخاص التي أبقّت على العاملين السعوديين على ٦٠٪ من الأجور المدفوعة من نظام "ساند" (وشمل الدعم ٧٠٪ من العاملين السعوديين في المنشأة، وتم تخفيض النسبة لاحقا إلى ٥٠٪). ويقتصر البرنامج الآن على القطاعات التي ما زالت متأثرة بجائحة كوفيد-١٩، وتم تمديد العمل به حتى نهاية يوليو ٢٠٢١. وبلغ مجموع الدعم خلال عام ٢٠٢٠ حوالي ٦ مليارات ريال سعودي (٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وتم توفير ٥,٤ مليار ريال سعودي إضافية (٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم التوظيف والتدريب.

^١ إعداد إريك لونديك.

الإطار ١: الدعم من خلال السياسات لمواجهة جائحة كوفيد-١٩

جدول- تدابير الدعم على مستوى القطاع المالي والمالية العامة خلال عام ٢٠٢٠

التدابير	التكلفة / الوفورات (بمليارات الريالات السعودية)		الوضع
	وقت الذروة	الوقت الحالي	
أولاً - تدابير الدعم المالي ودعم المقترضين^١	١٤٩,١	١٤٧,٧	
برنامج تأجيل الدفعات	١٢٤	١٢٤	مؤقت من ١٤ مارس ٢٠٢٠ إلى نهاية يونيو ٢٠٢١
برنامج التمويل المضمون	٥,٢	٥,٢	مؤقت من ١٤ مارس ٢٠٢٠ إلى نهاية مارس ٢٠٢٢
برنامج دعم ضمانات التمويل	٠,١٤	صفر	مؤقت من ١٤ مارس إلى نهاية ديسمبر
برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	١,٣	صفر	مؤقت من ١٤ مارس إلى نهاية سبتمبر
الدعم التمويلي المقدم من صندوق التنمية الوطني ^٢	١٨,٥	١٨,٥	مؤقت من مارس إلى نهاية عام ٢٠٢٠
ثانياً - تدابير المالية العامة	١١٦,٥	١٤	
الإتفاق الإضافي داخل الموازنة	٧٤	١٤	
الرعاية الصحية ونفقات أخرى	٧٠	١٤	مؤقتة
التعجيل بأداء التحويلات والمدفوعات بين مختلف الجهات	٤	صفر	مؤقت
تدابير دعم الإيرادات	٤٢,٥	صفر	
التأجيل الضريبي	٣٨,٥	صفر	مؤقت من ١٨ مارس إلى نهاية يونيو
إعفاء الوافدين من المقابل المالي	٤	صفر	مؤقت من ٢٠ مارس إلى نهاية سبتمبر
ثالثاً - دعم سوق العمل	١١,٤	٧,٤	
برامج تعويضات الموظفين من خلال "ساند"	٦	٢	مؤقتة. تم الإعلان عنها في إبريل ٢٠٢٠. ومستمرة في القطاعات الأشد تضرراً.
دعم التوظيف والتدريب من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية	٥,٤	٥,٤	مؤقت

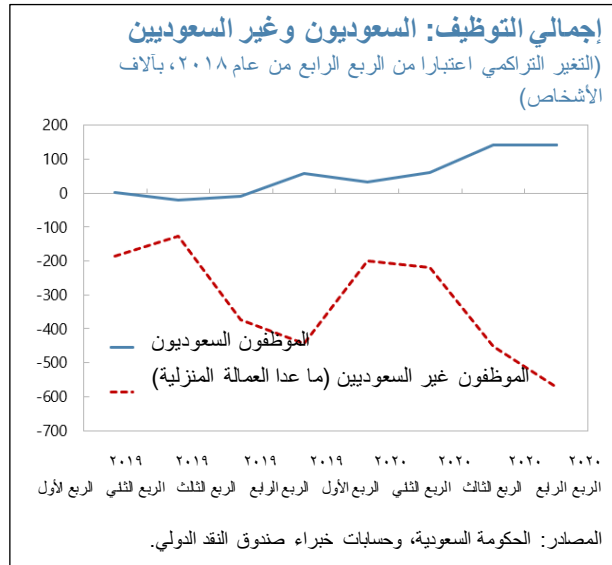
بنود للتذكرة - وفورات التكلفة والإيرادات الإضافية خلال عام ٢٠٢٠

٢٥	إلغاء بدل غلاء المعيشة
١١	برامج تحقيق الرؤية
٧	تخفيض الإنفاق على برنامج حساب المواطن
١٤	وفورات أخرى
	زيادة ضريبة القيمة المضافة بثلاثة أضعاف (تعفى
٤٥	التصرفات العقارية من ضريبة القيمة المضافة وتخضع لضريبة تصرفات عقارية بنسبة ٥٪)
٢	زيادة الرسوم الجمركية (تقديرات الخبراء)

١/ تم تنفيذ برنامج تأجيل الدفعات بدعم من ودائع البنك المركزي السعودي "ساما" لدى البنوك بقيمة ٦٦ مليار ريال سعودي.

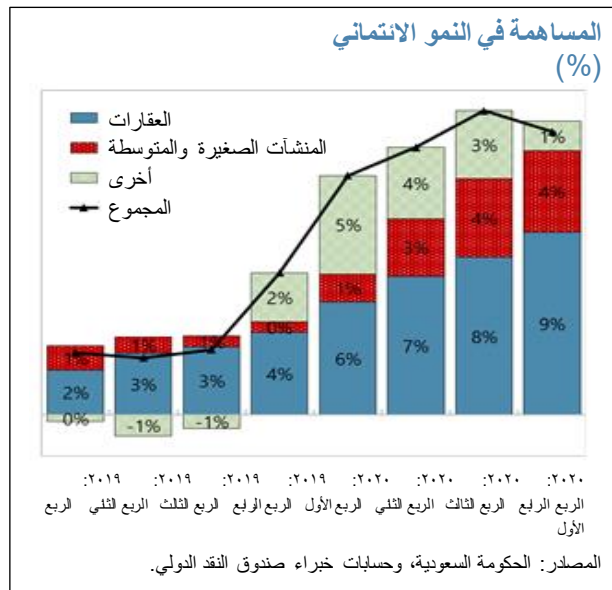
٢/ مبالغ معتمدة وملتزم بها ولكن لم يتم إقرارها بالضرورة.

٤- وبعد الانكماش الحاد للنمو غير النفطي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ سجل انتعاشا لاحقا في ظل تخفيف تدابير الإغلاق العام. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بنسبة ٢,٣٪ عام ٢٠٢٠، لكنه شهد تحسنا بنسبة ٥,٦٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ (مقابل النصف الأول من عام ٢٠٢٠) وبنسبة ٢,٩٪ (على أساس سنوي مقارن) في الربع الأول من عام ٢٠٢١. وكان قطاع السفر والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر الأسوأ حالا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، ولكنها شهدت الانتعاشة الأقوى على الإطلاق خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وواصلت تعافيا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١. وتحسن النمو بفضل الاستهلاك الخاص في ظل تخفيف تدابير الإغلاق العام (رغم زيادة ضريبة القيمة المضافة وتخفيض البدلات) وتعافي الاستثمار إلى حد ما. وانخفض الطلب المحلي بنسبة ٧,٧٪ عام ٢٠٢٠ لكنه سجل انتعاشة قوية لاحقا في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ (محققا نموا بنسبة ٥,٩٪ مقارنة بالنصف الأول من السنة)، ثم ارتفع بنسبة قدرها ٣,٦٪ (على أساس سنوي مقارن)



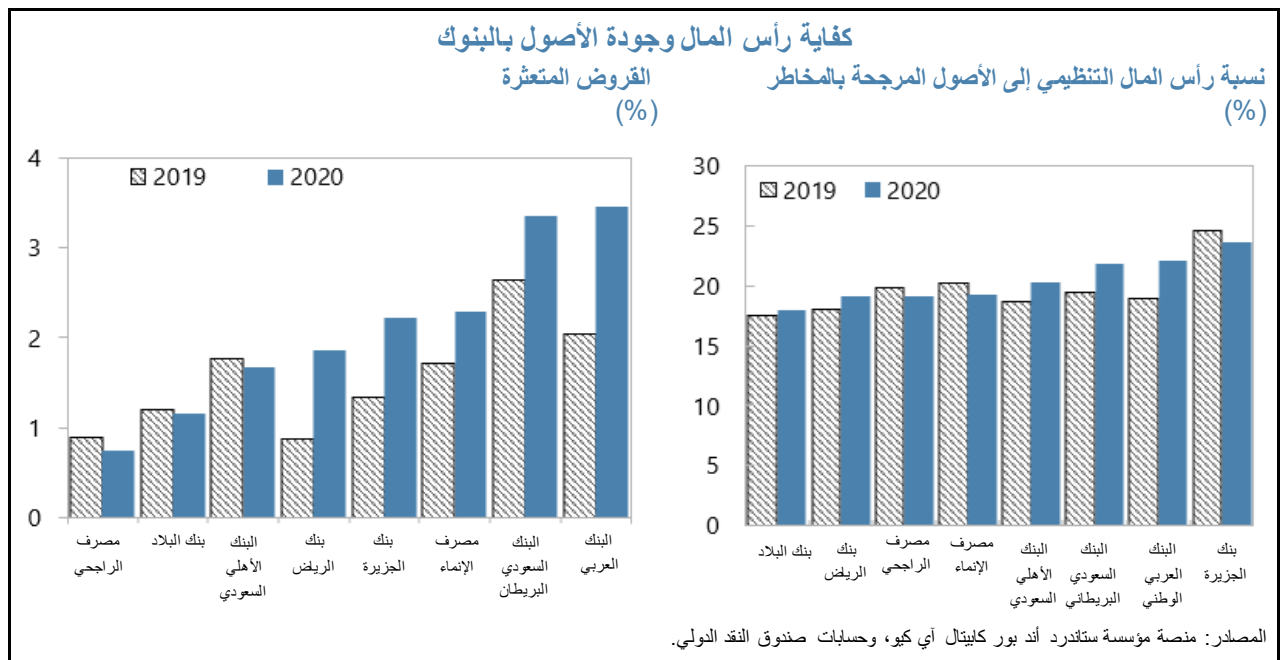
في الربع الأول من عام ٢٠٢١. وكانت ربحية الشركات المدرجة في سوق الأسهم في قطاعات النقل والفنادق والسياحة هي الأشد تضررا جراء الأزمة (الشكل البياني ٢). وانخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة ٦,٧٪ في عام ٢٠٢٠ وتراجع في الربع الأول من عام ٢٠٢١ بنسبة قدرها ١١,٧٪ (على أساس سنوي مقارن) نتيجة التخفيض الكبير في الإنتاج النفطي الذي أقرته بلدان أوبك+ للمساعدة في إعادة توازن السوق. وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠٢٠ كما انخفض بنسبة بلغت ٣٪ (على أساس سنوي مقارن) في الربع الأول من ٢٠٢١.

٥- وارتفعت مستويات البطالة في ذروة الأزمة ولكنها تراجعت لاحقا. فقد ارتفع معدل البطالة إلى ٩٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقابل ٥,٧٪ خلال الربع الأول من السنة قبل تراجعه إلى ٧,٤٪ في الربع الرابع. وبالنسبة للمواطنين السعوديين، بلغت هذه المعدلات ١١,٨٪ و ١٥,٤٪ و ١٢,٥٪ على الترتيب. وتراجعت البطالة بين الشباب من ٣١,٣٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨٪ في الربع الرابع بعد أن وصلت إلى ذروتها مسجلة ٣٤,٢٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. وتراجع مستوى التوظيف في القطاع الخاص بنسبة ٤,٣٪ خلال الفترة بين الربع الأول والربع الرابع من عام ٢٠٢٠ - حيث تراجع معدل توظيف الوافدين بنسبة ٥,٩٪ وارتفع معدل توظيف السعوديين بنسبة ١,٧٪^١. ويرجع ارتفاع معدل البطالة في الأساس إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث السعوديات في سوق العمل - من ٢٥,٩٪ إلى ٣٣,٢٪.



^١ يصعب تفسير بيانات سوق العمل. فبيانات التوظيف المنشورة مستمدة من السجلات الإدارية لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بينما تستمد بيانات نسب المشاركة في سوق العمل والبطالة من مسح القوى العاملة الذي تجريه الهيئة العامة للإحصاء. وقد تم إجراء المسح عبر الهاتف بدلا من المقابلات الشخصية أثناء الجائحة، مما يحتمل أن يكون قد أثر على النتائج، وأدى إلى تصحيح التحيز السالب في نسب مشاركة الإناث في ظل اتباع طريقة المقابلات الشخصية.

٦- وتراجعت ربحية القطاع المصرفي خلال الأزمة، بينما ظلت مستويات السيولة ورأس المال جيدة بالبنوك و بالتالي ظلت قادرة على دعم الاقتصاد. فقد زادت نسبة القروض المتعثرة، لا سيما في البنوك التي تقدم نسبة أكبر من قروضها للمقترضين من الشركات نظرا لأن معظم ال عملاء الأفراد يشغلون وظائف آمنة بالقطاع العام، ولكن لا تزال نسبة القروض المتعثرة منخفضة. وارتفع إجمالي نسبة كفاية رأس المال بالبنوك، الذي بلغ ٣,٢٠٪ عام ٢٠٢٠، ارتفاعا طفيفا عن مستواه قبل الجائحة، حيث قامت عدة بنوك بزيادة رؤوس أموالها. وازدادت السيولة المصرفية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وتتمتع البنوك حاليا بمستويات جيدة من السيولة. وشهد عرض النقود (ن٣) نموا قويا (٣,٨٪ على أساس سنوي مقارنة في إبريل ٢٠٢١) بفضل ودائع البنك المركزي السعودي "ساما" لدى البنوك وتراجع فرص الاستهلاك خلال فترة الإغلاق العام. ويشهد الائتمان المقدم للقطاع الخاص نموا قويا في الوقت الحالي (٤,١٤٪ على أساس سنوي مقارنة في إبريل ٢٠٢١) بدعم من قروض الإسكان (المقدمة غالبا من خلال برامج تملك المساكن التي تدعمها الحكومة) وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (التي سجلت ارتفاعا نتيجة التوسع في برنامج ضمان التمويل "كفالة") (الشكل البياني ٣، والجدول ٦).



٧- وسجل الحساب الجاري عجزا بنسبة ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ مع تراجع الإيرادات النفطية (الشكل البياني ٤). كذلك انخفضت الواردات نتيجة انكماش الطلب المحلي. وتراجع عجز الخدمات بسبب انخفاض الإنفاق على الخدمات الحكومية والنقل، بينما ارتفعت التحويلات بسبب زيادة دعم الوافدين لبلدانهم. وتراجعت احتياطات البنك المركزي السعودي "ساما" بسبب تحويل ٤٠ مليار دولار أمريكي إلى صندوق الاستثمارات العامة، ولكن مستوياتها لا تزال جيدة (٦٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٢٥,١ شهر واردات، و٣٢٧٪ من مقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطات في نهاية عام ٢٠٢٠). ولا يزال صافي وضع الاستثمار الدولي قويا (٨,٨٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٠). وحسب تقييم الخبراء، فإن المركز الخارجي في عام ٢٠٢٠ كان أضعف إلى حد ما من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المُحَبَّنة (الملحق الأول).

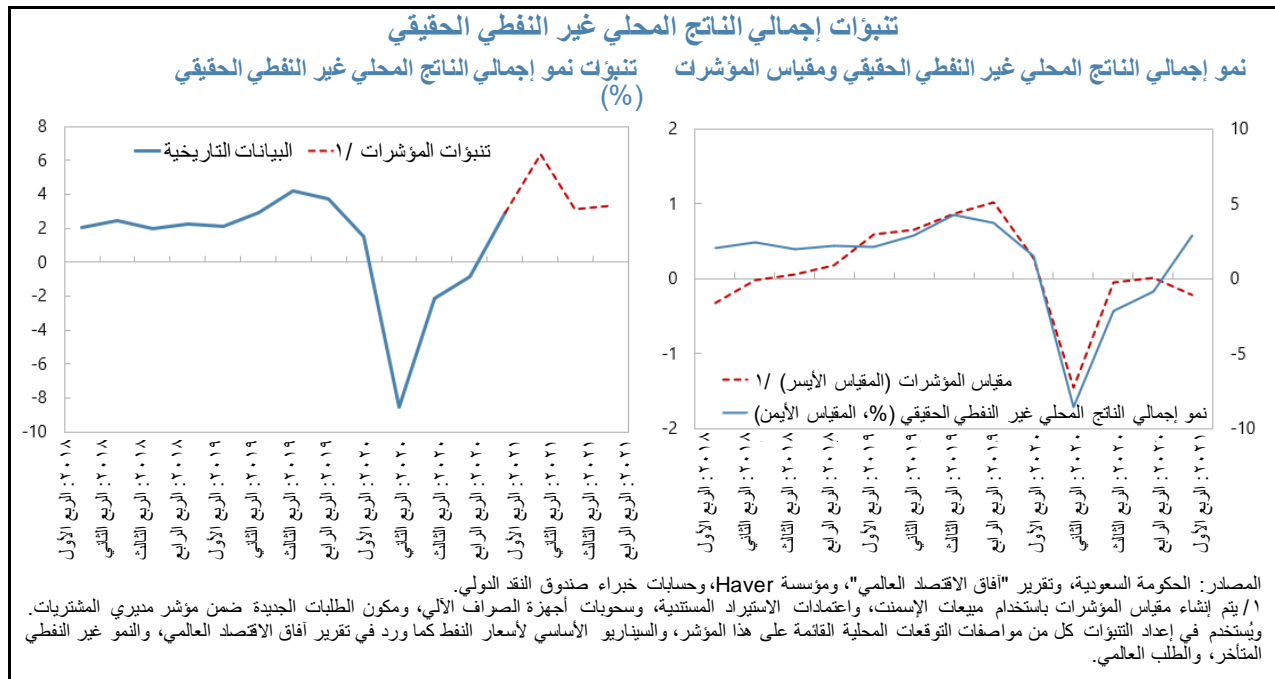
٨- ومع تعافي الاقتصاد غير النفطي، قامت الحكومة بسحب برامج دعم المالية العامة والتوظيف المؤقتة أو زادت من توجيهها للقطاعات المستحقة (الشكل البياني ٥). فمع انتهاء فترة الإغلاق العام وتعافي النمو والتدفقات النقدية لدى الشركات وازدياد الطلب على العمالة، تراجعت الحاجة إلى برامج الدعم واسعة النطاق. وبلغت التأجيلات الضريبية ذروتها في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم سداها بالكامل تقريبا بنهاية العام، وتم تعديل نطاق تغطية برامج دعم التوظيف وتوجيهها إلى القطاعات التي ظلت متضررة

بالدرجة الأكبر جراء الجائحة (النقل والضيافة). ولا يزال دعم المقترضين مستمرا حتى نهاية يونيو ٢٠٢١ على الأقل بسبب الصعوبات التي لا تزال تواجه العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٩- **ونجحت سياسات دعم الاقتصاد غير النفطي.** فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي في ٢٠٢٠ انكماشاً أقل من وسيط انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان مجموعة العشرين وأقل أيضاً من توقعات الخبراء الواردة في عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ٦). كذلك سجل معدل توظيف السعوديين في القطاع الخاص تراجعاً طفيفاً خلال ذروة الأزمة لكنه تعافى لاحقاً، مما يشير إلى نجاح تدابير دعم التوظيف. غير أن آثار سياسات الدعم على المدى الأطول لم تتضح بعد. كذلك لن يتضح تأثير برنامج تأجيل دفعات القروض على جودة الأصول المصرفية إلا بعد انتهاء العمل بالبرنامج.

١٠- ومن المتوقع استمرار وتيرة التعافي.

- يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٤,٣٪ عام ٢٠٢١ و٣,٦٪ عام ٢٠٢٢. وجاءت المؤشرات عالية التواتر في الأونة الأخيرة ومنها مؤشر مديري المشتريات والنمو الائتماني في مستويات مناسبة عموماً. وسوف تشكل تدابير الضبط المالي على مستوى الحكومة المركزية عبئاً على النمو خلال عام ٢٠٢١، ولكن من المتوقع موازنة تأثير هذه التدابير من خلال زيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة والطلب الخاص القوي في ظل استمرار نمو الائتمان بقوة وسحب ودائع الأسر المتراكمة خلال الأزمة. ومن المتوقع استمرار النمو القوي في قطاع الإقراض العقاري.
- من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي إلى -٤,٠٪ خلال عام ٢٠٢١. فمن المتوقع أن يتبع إنتاج النفط الخام المسار المتفق عليه بين مجموعة بلدان أوبك+، بينما يتوقع نمو إنتاج مصافي النفط مع تعافي الطلب العالمي. وتشير التوقعات إلى بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي ٦,٨٪ عام ٢٠٢٢ بافتراض انتهاء تخفيضات الإنتاج المتفق عليها بين بلدان أوبك+ حسب المُعلن.



- يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي ٢,٤٪ هذا العام، ويرتفع لاحقا إلى ٤,٨٪ عام ٢٠٢٢.
- النمو على المدى المتوسط: يُتوقع أن يظل النمو غير النفطي ثابتا عند مستوى ٣,٥٪ سنويا، وأن يبلغ النمو الكلي ٢,٨٪. وتشير التوقعات إلى سد فجوة الناتج المحلي غير النفطي مقارنة مع الناتج المحلي غير النفطي الممكن بحلول عام ٢٠٢٦ حتى مع تسارع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الممكن بفضل مكاسب برنامج الإصلاح المستمرة.
- ١١- ويُتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضا خلال ٢٠٢١-٢٠٢٤ قبل أن يسجل عجزا طفيفا على المدى المتوسط. وينشأ ذلك عن الصادرات النفطية، ونمو الواردات في ظل تعافي الطلب المحلي، وإن كان من المتوقع تراجع مرونة الواردات بالنسبة للطلب المحلي في ظل ازدياد جهود تنمية المحتوى المحلي. ومن المتوقع أن يتحول الحساب المالي من العجز إلى الفائض في نهاية المطاف مع تباطؤ الاستثمارات الأجنبية لصندوق الاستثمارات العامة وإعادة توطين بعض الأصول الأجنبية وتحسن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ١٢- ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم ٣,٢٪ في ٢٠٢١ (الشكل البياني ٧). ففي أعقاب زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة في شهر يوليو ٢٠٢٠ ارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعا ملحوظا، لكنه استقر بعد ذلك عند المستوى الصفري (على أساس شهري مقارن). غير أن تضخم أسعار الغذاء ارتفع في شهري إبريل ومايو مما زاد من الضغوط المسجلة منذ بداية العام نتيجة ارتفاع أسعار البنزين التي لم يوازنها إلا جزئيا ذلك التراجع المستمر في الإيجارات مع زيادة المعروض من المساكن. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يظل معدل التضخم ثابتا عند مستوى ٢٪ تقريبا تماشيا مع معدل التضخم في الولايات المتحدة.
- ١٣- وتحيط بالآفاق مخاطر متوازنة (الملحق الثاني).
- بالنسبة لاحتمالات تجاوز التوقعات، فإن التعجيل باحتواء الجائحة وارتفاع أسعار النفط مجددا والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، سيساهم في تعزيز النمو غير النفطي.
- وعلى جانب التطورات السلبية، تتضمن المخاطر إعادة فرض تدابير الإغلاق العام في حالة زيادة الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ مع ظهور سلالات جديدة أو التباطؤ في توفير اللقاحات بسبب العرض العالمي المحدود، وضعف أسواق النفط في حالة عدم تعافي الاقتصاد العالمي على النحو المتوقع أو بسبب السياسات التي تثني عن استخدام الوقود الأحفوري، وارتفاع علاوات المخاطر العالمية وتشديد الأوضاع المالية العالمية في حالة زيادة الضغوط التضخمية مما قد يتسبب في تشديد السياسة النقدية في المملكة، وعدم اليقين بشأن الأوضاع الجغرافية-السياسية الإقليمية.
- ١٤- والمملكة العربية السعودية لها دور مؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال أسواق النفط خصوصا. فالمملكة تضطلع بدور رائد في اتفاقية أوبك+. كذلك ارتفعت تحويلات الوافدين الخارجة المسجلة خلال الأزمة. وتقدم السعودية مساعدات مالية لعدد من البلدان والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية. وهناك أثر حقيقي ملحوظ لتداعيات الاقتصاد على البحرين - فخلال الفترة حتى إعادة فتح الاقتصاد مؤخرا، أدى غلق الجسر الفاصل بين البلدين إلى آثار سلبية على الاقتصاد البحريني.
- ١٥- وتثق الحكومة في الآفاق الاقتصادية للمملكة. وأكدت أن الإصلاحات المنفذة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ وسياسات الاستجابة السريعة لأزمة كوفيد-١٩ ساهمت في الحد من الآثار السلبية للجائحة والتعجيل بالتعافي بدءا من النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وتمهيد الطريق لتحقيق نمو قوي و وشامل للجميع. وأكدت أيضا أن الأزمة لم تؤثر على زخم الإصلاحات، وترى أن مبادراتها الاستثمارية وعمليات التخصيص والشراكات بين القطاعين العام والخاص والإصلاحات الهيكلية الأخرى من شأنها زيادة النمو غير النفطي إلى مستويات تفوق توقعات الخبراء في السيناريو الأساسي. وأكدت الحكومة قوة المركز الخارجي للمملكة

حسبما ينعكس في احتياطياتها الضخمة وقوة صافي وضع الاستثمار الدولي. وأشارت الحكومة أيضا إلى أن تراجع احتياطيات النقد الأجنبي خلال عام ٢٠٢٠ يرجع إلى تحويل ٤٠ مليار دولار أمريكي إلى صندوق الاستثمارات العامة، وأن هذه الأصول تظل جزءا من صافي وضع الاستثمار الدولي القوي في المملكة.

السياسات اللازمة لدعم النمو والاستقرار في عالم ما بعد كوفيد-١٩

١٦- تواجه السياسات الاقتصادية تحديات تتمثل في إدارة عملية الخروج مما تبقى من تدابير الدعم المتخذة لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، واستئناف عملية الضبط المالي على المدى المتوسط، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو أكثر تنوعا.

تداعيات الجائحة على رصيد المالية العامة لعام ٢٠٢٠

التغير في الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

الفرق	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية
١,٨	السيناريو الأساسي في مرحلة ما قبل الجائحة
٢,٦-	النتائج الفعلية
٤,٤-	الفرق
١,٧-	تأثير إجمالي الناتج المحلي (المقام)
٣,٧-	تأثير النفقات المرتبطة بالجائحة
١,٠	أخرى
٠,٩	المصروفات الرأسمالية
١,٦	إصلاح الإيرادات - زيادة ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية
٢,٢-	البند الاستثنائية غير المرتبطة بالجائحة
٠,٧	أخرى

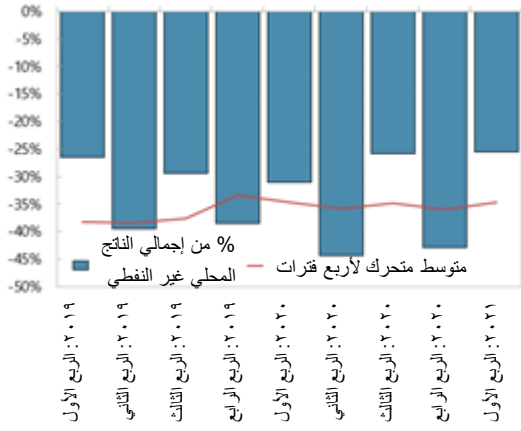
المصدر: تقديرات الخبراء.

وينبغي توخي الحرص باستمرار في تصميم عملية الخروج من تدابير دعم التوظيف والدعم المالي لضمان سهولة إدارة الأعباء المفروضة على الشركات ومحدودي الدخل ومواصلة التعافي. وسيكون من الضروري استمرار التعاون القوي بين مختلف الهيئات.

١٧- وأكدت الحكومة على أنها مستمرة في مراقبة التطورات عن كثب وتعديل السياسات بمرونة إذا لزم الأمر. وساهمت اللجنة العليا لإدارة الأزمة في ضمان فعالية التعاون والتنسيق خلال أزمة كوفيد-١٩. وخلال الفترة القادمة، سيتم توجيه السياسات الحكومية إلى ضمان الاستدامة المالية في ظل إطار قوي متوسط الأجل لسياسة المالية العامة ومواصلة الإصلاحات

الطموحة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ بغرض تحقيق نمو قوي ومستمر ومتنوع وشامل.

الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية



ألف - سياسة المالية العامة: الموازنة بين الدعم على المدى القصير والضبط المالي على المدى المتوسط

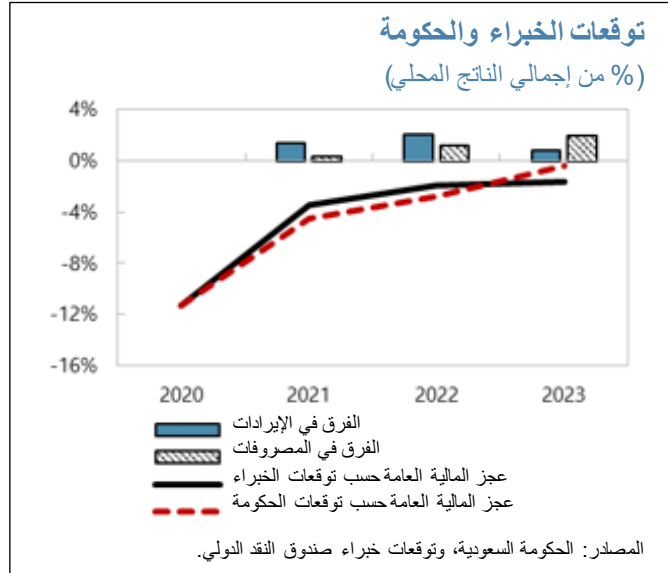
الضبط المالي على المدى القصير والتمويل المتوسط

١٨- ارتفع عجز المالية العامة إلى ١١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ مقابل ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩. وكان هذا مدفوعاً في اقله بعناصر غير مرتبطة بالسياسات، بما في ذلك تراجع الإيرادات النفطية بنسبة ٣٠٪. وبالنسبة للعوامل المرتبطة بالسياسات، فهناك توازن في التأثير مع بعضها البعض إلى حد كبير. فقد أدى الإنفاق المرتبط بالجائحة إلى

ارتفاع العجز بنسبة ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما لم يرتفع الإنفاق الكلي إلا بدرجة طفيفة نتيجة إلغاء بدل غلاء المعيشة في يونيو ٢٠٢٠ وتخفيض النفقات الرأسمالية الذي وازن جزئياً الإنفاق المرتبط بالجائحة وغير ذلك من نفقات استثنائية غير مرتبطة بالجائحة (تسوية المدفوعات المستحقة للمقاولين وشركات المرافق التي كانت محل نزاعات سابقة). وارتفعت الإيرادات

غير النفطية نتيجة زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ في يوليو ٢٠٢٠ ورفع الرسوم الجمركية في يونيو ٢٠٢٠ والأرباح الإضافية المدفوعة من البنك المركزي السعودي "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة. وازداد العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية- وهو مقياس مركز المالية العامة الذي يفصله خبراء الصندوق - بمقدار ٦,٢ نقطة مئوية إلى ٣٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠٢٠، ولكن عند استبعاد المدفوعات غير المرتبطة بالجائحة، يصبح العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية ثابتاً تقريباً عند مستواه في ٢٠١٩. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، اتخذت سياسة المالية العامة موقفاً تيسيرياً للغاية مع زيادة الإنفاق وتنفيذ التأجيل الضريبي، وتم تشديدها لاحقاً اعتباراً من الربع الثالث ٢٠٢٠ مع إلغاء التأجيلات الضريبية وتنفيذ إصلاحات ضريبة القيمة المضافة وبدل غلاء المعيشة.

١٩- وتم تمويل العجز من خلال الاقتراض المحلي والخارجي والسحب من الودائع لدى "ساما". وارتفع دين الحكومة المركزية



إلى ٣٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٢٠ (٢٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٩)، وانخفض صافي الأصول المالية للحكومة المركزية - ودائع الحكومة لدى "ساما" ناقص إجمالي الدين - من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ إلى ١٥,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠.

٢٠- وتهدف ميزانية الحكومة إلى الحد بدرجة كبيرة من عجز المالية العامة عام ٢٠٢١ والقضاء على العجز تماماً بحلول عام ٢٠٢٣. وحسب توقعات الميزانية، سوف يصل العجز إلى ٤,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١ في ظل تعافي الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية غير النفطية (بما في ذلك تأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة على مدار العام)، وتراجع المصروفات

نتيجة إلغاء بدل غلاء المعيشة لعام كامل، وإيقاف عدد من تدابير الإنفاق المؤقتة المرتبطة بالجائحة، وانخفاض الإنفاق الرأسمالي المقرر في الميزانية^٢، ويعود هذا الانخفاض إلى استكمال عدد من المشروعات الضخمة واضطلاع صندوق الاستثمارات العامة بدور أكبر في مشروعات رؤية السعودية ٢٠٣٠ وزيادة الاعتماد على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتتوقع الحكومة توازن الميزانية خلال عام ٢٠٢٣ مع ارتفاع الإيرادات مجدداً (بما في ذلك حصيلة التخصيص المدرجة في الميزانية ضمن

تحليل عناصر التغير في الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية

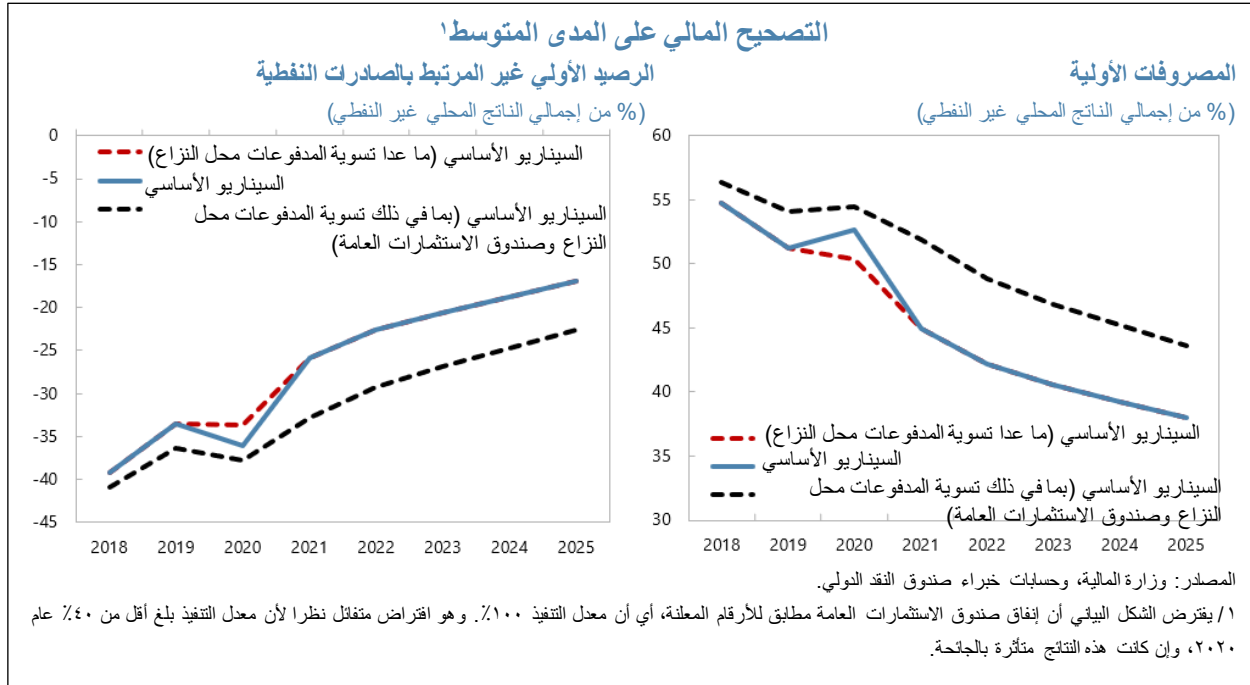
التغير في الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١

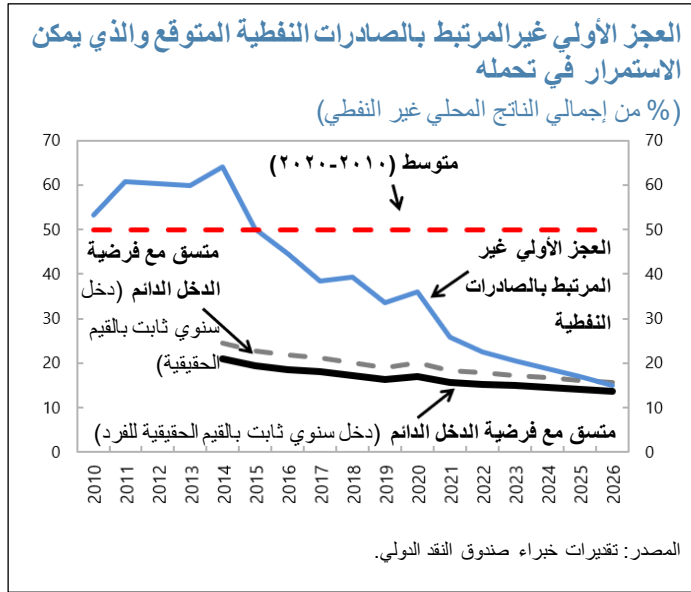
التغير في الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١	(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لعام ٢٠٢١)
الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية ما عدا البنود الاستثنائية غير المرتبطة بالجائحة	٨,٠
الإصلاحات والتدابير الاستثنائية	٦,٥
إصلاح الإيرادات - زيادة ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية	٢,١
المرتبطة بالجائحة	٤,٣
غير المرتبط بالجائحة	٢,٧
التدابير غير الاستثنائية	١,٧
المصروفات الرأسمالية	٣,٦-
تأثير إجمالي الناتج المحلي (المقام)	٢,٥
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي	٢,٦

^٢ تتضمن ميزانية النفقات الصحية المرتبطة بالجائحة اعتمادات لشراء وتوزيع اللقاحات واعتمادات لمواجهة الطوارئ بقيمة ١٠ مليارات ريال سعودي.

الإيرادات) واستمرار تراجع الإنفاق الاسمي. وفيما بعد عام ٢٠٢٣، تهدف الحكومة إلى تثبيت معدل نمو الإنفاق الاسمي دون مستوى إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي.

٢١- ويتوقع الخبراء انخفاضاً طفيفاً في مستوى العجز عام ٢٠٢١ ولكن مع وتيرة ضبط مالي أكثر بظناً على المدى المتوسط. فبالنسبة لعام ٢٠٢١، تشير تنبؤات الخبراء إلى بلوغ عجز المالية العامة ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع هذا الفارق مقارنة بالميزانية في المقام الأول إلى ارتفاع توقعات ضريبة القيمة المضافة إلى حد ما نتيجة سرعة العودة إلى كفاءة التحصيل في مرحلة ما قبل كوفيد-١٩ واتساع قاعدة إجمالي الناتج المحلي. وقد ترتفع الإيرادات النفطية أيضاً، وإن كانت الحكومة لا تفصح عن الإيرادات النفطية المتوقعة في الميزانية. ويتوقع الخبراء اتساق مستوى المصروفات مع الميزانية بافتراض تحقيق الخفض المقرر في الإنفاق الرأسمالي. ويرى الخبراء أن نتائج المالية العامة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ تتسق مع توقعاتهم. وتأتي توقعات الخبراء بشأن الإيرادات خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ متماشية مع توقعات الميزانية، وتفترض مواصلة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل ١٥٪ واستمرار أرامكو في صرف أرباح سنوية للمساهمين قدرها ٧٥ مليار دولار أمريكي. غير أن مسار الإنفاق الجاري المتوقع سيكون أكثر ارتفاعاً نظراً لأنه من غير الواضح تماماً كيفية تحقيق الخفض المقرر في الميزانية. ويتوقع الخبراء تسجيل عجز مالي بنسبة ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٣ وتوازن الميزانية بحلول عام ٢٠٢٦. ومن المتوقع تراجع العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية بمقدار ١٠,٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠٢١ وبحوالي نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦. وبإدراج الاستثمارات المقرر تنفيذها من خلال صندوق الاستثمارات العامة ضمن النفقات، فإن التشديد المالي سيبلغ حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠٢١.





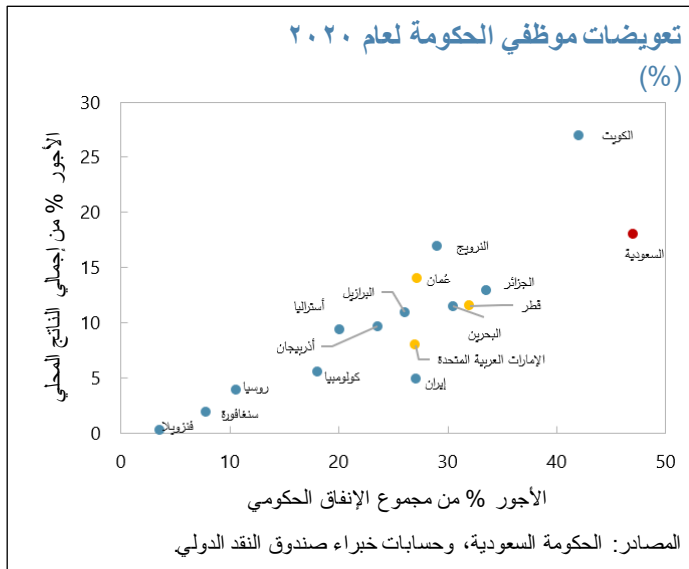
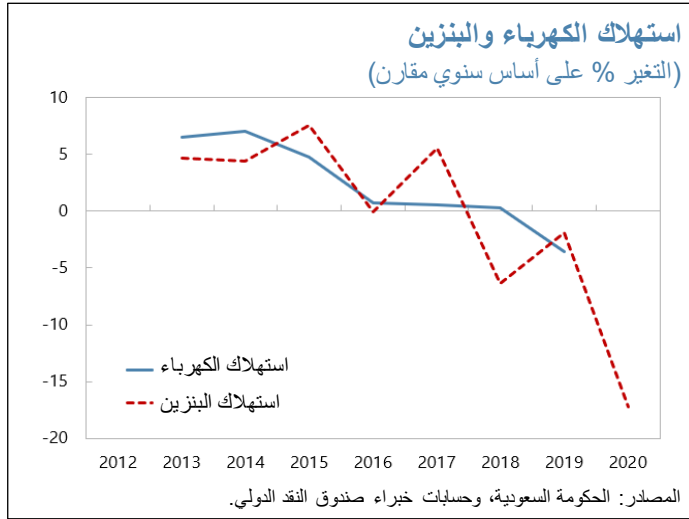
٢٢- ويتسق السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء لأوضاع المالية العامة مع استقرار نسبة صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية والاقتراب من تحقيق العدالة بين الأجيال بحلول عام ٢٠٢٦. فمن المتوقع أن ينخفض العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية (NEOPD) من ٣٦,١% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠٢٠ إلى ١٥,١% في ٢٠٢٦، مما سيؤدي إلى استقرار نسبة صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية في حدود ١٩% من إجمالي الناتج المحلي (الملحق الثالث). ومن شأن هذه النتيجة خفض مواطن الضعف إزاء احتمالات انخفاض أسعار النفط في المستقبل (الشكل البياني ٨).

٢٣- ويؤيد الخبراء تماما خطة الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وإن كانوا يعتقدون أن وتيرة الضبط قد تكون أكثر بطئا إلى حد ما هذا العام مقارنة بتوقعاتهم في السيناريو الأساسي. وتعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة وزيادة التركيز على كفاءة الإنفاق الرأسمالي والإصلاحات الإضافية المقررة في أسعار الطاقة جميعها من التدابير المهمة التي تساهم في الضبط المالي وينبغي عدم إلغائها أو إرجائها. غير أن الخبراء يرون أن هناك حيزا متاحا للتصرف إلى حد ما من المالية العامة وأن هناك متسعا في السيناريو الأساسي لزيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي لتوفير المزيد من الدعم للأسر منخفضة الدخل والمساعدة في موازنة تراجع قوتها الشرائية نتيجة زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء العيشة العام الماضي. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن الإنفاق الإضافي على شبكة الأمان الاجتماعي قد تبلغ تكلفته حوالي ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعني تسجيل عجز بنسبة ٤% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام. وقد يوجد في السيناريو الأساسي أيضا مجال لمزيد من الإنفاق من أجل دعم الإصلاحات الصحية والهيكلية (لزيادة خيارات النقل ورعاية الأطفال بشكل أكبر على سبيل المثال) إذا لزم الأمر. وفي حال تعطل عملية التعافي، يرى الخبراء مجالا لإبطاء خفض المقرر في الإنفاق الرأسمالي دون تعديل مجموع الإنفاق الرأسمالي على المدى المتوسط، مع إمكانية التوسع مجددا في البرامج خارج الميزانية، كبرنامج دعم الموظفين من خلال صندوق "ساند".

٢٤- وإلى جانب مواصلة إصلاحات المالية العامة التي بدأت في العام الماضي، يتطلب الضبط المالي على المدى المتوسط تنفيذ السياسات المعلنة ووضع خطط لمواجهة الطوارئ:

- **إصلاحات أسعار الطاقة والمياه:** تمت زيادة أسعار البنزين والكهرباء، وأصبح التركيز الآن على منتجات الطاقة الأخرى والمياه للمساعدة في تحقيق تعاف أكثر خضرة. وتخطط الحكومة لمواصلة إصلاح أسعار منتجات الوقود الأخرى هذا العام وسيعتمد القرار بشأن توقيت هذه الإصلاحات على وتيرة التعافي. ويؤيد الخبراء تنفيذ هذه الإصلاحات، وفي حال تأثيرها

٣ تُحسب العدالة بين الأجيال على أساس "فرضية الدخل الدائم".



على الأسر منخفضة الدخل، فينبغي الاستمرار في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وقد يلزم تقديم دعم مؤقت للشركات لمساعدتها على التكيف مع ارتفاع أسعار المدخلات.

- **تقييد المصروفات:** لا تزال فاتورة الأجور مرتفعة ويتعين ترشيدها. وينبغي تقليص حجم جهاز الخدمة المدنية من خلال عدم تعيين بدلاء محل الموظفين غير الأساسيين حال تقاعدهم/خروجهم من الخدمة ومراجعة البدلات لضمان اتساقها مع متطلبات الخدمة المدنية الحديثة. ويعد خفض المقرر في الإنفاق الرأسمالي على المدى المتوسط خطوة مرحب بها بحيث يتسق مستواه مع البلدان التي تمتلك بنية تحتية متطورة مماثلة. ويتعين أن يُراعى عند تخطيط الميزانية التكلفة المستقبلية بالكامل لعقود الخدمات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- **خطط مواجهة الطوارئ:** تعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥٪ واستقرار مستوى توزيعات الأرباح لدى شركة أرامكو عاملين أساسيين في الضبط المالي المقرر. وأي تغيير يطرأ على هاتين الركيزتين سيستلزم تحديد مصادر إيرادات أو وفورات جديدة.

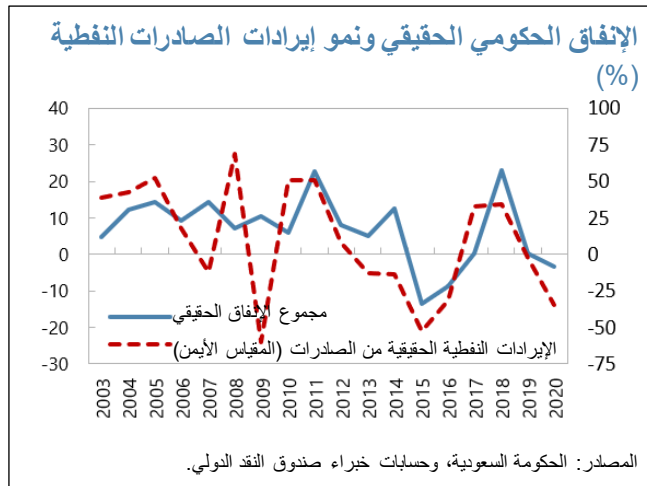
٢٥- وقد أكدت أزمة كوفيد-١٩ أهمية حماية الفئات

ضعيفة الدخل. وبينما يجري حالياً الانتهاء من وضع المعايير الخاصة بمنظومة الضمان الاجتماعي في صيغتها النهائية، فإن نظام الضمان الاجتماعي الجديد سيكون خطوة مهمة نحو تعزيز إطار دعم الدخل، ومن المقرر أن يكون تأثيره حيادياً على الميزانية أو أن يحقق وفورات بفضل تحسين آليات استهداف الفئات المستحقة. وستتيح المنظومة دخلاً أساسياً مضموناً حسب تكلفة الاحتياجات الأساسية للأسر منخفضة الدخل (شريحة العشرين بالمائة الدنيا في توزيع الدخل). ولن يتم سحب المزايا بالكامل مقابل الدخل لزيادة الحافز على التوظيف. ورحب الخبراء بهذه الإصلاحات، وأكدوا على ضرورة ربط المزايا بصفة منتظمة (سنوياً على الأقل) لمراعاة التغير في تكلفة معيشة الأسر منخفضة الدخل. وسيتعين إدارة التفاعلات بين شبكة الأمان الاجتماعي والبرامج الأخرى مثل برنامج حساب المواطن لتجنب الازدواجية وضمان الاتساق. وكجزء من الإصلاحات، يمكن توجيه برامج الدعم الأخرى كبرنامج حساب المواطن وبرنامج الإسكان لاستهداف الأسر منخفضة الدخل على نحو أكثر دقة. وأخيراً، رغم أن هذه الإصلاحات المقررة جديرة بالترحيب، فلا ينبغي إرجاء زيادة الدعم المالي من خلال برنامج حساب المواطن لحين التحول إلى المنظومة الجديدة للمساعدة في موازنة تأثير زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة.

٢٦- وأكدت الحكومة أن الاستدامة المالية هي محور تركيز السياسات في الوقت الحالي، وأشارت إلى أن دين الحكومة المركزية لا يزال متدينا مقارنة بالبلدان النظيرة. وأعربت عن ثقها في أنها تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق توازن الميزانية بحلول عام ٢٠٢٣ بفضل تقييد المصروفات، بما في ذلك فاتورة الأجور، ومواصلة إصلاحات أسعار الطاقة والمياه، وتخفيض الإنفاق الرأسمالي، وزيادة الإيرادات غير النفطية من ناحية أخرى في ظل التوسع الاقتصادي. ولا ترى الحكومة سببا لإبطاء وتيرة الضبط المالي هذا العام، وأكدت على ضرورة تحقيق الاستدامة المالية مجددا في أسرع وقت في ظل التحديات القادمة. وترى الحكومة أن عملية التعافي تسير بخطى راسخة وأن الاقتصاد في وضع قوي يسمح له باستيعاب الضبط المالي المقرر. وكان من رأي الحكومة أنه لا حاجة إلى زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي في الأجل القريب لا سيما وأن نظام الضمان الاجتماعي الجديد سيتم تنفيذه قبل نهاية العام وسيعكس الحد الأدنى للدخل المضمون تأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة على الأسر منخفضة الدخل. وأشارت الحكومة أيضا إلى أنه تم تقديم الدعم من خلال صندوق "ساند" لحماية دخل العمالة خلال الأزمة.

المالية العامة: الإطار والشفافية والحكومة

٢٧- يجري العمل حاليا على تطوير إطار سياسة المالية العامة، ويمكن تعزيزه بدرجة أكبر لتحقيق الأهداف التالية:



- الحد من مسابرة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية: ترتبت على ارتفاع أسعار النفط في السابق زيادة الإنفاق، مما أدى إلى تفاقم التقلبات في الاقتصاد غير النفطي. وستساعد زيادة التركيز على العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية في فصل سياسة المالية العامة عن تقلبات أسعار النفط. وأشارت الحكومة إلى أنها تعكف حاليا على وضع برنامج للاستدامة المالية لفصل قرارات الإنفاق عن التقلبات الدورية في الإيرادات النفطية وغير النفطية وتعيين حد أدنى لمستويات الودائع المالية على مستوى الحكومة المركزية.

- تحسين إدارة المصروفات: ازدادت كفاءة تنفيذ الميزانية، ولكن الفارق بين الميزانية والمصروفات الفعلية ظل كبيرا للغاية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ومن المهم التحول إلى إطار متوسط الأجل للميزانية لتعزيز صنع قرارات المالية العامة، بما في ذلك وضع تقديرات مسبقة للمبادرات الجديدة وتحديد تكلفتها لعدة سنوات. وأكدت الحكومة أنه إلى جانب العمل المستمر على رفع كفاءة الإنفاق، تم إحراز تقدم كبير في وضع إطار المالية العامة متوسط الأجل بدعم فني من الصندوق، ويجري تنفيذ عدد من الإصلاحات المكتملة لدعم إدارة المالية العامة، مثل حساب الخزانة الموحد ومنصة "اعتماد" التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية الحكومية.

- **مراعاة مخاطر المالية العامة:** ينبغي الاستمرار في مراقبة مخاطر المالية العامة عن كثب، بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والضمانات الائتمانية في برامج دعم الإسكان والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢٨- ويلزم إحراز المزيد من التقدم على صعيد تحسين شفافية المالية العامة بغرض تعزيز الحوكمة. ويتضمن ذلك عرض بيانات الإيرادات والمصروفات بالتفصيل، ومطابقة النتائج الفعلية للميزانية، وتحسين جودة البيانات المتاحة بشأن الإنفاق على مستوى القطاعات. ولم يُعلن سوى عن معلومات قليلة حول الإنفاق المرتبط بالجائحة، كما أن معلومات المالية العامة المنشورة محدودة للغاية مقارنة بمعظم بلدان مجموعة العشرين. ويتعين إتاحة بيانات عن القطاع العام الأوسع نطاقاً. فبينما تفصح شركة أرامكو في الوقت الحالي عن معلوماتها المالية والتشغيلية، لا تزال بيانات صندوق الاستثمارات العامة تفتقر إلى الشفافية مما يحول دون إمكانية تحليل عملياته. وأكدت الحكومة أنها قطعت شوطاً طويلاً نحو تحسين شفافية المالية العامة، بما في ذلك من خلال التحول الجاري من المحاسبة النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ونشر المزيد من المعلومات حول تطورات المالية العامة.

٢٩- واستناداً إلى التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، ينبغي أن تعمل الحكومة على زيادة المساءلة والشفافية في إطار المشتريات الحكومية. ويطبق حالياً نظام المشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية، وإن كانت بعض المشتريات معفاة من القانون، وينبغي إلغاء هذه الإعفاءات في أقرب وقت ممكن. وتنتشر منصة "اعتماد" معلومات عن الملكية القانونية للمنشآت التي منحت عقوداً حكومية، ولكن الدخول عليها متاح حالياً فقط للمستخدمين داخل السعودية. وينبغي أن تنشر الحكومة معلومات عن المالكين المستفيدين لهذه المنشآت على النحو المنصوص عليه في نظام مكافحة غسل الأموال، إلى جانب نسخة من العقود الممنوحة، وإتاحة هذه المعلومات لجمهور أوسع بغرض زيادة الشفافية.

٣٠- وفي ظل الدور المتزايد لصندوق الاستثمارات العامة، أصبح هناك حاجة عاجلة إلى إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية. وتطرأ مجموعة من التغيرات في الوقت الحالي على خصائص ميزانية القطاع العام نظراً للاحتفاظ بمعظم أصول القطاع العام خارج الحكومة المركزية وتزايد دور صندوق الاستثمارات العامة في الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحويل المزيد من الموارد المالية بين الجهات العامة (الملحق الرابع). ويعد تشكيل لجنة لإدارة الأصول والخصوم للإشراف على هذه العملية خطوة مرحب بها. وأكدت الحكومة أن وضع إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية يعد من أهم الأولويات، وأنها تعمل في الوقت الحالي على جمع المعلومات اللازمة من الجهات الرئيسية بغرض تحليلها.

باء – الحفاظ على الاستقرار المالي مع زيادة إتاحة الخدمات المالية

٣١- أتاحت برامج دعم المقترضين التي نفذها البنك المركزي السعودي "ساما" والجهاز المصرفي متفهماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأشار البنك المركزي السعودي "ساما" إلى أن الحاجة إلى مواصلة برنامج تأجيل الدفعات يتم تقييمها باستمرار في ضوء الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويعد ذلك خطوة مرحب بها، واتفق الخبراء على ضرورة الإعلان المبكر عن أي تعديلات في البرنامج لإعطاء الشركات وقتاً كافياً لتعديل أوضاعها. وفي ضوء تجاوز النشاط غير النفطى مستواه في مرحلة ما قبل الجائحة، أصبحت الحاجة إلى الاستمرار في تقديم دعم واسع النطاق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل وضوحاً، على الرغم من عدم توفر أي معلومات للخبراء لإجراء تقييم مفصل للوضع المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولكن في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن آفاق القطاعات ذات الأولوية والتي تضررت بشدة جراء

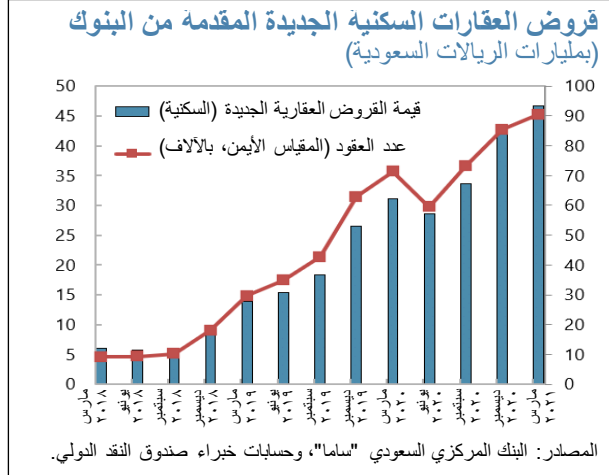
الأزمة كالسياحة والضيافة، فمن الضروري الاستمرار في تقديم دعم موجه يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتوافر لها مقومات الاستمرار في هذه القطاعات.

٣٢- من الممكن أن يكون برنامج تأجيل الدفعات قد ساهم في حجب مواطن الضعف المالي في ظل التعليمات الصادرة للبنوك بعدم إعادة تصنيف هذه القروض. ولن يتضح التأثير على جودة الأصول المصرفية إلا بعد انتهاء البرنامج. وقد تواجه بعض الشركات المقترضة التي توافرت لها مقومات الاستمرار قبل الجائحة تحديات جسيمة بسبب التحولات الهيكلية الناتجة عن الجائحة (كزيادة الاعتماد على التجارة الإلكترونية). وقد يلزم اتخاذ قرارات صعبة في القطاعات التي تعمل الحكومة على تطويرها، مثل السياحة، نظراً لأنها قد تستغرق وقتاً أطول للتعافي. وأشارت الحكومة إلى أن برنامج تأجيل الدفعات يغطي القروض من الفئة الأولى والفئة الثانية فقط (حسب المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية)، مما يبعث على الاطمئنان لكفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يغطيها البرنامج. وأكدت أيضاً أن البنوك تتمتع بمركز قوي للغاية نظراً لتدني مستوى القروض المتعثرة وقوة هوامش الأمان الرأسمالية التي تتيح لها القدرة على استيعاب الخسائر فضلاً عن قيامها مسبقاً بزيادة مخصصات لخسائر القروض. واتفق البنك المركزي السعودي "ساما" مع الخبراء على أنه سيكون من المهم إجراء اختبارات منتظمة لقياس قدرة البنوك على تحمل الضغوط وضمان التقييم الدقيق للجدارة الائتمانية للمقترضين وتكوين المخصصات على هذا الأساس. وأطلق البنك المركزي السعودي عمليات السوق المفتوحة إلى جانب إصدارات أدونات "ساما" لتعزيز إدارة السيولة على المدى القصير، وإن كانت مستويات السيولة المصرفية قد ظلت جيدة للغاية خلال الأزمة ولم يُعتمد على عمليات السوق المفتوحة سوى بدرجة محدودة.

٣٣- وتواصل نمو الإقراض العقاري بخطى سريعة في ظل البرامج الحكومية الداعمة للطلب والعرض في قطاع المساكن (الشكل البياني ٩، الإطار ٢). فقد ازداد حجم قروض التجزئة العقارية بأكثر من الضعف خلال العامين الماضيين إلى حوالي ١٨٪ من مجموع الائتمان المصرفي. واتفق البنك المركزي السعودي "ساما" مع الخبراء على أن المخاطر التي تواجه المصارف لا تزال تبدو محدودة بسبب فرض حدود على مدفوعات خدمة الدين التي يتحملها المقترضون، وتدني متوسط نسبة القرض إلى القيمة، وأن معظم القروض يتم سدادها من خلال ربطها برواتب المقترضين العاملين بالقطاع العام. غير أنه يتعين مراقبة المخاطر عن كثب، وأكد البنك المركزي السعودي "ساما" أن البنوك تخضع لرقابة محكمة وأن لديه نظام لرصد مواطن الضعف المتركمة للاسترشاد به في وضع سياسات السلامة الاحترازية الكلية.

الإطار ٢: سوق العقارات^١

نفذت الحكومة مجموعة من البرامج لرفع نسب تملك المساكن. ويشهد الإقراض العقاري نمواً سريعاً في الوقت الحالي. وفي هذه المرحلة، تبدو المخاطر التي تواجه البنوك محدودة، وإن كان يتعين مراقبتها بحرص لضمان استمرار هذا الوضع.



ويعد برنامج الإسكان أحد أهم برامج تحقيق الرؤية. ويهدف إلى "تقديم حلول لتمكين الأسر السعودية من تملك المساكن إما بنظام التملك أو الانتفاع، وفق احتياجاتهم وقدراتهم المالية". ويسعى البرنامج إلى زيادة المعروض من الخيارات السكنية، لا سيما المساكن ذات الأسعار المناسبة للأسر منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وتوفير خيارات تمويلية من خلال البنوك وشركات التمويل، وتحسين البيئة التنظيمية لسوق الإسكان، بما في ذلك من خلال تسريع آلية تراخيص البناء. وكان الهدف في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ هو زيادة نسب تملك المساكن من ٤٧٪ عام ٢٠١٦ إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وبلغت نسبة تملك المساكن ٦٢٪ عام ٢٠٢٠.

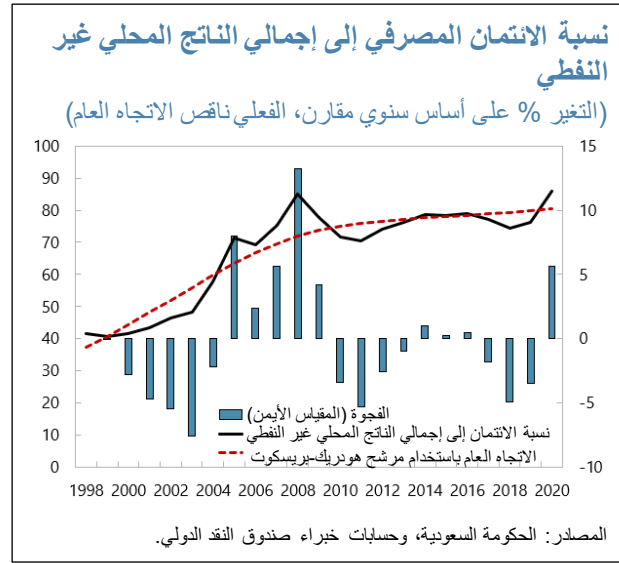
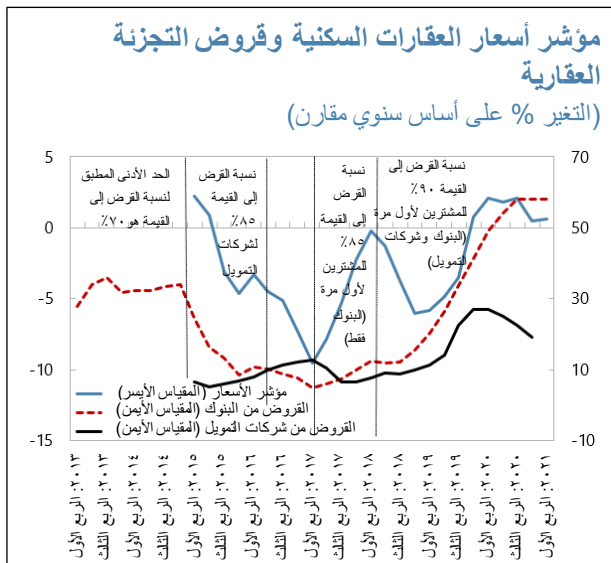
وتدعم مبادرات الإسكان جانبي العرض والطلب، كما تعمل على تحسين البيئة التنظيمية للسوق.

- **نمو عرض العقارات:** أتاحت شركات التطوير العقاري حوالي ٣٤٤ ألف وحدة سكنية جديدة خلال عام ٢٠٢٠ – أي زيادة بنسبة ٤,١٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، وتم توفير ٣٠٪ من هذه الوحدات من خلال برنامج وزارة الإسكان للشراكة مع القطاع الخاص (شراكات) ومنصة "إتمام" للمطورين العقاريين (الشكل البياني ٩). وتضمن هذه المبادرات حصول المطورين المستوفين للشروط على تمويل بدون فائدة، وتتيح أراضي بناء مدعومة أو مجانية، وتسهل الحصول على التراخيص والتصاريح القانونية اللازمة.
- **زيادة عدد البرامج التمويلية:** أتاح برنامج "سكني" حوالي ٢٦٦ ألف قرضاً سكنياً وقطع أراضي مجانية خلال عام ٢٠٢٠. وفي إطار هذا البرنامج، يمكن للمستفيدين الحصول على قروض عقارية مدعومة تصل فيها قيمة الدعم إلى ٥٠٠ ألف ريال سعودي – ويغطي الدعم مدفوعات الفائدة ("الربح") المستحقة للمقرض وليس مدفوعات الأصل، ويتحدد الدعم حسب مستوى الدخل وعدد أفراد الأسرة. ويمكن للأسر منخفضة الدخل الاستفادة من ضمانات التمويل العقاري وقروض مدعومة تصل فيها قيمة الدعم إلى ٥٠٠ ألف ريال أو أرض مجانية. وقد ارتفعت قيمة عقود قروض العقارات السكنية بنسبة ٨٤٪ عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ١٣٦ مليار ريال سعودي، وتشكل القروض المدعومة من الحكومة ٩٦٪ من هذه القيمة. واستقرت أسعار العقارات عام ٢٠٢٠ عقب تراجعها الحاد خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.
- **الضرائب:** يعفى ما لا يزيد عن مليون ريال سعودي من سعر شراء المسكن الأول من ضريبة التصرفات العقارية. واعتباراً من أكتوبر ٢٠٢٠، حلت هذه الضريبة وقيمتها ٥٪ محل ضريبة القيمة المضافة على التصرفات العقارية.
- **مبادرات أخرى لتعزيز التنظيم والكفاءة في سوق العقارات:** ساعدت الحلول الرقمية الراغبين في شراء المساكن من خلال تسريع آلية التحقق من استيفاء شروط الاستحقاق وتقديم الطلبات، وتسهيل حصولهم على المنتجات المالية. وتتيح مبادرة "إيجار" حلولاً رقمية في سوق الإيجارات لزيادة الشفافية والكفاءة من خلال توحيد عقود الإيجار الإلكترونية ووضع إطار تنظيمي لشركات الوساطة العقارية وتوفير منصة رقمية لربط المؤجرين بالمستأجرين.

^١ إعداد إيمان بن محمد.

٣٤- وفيما يلي الإصلاحات التنظيمية والقانونية المؤثرة على البنك المركزي والقطاع المصرفي (الملحق الخامس):

- **نظام البنك المركزي الجديد** يؤكد سلطة البنك المركزي السعودي "ساما" الرقابية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه (وليس البنوك وشركات الصرافة فحسب كالسابق)، ويؤكد أن موظفي البنك ليسوا عرضة لأي مساءلة أو مطالبة بسبب تأديتهم لمهامهم وفقا لأحكام النظام، وينص على أن البنك يرتبط تنظيميا بالملك، كما يتيح للبنك المركزي السعودي صلاحيات جديدة تتضمن "دعم النمو". ويضطلع الكثير من البنوك المركزية بمهمة مزدوجة، ومن المهم وفقا لأفضل الممارسات الدولية أن يكون استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي ويليه الاستقرار المالي والاقتصادي. وأكد خبراء "ساما" على أن هذا هو الترتيب الفعلي لأهداف البنك من حيث الأولوية. ويمكن أن يرسي النظام أيضا أي معايير لضمان شفافية التقارير المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على سبيل المثال) ويتطلب تدقيق حسابات البنك المركزي وفقا لمعايير التدقيق المالي الدولية (معايير المحاسبة الدولية على سبيل المثال).
- **نظام تسوية أوضاع المنشآت المالية ذات الأهمية النظامية:** سعت الحكومة إلى تحقيق الاتساق بين النظام الجديد وأفضل الممارسات الدولية. ويجري حاليا وضع لائحته التنفيذية. ويعد هذا النظام الجديد خطوة مرحب بها لتعزيز إطار تسوية أوضاع المؤسسات المالية، ويمكن أن يتسع نطاقه ليشمل القطاع المصرفي ككل بهدف توسيع نطاق مجموعة أدوات البنك المركزي السعودي للتعامل السريع مع أي بنك يُحتمل تعثره. ويمكن أن ينص النظام صراحة على طبيعة العلاقة بين "ساما" وهيئة السوق المالية فيما يتعلق بالمجموعات المالية التي تعمل تحت إشرافها المباشر بدلا من ترك الأمر لللائحة التنفيذية. وأوضح البنك المركزي السعودي "ساما" أن البنوك غير المشمولة بنظام معالجة المنشآت المالية المهمة يمكن إخضاعها للنظام لاحقا حال مساهمتها في تعثر النظام، وأن البنك المركزي وهيئة السوق المالية يعملان حاليا من خلال تطبيق لوائح لتحديد نطاق المسؤوليات بالنسبة للمجموعات المالية.
- **الإطار التنظيمي والقانوني للبنوك الإسلامية:** يعمل البنك المركزي السعودي على تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبنوك الإسلامية العاملة في المملكة لمواءمتها مع الممارسات الدولية، مع استهداف إصدار التنظيمات المعدلة بحلول عام ٢٠٢٣. وتتضمن عملية المراجعة ضمان اتساق آليات إدارة المخاطر والسيولة وكفاية رأس المال مع المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.



● **إصلاحات بازل ٣:** تم تخفيض أوزان المخاطر لقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ١٠٠٪ إلى ٨٥٪ في سبتمبر ٢٠٢٠، ومن المهم أن يواصل البنك المركزي السعودي "ساما" المضي قدماً لاستكمال إصلاحات بازل ٣ ضمن الإطار الزمني المعدل.

● **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** حصلت المملكة على عضوية كاملة في فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في يونيو ٢٠١٩. وتعكف الحكومة حالياً على تنفيذ خطة عمل بهدف تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعمل على إحكام الرقابة على المخاطر المرتبطة بنظام المدفوعات في ظل دخول مجموعة جديدة من المؤسسات غير المصرفية إلى السوق، وتبحث كيفية التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية. وأنشأت النيابة العامة السعودية دائرة مختصة بقضايا غسل الأموال وأصدرت دليلاً حول كيفية مباشرة هذه القضايا. وينبغي أن تواصل الحكومة جهودها لفهم تطورات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الإطار الخاص بمصادرة العائدات الضخمة من هذه الجرائم.

٣٥- **وتواصلت وتيرة الإصلاحات القوية في سوق رأس المال (الإطار ٣).** وتتيح هذه الإصلاحات المزيد من خيارات تعبئة رأس المال للشركات والفرص الاستثمارية للمدخرين. وطرحت شركة أرامكو أسهمها للعموم للمرة الأولى في أواخر عام ٢٠١٩، ويُسمح الآن بتداول منتجات مشتقات الأسهم، كما يمكن للمستثمرين الأجانب المتاجرة مباشرة في أدوات الدين المحلي، وساهم إصدار الصكوك الحكومية في تكوين منحى العائد السيادي.

٣٦- **ويدعم كل من البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية تطوير التكنولوجيا المالية التي تشهد نمواً كبيراً.** وحصلت ٣١ شركة على تراخيص عقب اجتياز الاختبارات اللازمة في بيئات تجريبية تحت إشراف البنك المركزي وهيئة السوق المالية، مع التركيز بداية على تكنولوجيا المدفوعات والتمويل الجماعي للملكية. ويرى الخبراء أن هذه التطورات جنباً إلى جنب مع التحول إلى صيرفة الإنترنت أثناء الجائحة تساهم في إتاحة فرص مهمة لزيادة الشمول المالي. وفي الوقت نفسه، يتعين مواصلة تنظيم التكنولوجيا المالية والرقابة عليها للموازنة بين المخاطر والفرص.

جيم - سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي

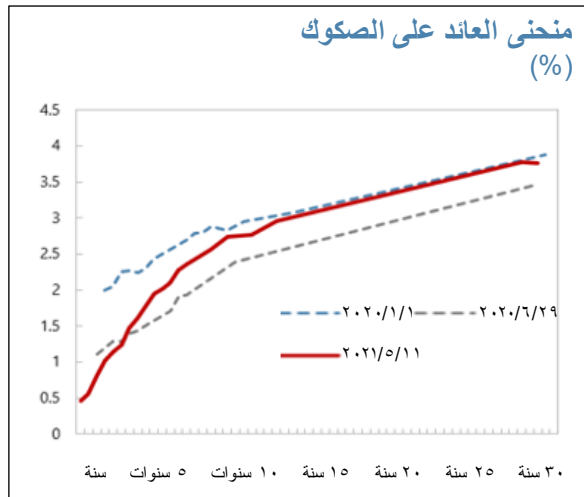
٣٧- **اتفق الخبراء مع الحكومة على أن ربط سعر الصرف لا يزال هو الخيار الأفضل.** وسيدعم تحسين مرونة سعر الصرف بمرور الوقت تطوير القطاع التجاري غير النفطي، وسيتمكن البنك المركزي السعودي من تطبيق سياسة أكثر استقلالية فيما يخص تحديد أسعار الفائدة، كما سيتيح مزيداً من التقارب بين سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري. وفي حالة وقف العمل بنظام الربط، سيفقد ذلك السياسة النقدية إحدى ركائز مصداقيتها، ويزيد من أجواء عدم اليقين، وسيضطر معه إلى إجراء العديد من التصحيحات المالية في البداية، كما سيؤدي إلى تراجع الدخل الحقيقي للأسر وتخفيض التنافسية في الأجل القريب. ويوجد ما يكفي من هوامش الأمان الخارجية للاستمرار في ربط سعر الصرف، كما سيساعد الضبط المالي والإصلاحات الداعمة للتنافسية في مواصلة تعزيز المركز الخارجي. ومع ذلك، ينبغي مراجعة نظام ربط سعر الصرف بصفة دورية للتأكد من أنه لا يزال ملائماً، ومواصلة الإصلاحات بهدف تعميق أسواق المال ورأس المال لدعم زيادة مرونة النظام مستقبلاً إذا لزم الأمر.

الإطار ٣: إصلاح سوق رأس المال^١

نجحت المملكة العربية السعودية في تنفيذ إصلاحات هائلة في أسواق الأسهم والدين بقيادة هيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين.

أسواق الأسهم: أتيح للمستثمرين الأجانب المشاركة بحرية في بورصة تداول منذ عام ٢٠١٥، وهي سوق الأسهم السعودية الرئيسية. وكان انفتاح السوق محدودا في البداية، وتم إرخاء القوانين التنظيمية تدريجيا بمرور الوقت للسماح لمجموعة أكبر من المستثمرين الأجانب بالمشاركة وزيادة الحد الأقصى للملكية. ويمكن للمستثمرين الأجانب في الوقت الحالي تملك حصص مسيطرة في الشركات المدرجة بالبورصة (بشرط موافقة الجهة التنظيمية المعنية في بعض القطاعات والالتزام بالقيود المسبقة على الاستثمارات العقارية في مكة والمدينة المنورة). وتم تعزيز البنية التحتية للسوق، بما في ذلك من خلال التحول إلى نظام تسوية صفقات الأسهم بعد يومي عمل من تاريخ التنفيذ (T+2)، وتوسيع نطاق الأدوات المتداولة ليشمل المشتقات (العقود المستقبلية في الوقت الحالي، ومن المقرر إضافة أدوات مشتقة أخرى لاحقا) وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة، والسماح بالبيع على المكشوف واقتراض/إقراض الأوراق المالية، وتعزيز متطلبات الحوكمة، وزيادة الشفافية، وتبسيط إجراءات الإصدار. ويسمح للشركات الأجنبية في الوقت الحالي بالادراج في بورصة تداول. وتم افتتاح سوق بمعايير ومتطلبات أكثر مرونة (نمو) للشركات الأصغر حجما في عام ٢٠١٧. وفي ديسمبر ٢٠١٩، أدرجت شركة أرامكو ٧,١٪ من أسهمها في بورصة تداول في أكبر عملية طرح عام أولي على مستوى العالم.

سوق الدين: تم إنشاء مكتب إدارة الدين العام، الذي أطلق عليه فيما بعد المركز الوطني لإدارة الدين، عام ٢٠١٦ لإدارة استراتيجية إصدار الدين الحكومي وتطوير سوق الدين الحكومي. وقد بدأت الحكومة مجددا في إصدار السندات/الصكوك المحلية عام ٢٠١٦، إلى جانب إصدار السندات والصكوك في الأسواق العالمية. وتم تنفيذ إصلاحات هائلة لضمان نجاح برنامج الإصدار المحلي تضمنت إدراج السندات والصكوك الحكومية في بورصة تداول منذ عام ٢٠١٧، وإنشاء شبكة لوسطاء السوق الأولية عام ٢٠١٨، ونشر خطة الاقتراض السنوية منذ عام ٢٠١٩ وبرنامج شهري لإصدارات الدين، والسماح للأجانب بالاستثمار مباشرة في السوق، وتشجيع المستثمرين الأفراد من خلال تخفيض الحد الأدنى لقيمة الأدوات، والحد من تكلفة التداول، ووضع مؤشر للصكوك والسندات الحكومية المقيدة في بورصة تداول (كذلك أطلقت مؤسسة فوتسي/راسل مؤشرا لسوق السندات الحكومية السعودية المقومة بالعملة المحلية)، والتشجيع على إنشاء صناديق للاستثمار في أدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة. وبالنسبة لسوق الشركات، تم تبسيط/تخفيض معايير/تكلفة الإصدار، بما في ذلك من خلال السماح بتنفيذ برامج السندات متوسطة الأجل. وأزلت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الإشكالية السابقة بشأن كيفية معاملة الصكوك لأغراض الزكاة.



وقد تم تطوير سوق الدين الحكومي ليصبح على درجة عالية من السيولة والفعالية. وازداد الدين الحكومي من أقل من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٣١٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٠، وصدر حوالي ٦٠٪ من هذه الأدوات محليا في صورة صكوك. وأصدرت الحكومة صكوكا أطول أجلا (صدرت صكوك مدتها ٣٠ عاما في ٢٠١٩) وتم تصميم منحنى لعائد الصكوك (الشكل البياني). وتشهد السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية تطورا كبيرا، حيث ارتفعت قيمة التداولات إلى ٧٠ مليار ريال سعودي عام ٢٠٢٠ مقابل ١٠ مليارات ريال سعودي عام ٢٠١٩. غير أن سوق الشركات لم تشهد سوى تقدم محدود. وصدرت الصكوك في السنوات الأخيرة من خلال عمليات طرح خاص.

وتوجد بوادر على زيادة الإقبال على عمليات التمويل بالأسهم. فمنذ عام ٢٠١٧، تم إدراج ٢٤ شركة (١٣ في السوق الرئيسية و ١١ في بورصة نمو) مقابل ١٨ شركة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وأصبحت المملكة مدرجة (منذ عام ٢٠١٩) على مؤشر فوتسي راسل للأسهم العالمية ومؤشر MSCI للأسواق الصاعدة. كذلك تم إدراج ١٧ صندوق استثمار عقاري متداول، مما ساعد في توسيع قاعدة المستثمرين في سوق العقارات. وازدادت الملكية الأجنبية في بورصة تداول من ٨٪ من القيمة السوقية في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ١٢٪ في الوقت الحالي.

^١ إعداد تيم كلان.

دال – الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق نمو شامل قوي ومستدام وأخضر في مرحلة ما بعد كوفيد- ١٩

٣٨- سيكون من الضروري تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المقررة بالكامل. وستسهم هذه الإصلاحات في الحد من خطر تراجع الإنتاج على المدى الأطول بسبب أزمة كوفيد-١٩، وزيادة مستوى الناتج الممكن، والمساعدة في بناء اقتصاد يتسم بالخصرة والتنوع (الملحق السادس). وتعد الإصلاحات التي تركز على تعزيز الإنتاجية وزيادة مدخلات العمالة مهمة للغاية نظراً لأن هذه المدخلات ساهمت بدرجة أقل في النمو مقارنة بمراكمة رأس المال في السنوات الأخيرة.

٣٩- وأعلنت الحكومة عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بغرض تعزيز الاستثمارات. وتستهدف الاستراتيجية تنفيذ استثمارات محلية بقيمة ١٢ تريليون ريال سعودي على مدار السنوات العشر القادمة (حتى ٢٠٣٠) من خلال زيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة والشركات السعودية الكبرى (أرامكو وسابك وغيرهما) وشركات محلية أخرى واجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة. ولم يتم الإعلان بعد عن التفاصيل الكاملة للاستراتيجية، لذلك لم يتمكن الخبراء من تحليل البرنامج، ولكنهم أكدوا على أهمية تقييم التأثير الاقتصادي الكلي الكامل، بما في ذلك على حساب المالية العامة والحساب الخارجي. ولم يأخذ الخبراء في اعتبارهم أثر تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار عند إعداد التوقعات.

٤٠- ويمكن أن تساعد تدخلات القطاع العام في التغلب على مشكلة إجماع الشركات الخاصة عن الدخول في قطاعات جديدة أو أكثر خطورة، ولكن يتعين تنفيذها بحرص. فالشركات العامة تتمتع بالقوة المالية والدعم السياسي، مما يمكنها من تنفيذ استثمارات ضخمة وتحمل المخاطر التي تتجاوز قدرة القطاع الخاص أو استعداده. وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن التدخلات الكبرى من القطاع العام لا تسبقها غالباً اختبارات سوقية، مما قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمارات الخاصة. ويستلزم ذلك تحقيق توازن دقيق. واستناداً إلى التحليل الوارد في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩، أكد الخبراء ضرورة وضع إطار زمني معلى لتدخلات القطاع العام وخطة خروج واضحة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. واتفقت الحكومة مع رأي الخبراء، وأشارت إلى أن مجلس صندوق الاستثمارات العامة حدد إطاراً زمنياً مدته خمس سنوات للخروج بعدها من استثماراته في الشركات والقطاعات المحلية.

٤١- وينبغي أن تواصل الإصلاحات الهيكلية التركيز على تحسين بيئة الاستثمار الخاصة. وتحديداً:

- تعزيز البيئة القانونية: يعد البرنامج المعلن لتدوين الممارسات القانونية بغرض تعزيز اتساق الأحكام القانونية وموثوقيتها خطوة مرحب بها، كما سيساهم في تحسين البنية التحتية القانونية لصالح الشركات والأفراد.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتخصيص: تهدف الحكومة إلى زيادة حجم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ورصدت مجموعة من أصولها الحالية للبيع المحتمل، وذلك بغرض زيادة مشاركة القطاع الخاص في ١٦ صناعة رئيسية ومشروعات البنية التحتية، والخدمات العامة. وفي مارس ٢٠٢١، تم اعتماد نظام التخصيص، وسيبدأ تطبيقه اعتباراً من يوليو. ويرسي النظام إطاراً تنظيمياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص وعمليات التخصيص، بما في ذلك توفير الحماية للشركات الخاصة والمستثمرين الأجانب، كما يعفي مشروعات التخصيص من متطلبات السعودية. ويُتوقع أن يساهم البرنامج في زيادة كفاءة توزيع رأس المال وتقديم الخدمات على مستوى الحكومة، وإن كان ينبغي تحديد مخاطر المالية العامة وإدارتها.

- **ضرورة الاستمرار في تطوير إمكانيات التحول الرقمي:** من المهم ضمان وصول الإنترنت عالي السرعة إلى جميع شرائح المجتمع في أرجاء البلاد لتعزيز المنافع.
- **سياسات الحوكمة ومكافحة الفساد:** تم دمج مسؤوليات وصلاحيات مكافحة الفساد ضمن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة). ويجري العمل حالياً على وضع استراتيجية لمكافحة الفساد، وتقييم مخاطر الفساد وفق منهجية تم استحداثها مؤخراً. وينبغي مواصلة الجهود الجارية لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد وزيادة الوعي بمخاطر الفساد المستجدة وتصميم استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في ضوء هذه المخاطر. وينبغي كذلك إصدار نظام للإقرار عن الذمة المالية.
- **المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية المحتوى المحلي:** يؤيد الخبراء المبادرات الجارية التي تهدف إلى مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الجدد، بما في ذلك من خلال تقوية بيئة العمل وتحسين فرص الحصول على التمويل، مع ضرورة مراقبة المخاطر المالية المحتملة. وسيتعين إدارة المزايا والتكاليف لتجنب فرض أي تكاليف غير ضرورية على المستهلك. وفي هذا الصدد، بالرغم من أن الجمارك لا تزال منخفضة ككل، لا يرى الخبراء فائدة في زيادة الرسوم الجمركية العام الماضي، ويتعين عوضاً عن ذلك تعزيز تنافسية الإنتاج المحلي مباشرة.

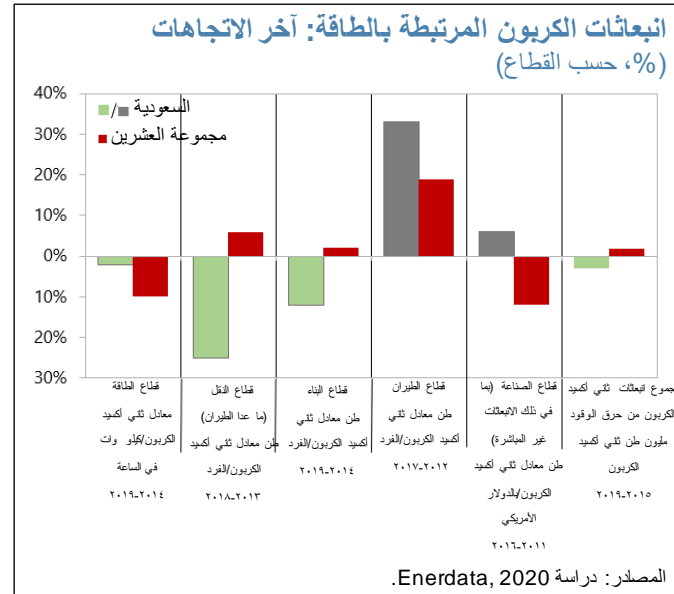
٤٢- وأكدت الحكومة على أنها لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق إصلاحات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وترى أن منافع الإصلاحات المنفذة خلال السنوات الخمس الماضية اتضحت من خلال صلابة الاقتصاد في مواجهة جائحة كوفيد-١٩. ومع إقرارها بأن التحول الكبير المقرر في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ ينطوي على قدر من عدم اليقين، إلا أنها ترى أن القطاع الخاص أصبح يثق في الإصلاحات ويرحب بالاتجاه الذي تسلكه الحكومة. كذلك أشارت الحكومة إلى الشراكة القوية المرتقبة بين القطاعين العام والخاص من خلال برنامج "شريك" الذي سيعمل على تشجيع الاستثمارات في إطار الاستراتيجية الوطنية للاستثمار عن طريق منح خصومات ضريبية على الاستثمارات وتوفير التمويل منخفض التكلفة والإصلاحات التنظيمية. ولا توجد أي مزاحمة محتملة في رأيها، بل تعتقد أن قيادة القطاع العام للتطوير في قطاعات جديدة سيبني فرصاً للقطاع الخاص في سلاسل العرض الجديدة.

٤٣- ويتعين اتخاذ تدابير على مستوى السياسات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمساعدة في تقديم نمو أكثر خضرة. وقد أعلن عن استراتيجية المناخ السعودية على مستوى رفيع، وهو بمثابة التزام مرحب به للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإن كانت لا توجد خطط واضحة في هذه المرحلة. وخلال السنوات الأخيرة، تراجعت الانبعاثات في قطاعي الطاقة والنقل، ولكن لا توجد بيانات متاحة عن القطاعات الأخرى (الشكل البياني ١٠، الإطار ٤). وإلى جانب خفض الإضافي في دعم أسعار الطاقة، من المقرر زيادة الاستثمارات الخضراء، بما في ذلك الاستثمارات الهادفة إلى إحلال مزيج من الغاز ومصادر الطاقة المتجددة محل النفط كمدخل لتوليد الكهرباء واستحداث مصادر طاقة بديلة منخفضة الكربون للاستخدام المحلي والتصدير. وأشارت الحكومة إلى إصدار استراتيجية مناخ مفصلة مع نهاية العام. وأكدت على ضرورة اختلاف النهج المستخدم في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر البلدان حسب ظروف كل منها. وترى أن الإصلاحات التي تعكف على تنفيذها حالياً بهدف تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون الذي أقرته مجموعة العشرين سيكون لها دور مهم في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الإطار ٤: العمل المناخي والنمو الأخضر^١

تم الإعلان عن عدد من التدابير للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمساعدة في تحقيق نمو أكثر خضرة. ويعد تراجع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خطوة مشجعة، ولكن حجم الانبعاثات لا يزال مرتفعاً على أساس نصيب الفرد. ويوجد مجال كبير لاتخاذ المزيد من تدابير السياسات.

وقد تسارعت وتيرة التدابير المناخية منذ عام ٢٠١٨، مما أدى إلى تراجع انبعاثات الكربون. واستهدفت هذه التدابير قطاعات الطاقة (مصادر الطاقة المتجددة، وحبس الكربون واستخدامه وتخزينه من جانب شركة أرامكو) والصناعة والنقل والبناء والمياه والزراعة. وتواصلت إصلاحات أسعار الطاقة التي بدأت عام ٢٠١٦. وخلال الفترة بين ٢٠١٥ و ٢٠١٩، تراجعت الانبعاثات الناجمة عن احتراق الوقود والتي تمثل النسبة



الأكبر من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في السعودية بنسبة ٣٪، مقابل زيادة بنسبة ٢٪ في بلدان مجموعة العشرين. ونتج ذلك عن تسارع وتيرة التراجع في حجم الانبعاثات في قطاعي النقل والبناء. فقد انخفضت انبعاثات الكربون في هذه القطاعات بنسبة ٢٥٪ و ١٢٪ على الترتيب، بينما ارتفعت بنسبة ٦٪ و ٢٪ في بلدان مجموعة العشرين. غير أن نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في السعودية لا يزال يتجاوز متوسط مستواه في مجموعة العشرين وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتمثل مشروعات الطاقة المتجددة الجزء الأكبر من تدابير المناخ المنفذة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ومع الإعلان عن دورة المشتريات الثالثة في عام ٢٠٢٠، يُتوقع أن تبلغ قيمة استثمارات الطاقة المتجددة ٥٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٣ وأن تلبى ٤٩٪ من احتياجات الكهرباء المحلية عام

٢٠٣٠ (مقابل ٠,٢٪ عام ٢٠١٩). ويعد ذلك جزءاً من برنامج إحلال الوقود السائل الذي يهدف إلى زيادة الاعتماد على المصادر المتجددة تدريجياً في مزيج الطاقة من خلال تخفيض الاستهلاك المحلي بمليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٣٠، مما سيساعد في تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتلبية الطلب المحلي المتزايد على الكهرباء على نحو مراعي للمناخ. وفيما يتعلق بالتمويل، طرح صندوق التنمية الصناعية السعودي برنامج تسهيلات ائتمانية بقيمة ٢٨ مليار دولار أمريكي (١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في سبتمبر ٢٠١٩ لدعم الشركات السعودية التي تستثمر في قطاع الطاقة المتجددة.

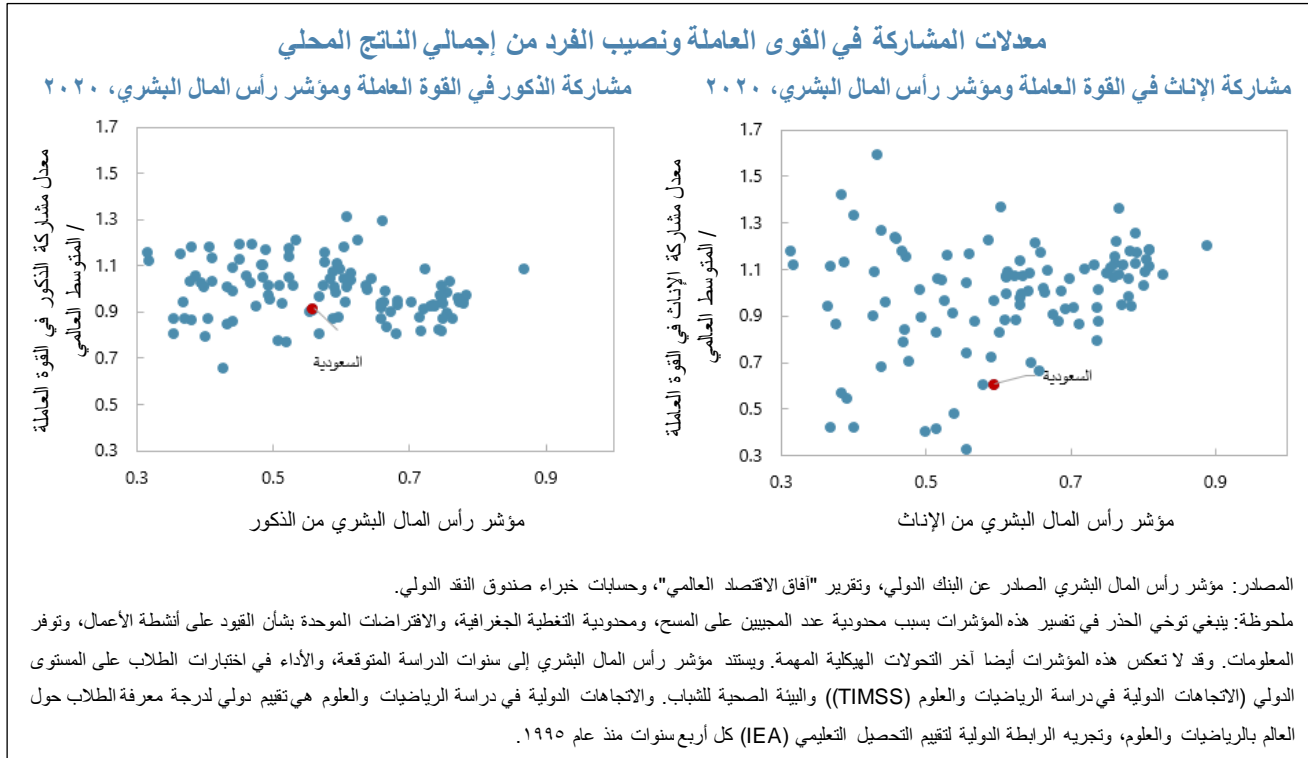
ولا يزال يوجد مجال كبير لاتخاذ المزيد من التدابير. وقد تم الإعلان مؤخراً عن استراتيجيات المناخ السعودية التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون من خلال التكنولوجيات الهيدروكربونية النظيفة، وهي أداة مكملة للجهود الحكومية الهادفة إلى تخفيض دعم الوقود الأحفوري الذي تراجع بنسبة ٦٠٪ منذ ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٨,٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩ (الشكل البياني ١٠). وهناك حاجة إلى المزيد من التدابير لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني السكنية والصناعات، ووضع تنظيمات لحماية المياه وصونها، وتعزيز صلابة البنية التحتية أمام تقلبات الطقس الحادة، وتحديث الإطار التنظيمي للتمويل الأخضر والطاقة المتجددة. وفي ظل نزوب المصادر الطبيعية للمياه وارتفاع تكلفة التحلية، سيتعين على الحكومة تحسين كفاءة محطات تحلية المياه من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وزيادة الطاقة الاستيعابية للمحطات واستئناف إصلاحات أسعار المياه للحد من الاستهلاك. وفي عام ٢٠١٩، أطلقت الحكومة برنامج "قطرة" بهدف ترشيد استهلاك المياه والحد من نصيب الفرد اليومي من استهلاك المياه بنسبة ٤٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ويهدف إلى إنشاء ٣٠ محطة جديدة لتحلية مياه البحر بحلول عام ٢٠٣٠.

^١ إعداد إيمان بن محمد.

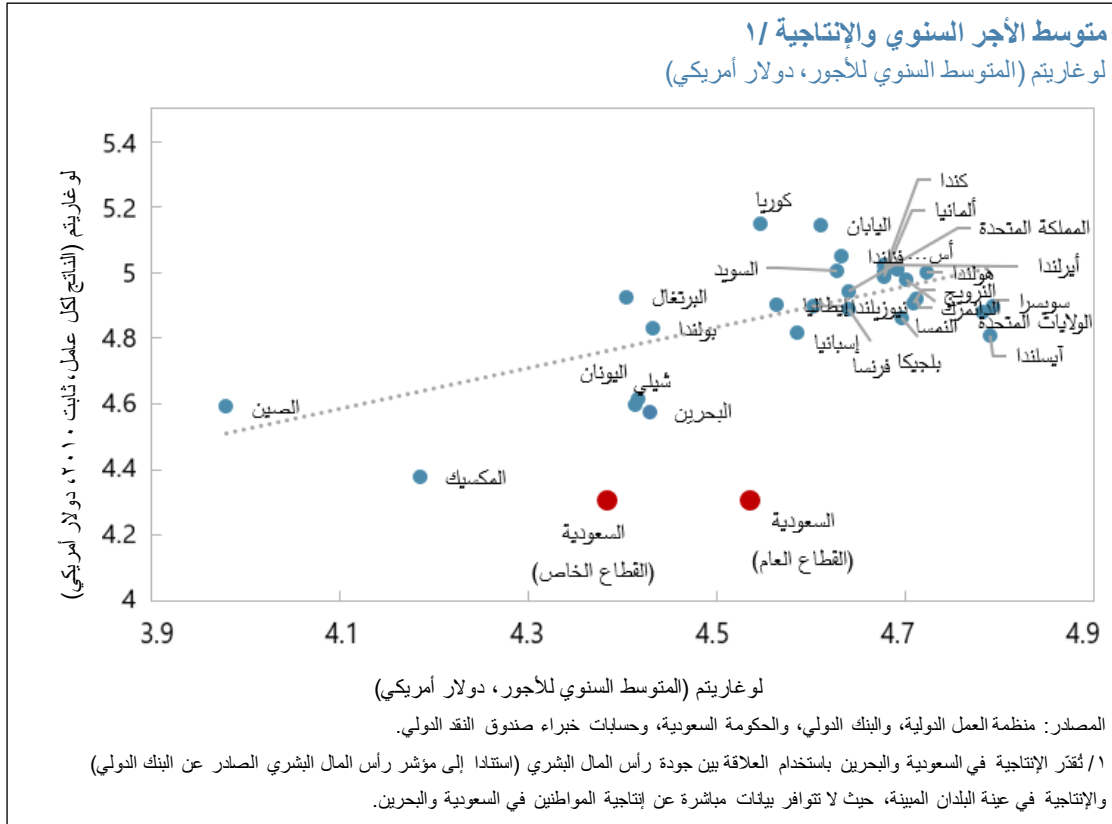
^٢ السعودية هي ثالث أكبر بلد على مستوى العالم من حيث نصيب الفرد من استهلاك المياه.

٤٤- وينبغي تنفيذ إصلاحات سوق العمل المعلنة بالكامل والتعجيل بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز رأس المال البشري. وتحديداً:

- **مشاركة الإناث في القوة العاملة:** تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة بمقدار ١٣ نقطة مئوية إلى ما يزيد على ٣٣٪ على مدار العامين الماضيين. وفي ظل إلغاء القيود الرسمية السابقة وتنفيذ تشريعات تكفل للنساء المساواة في أماكن العمل، سيساهم ترقى المزيد من النساء إلى مناصب عليا بالقطاعين العام والخاص في بناء زخم مستمر من أجل زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة. ويمكن زيادة مزايا إجازة الأمومة الإلزامية (إجازة مدفوعة الأجر مدتها ١٠ أسابيع في الوقت الحالي) وتوسيع نطاق برامج دعم النقل ورعاية الأطفال للنساء الأقل دخلاً حسب الاقتضاء.



- **زيادة حرية تنقل العمالة الوافدة:** من المهم للغاية إصلاح نظام كفاءة العمالة الوافدة في القطاع الخاص. وسيتيح الإنفاذ الفعال للتنظيمات الجديدة قدراً أكبر من حرية التنقل للعمالة الوافدة، مما سيكون له تأثير إيجابي على أجورهم ومستوى إنتاجيتهم، كما سيساهم في جذب وافدين أكثر مهارة والحد من الحافز لدى الشركات على توظيف الوافدين بدلاً من المواطنين.
- **تعزيز القدرات التنافسية للعمالة السعودية:** لا تتماشى الأجور المتوقعة من جانب السعوديين مع مستوى الإنتاجية. وسيكون من الصعب خلق قطاع خاص تنافسي ومتنوع ما لم يتم التصدي لهذه المشكلة. وينبغي أن تعلن الحكومة بوضوح أن وظائف القطاع العام ستكون محدودة مستقبلاً بحيث يقبل المواطنون بأجور أقل مقابل العمل بالقطاع الخاص. ويتعين تحسين مخرجات قطاع التعليم من خلال التركيز على تحسين الخدمات المقدمة في حدود الميزانية الحالية (أو ميزانية أقل).



٤٥- وأكدت الحكومة على أن زيادة أعداد السعوديين العاملين بالقطاع الخاص من أهم أولوياتها. وستواصل الإصلاحات الهادفة إلى زيادة فرص العمل المتاحة للسعوديين بهدف رفع نسب مشاركة الإناث في القوة العاملة والحد من البطالة، لا سيما بين النساء والشباب.

هاء - قضايا إحصائية

٤٦- يتوافر المزيد من البيانات الاقتصادية مع الوقت، ويعد اشتراك المملكة في "المعيار الخاص لنشر البيانات" في سبتمبر ٢٠١٩ خطوة مرحب بها للغاية. ويحصل الصندوق على بيانات كافية لأغراض الرقابة. غير أنه يوجد عدد من المجالات التي تتطلب المزيد من التحسين، بما في ذلك إحصاءات سوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر والنقد.

تقييم خبراء الصندوق

٤٧- استجابت الحكومة على نحو سريع وحاسم لأزمة كوفيد-١٩، ويشهد الاقتصاد تعافيا مستمرا في الوقت الحالي. وكان للإصلاحات السابقة دور أساسي في مساعدة الاقتصاد على إدارة الأزمة، بينما ساعدت برامج الدعم على مستوى المالية العامة والقطاع المالي والتوظيف التي تم تنفيذها خلال الفترة مارس/إبريل ٢٠٢٠ في التخفيف من تداعيات الجائحة على الشركات والعاملين. ويُتوقع استمرار التعافي، وتعد المخاطر المحيطة بأفاق النمو متوازنة عموما. ويتعين على صناعات السياسات الاستثمار في توكي الحرص في إدارة الخروج مما تبقى من تدابير الدعم المرتبطة بالجائحة ومواصلة الإصلاحات المقررة في إطار رؤية ٢٠٣٠ لضمان تحقيق نمو شامل قوي ومستدام يتسم بالتنوع والخضرة.

٤٨- وتعد تدابير الضبط المالي ضرورية ولكن يتعين معايرتها بحرص على المدى القصير لمواصلة دعم التعافي الجاري. وشهد العام تنفيذ إصلاحات هيكلية مهمة على مستوى المالية العامة، بما في ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء بدل غلاء المعيشة، وزيادة التركيز على كفاءة الإنفاق الرأسمالي، ومواصلة إصلاحات أسعار الطاقة المحلية. وينبغي عدم التراجع عن هذه الإصلاحات، وإن كان من الممكن إبطاء وتيرة الضبط المالي إلى حد ما هذا العام من خلال زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الأسر منخفضة الدخل. وتعد الإصلاحات المقررة في شبكة الأمان الاجتماعي بهدف توفير حد أدنى مضمون من الدخل للأسر الأقل دخلاً خطوة مرحب بها، ولكن ينبغي عدم إرجاء زيادة الدعم المالي للأسر منخفضة الدخل من خلال برنامج حساب المواطن لحين التحول إلى هذه المنظومة. كذلك يوجد حيز مالي لزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية إذا لزم الأمر، أما إذا تعطلت عملية التعافي، فيمكن إبطاء وتيرة الخفض المقرر في الإنفاق الرأسمالي الحكومي دون تعديل مجموع الإنفاق الرأسمالي على المدى المتوسط، مع إمكانية التوسع مجدداً في البرامج خارج الميزانية، كبرنامج دعم الموظفين من خلال صندوق "ساند".

٤٩- وينبغي مواصلة العمل على تعزيز أطر المالية العامة والإدارة المالية العامة. ونرحب بتشكيل لجنة رفيعة المستوى لإدارة الأصول والخصوم، وينبغي أن يظل وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية على رأس الأولويات. ويلزم اتخاذ خطوات لمواصلة تعزيز شفافية المالية العامة، بما في ذلك نشر معلومات أكثر تفصيلاً عن الميزانية وتوسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة بحيث لا يقتصر على الحكومة المركزية فقط. وينبغي مواصلة الرقابة على مخاطر المالية العامة. وساهم إطلاق منصة "اعتماد" وصدور نظام المشتريات الحكومية في تعزيز الإدارة المالية الحكومية. وينبغي إلغاء الإعفاءات المتبقية الواردة في نظام المشتريات الحكومية.

٥٠- وأتاحت تدابير الدعم التي اتخذها البنك المركزي السعودي "ساما" متفناً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة. وينبغي تقييم مدى الحاجة إلى مواصلة برنامج تأجيل الدفعات باستمرار في ضوء المعلومات المستجدة حول الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد تجاوز النشاط غير النفطي مستواه في مرحلة ما قبل الجائحة، وتراجعت الحاجة بالتالي إلى الاستمرار في تقديم دعم واسع النطاق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكن قد يظل من الضروري تقديم دعم موجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتوافر لها مقومات الاستمرار في القطاعات ذات الأولوية الأشد تضرراً من الأزمة كالسياحة والضيافة.

٥١- وتتمتع البنوك بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة، ويواصل البنك المركزي السعودي دوره في إحكام التنظيم والرقابة على مستوى القطاع المالي. غير أن برنامج تأجيل الدفعات ربما يكون قد ساهم في حجب بعض مواطن الضعف المالي، وسيتعين على البنك المركزي أن يضمن باستمرار قيام البنوك بإجراء تقييم دقيق للجدارة الائتمانية للمقترضين واختبار مدى قدرتها على تحمل الضغوط وزيادة المخصصات مجدداً إذا لزم الأمر. ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية بالقطاع المالي. وقد استمرت إصلاحات السوق الرأسمالية بخطى هائلة، مما أتاح المزيد من خيارات تعبئة رأس المال للشركات والفرص الاستثمارية للمدخرين. وتعد التكنولوجيا المالية من القطاعات الواعدة التي تبشر بتوفير حلول مالية مبتكرة لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الفئات غير المستفيدة من الخدمات المصرفية.

٥٢- ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يمثل النظام الأنسب للمملكة نظراً لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي. وتظل الميزانية العمومية الخارجية قوية، وتتوافر لدى البنك المركزي السعودي مستويات جيدة للغاية من احتياطات النقد الأجنبي. وكان

المركز الخارجي في عام ٢٠٢٠ أضعف إلى حد ما من المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المحبذة على المدى المتوسط. وسيساعد الضبط المالي والإصلاحات الداعمة للتنافسية في تعزيز المركز الخارجي.

٥٣- وينبغي مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لضمان تحقيق نمو قوي ومستدام وشامل ومتنوع وأكثر خضرة. ونرحب ببرنامج تدوين الممارسات القانونية. ومن شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبرنامج بيع الأصول زيادة كفاءة توزيع رأس المال وتقديم الخدمات على مستوى الحكومة، وإن كان من الضروري توخي الحرص في مراقبة الالتزامات الاحتمالية. وفي ضوء الدور المتنامي للرقمنة والتحول إلى الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، يمكن تعزيز الإنتاجية نظرا لزيادة أعداد المواطنين الشباب الذين يمتلكون مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية. ونرحب كذلك بالمبادرات الجارية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

٥٤- كذلك ينبغي توخي الحرص في تنفيذ تدخلات القطاع العام الهادفة إلى استحداث قطاعات جديدة. فشركات القطاع العام يمكنها تنفيذ استثمارات ضخمة وتحمل مخاطر تفوق قدرة القطاع الخاص أو استعداده، ولكن غالبا ما لا يسبق التدخلات الكبرى للقطاع العام إجراء اختبارات سوقية، وقد يؤدي تدخل القطاع العام إلى مزاحمة الاستثمارات الخاصة. ويستلزم ذلك تحقيق توازن دقيق. ومن الضروري أن يكون لتدخلات القطاع العام إطار زمني معن وخطة خروج واضحة. ويتعين إجراء تقييم دقيق للتداعيات الاقتصادية الكلية للبرنامج الطموح المنفذ في إطار الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

٥٥- ويلزم تنفيذ استثمارات واتخاذ تدابير أخرى على مستوى السياسات لدعم تحقيق نمو أكثر خضرة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتعد مبادرة السعودية الخضراء التزاما مرحبا به بالحد من الانبعاثات، وإن كان يتعين وضع خطط أكثر وضوحا لتحديد كيفية تنفيذ هذه الالتزامات. وإلى جانب مواصلة العمل على تخفيض دعم أسعار الطاقة والمياه المحلية، من شأن زيادة الاستثمارات الخضراء دعم النمو والتوظيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتوجد إمكانات كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة الذي يُتوقع أن يجذب مستثمرين محليين وأجانب في حال توافر المناخ التنظيمي والمالي الملائم.

٥٦- ولا تزال سوق العمل تشهد مجموعة من الإصلاحات المهمة. وسيساعد الارتفاع السريع في نسب مشاركة الإناث في سوق العمل على زيادة الإنتاجية والنمو ودخل الأسر. وتعد إصلاحات نظام كفاءة العمالة الوافدة في القطاع الخاص خطوة مرحب بها للغاية. وسيتيح الإنفاذ الفعال للتنظيمات الجديدة قدرا أكبر من حرية التنقل للعمالة الوافدة، مما سيكون له تأثير إيجابي على أجورهم ومستوى إنتاجيتهم. وتعد زيادة تنافسية العمالة السعودية في القطاع الخاص عاملا أساسيا في نجاح خطة الإصلاح. ويتعين أن تواصل السياسات التركيز على تطوير التعليم والتدريب المهني، كما ينبغي أن يعلن صناع السياسات بوضوح أن وظائف القطاع العام ستكون محدودة مستقبلا بحيث يقبل المواطنون السعوديون بأجور أقل مقابل العمل بالقطاع الخاص.

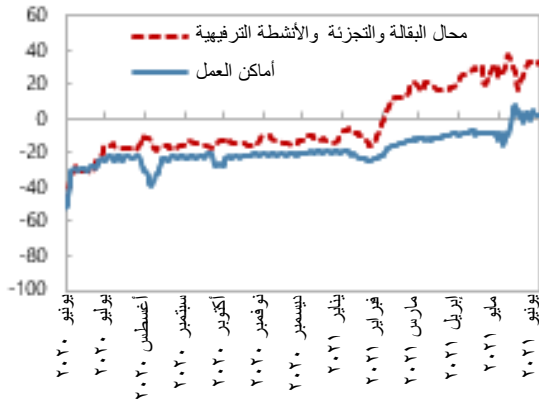
٥٧- ويرحب الخبراء بالتحسن المحرز في جودة البيانات الاقتصادية، ولكن لا تزال هناك فجوات. وتعد إحصاءات سوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر والنقد من المجالات ذات الأولوية.

٥٨- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

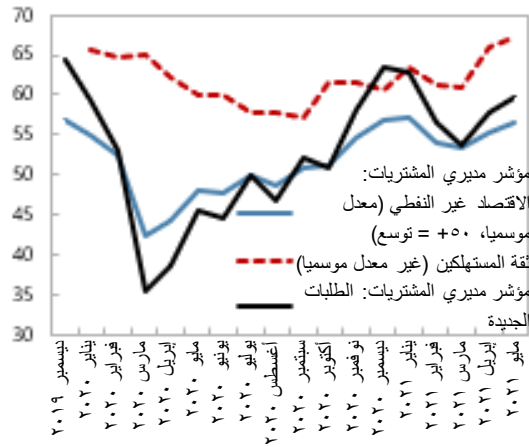
الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: الآثار الاقتصادية والصحية لجائحة كوفيد-١٩

حركة المواصلات والتنقلات

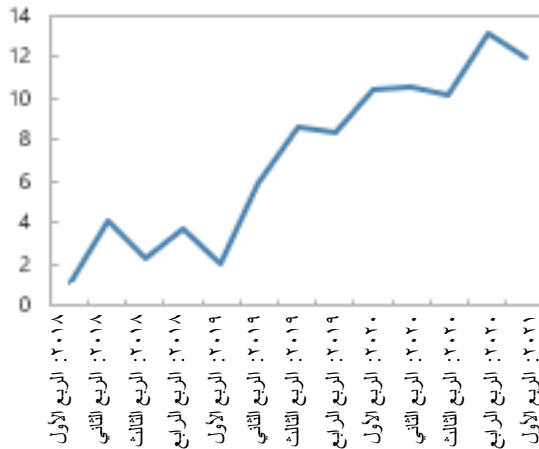
(التغير مقارنة بالسيناريو الأساسي، متوسط متحرك لسبعة أيام)



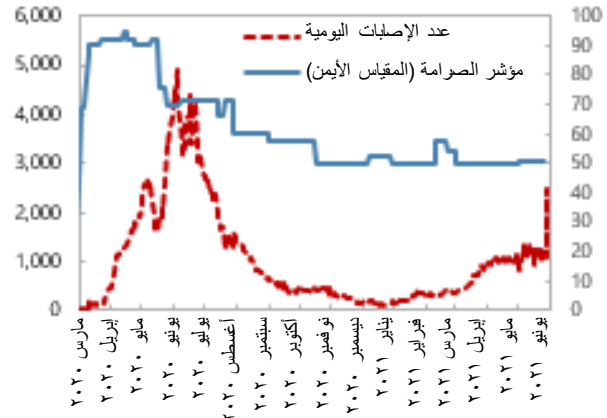
مؤشر مديري المشتريات وثقة المستهلكين



الودائع تحت الطلب للأسر والشركات (التغير % على أساس سنوي مقارن)

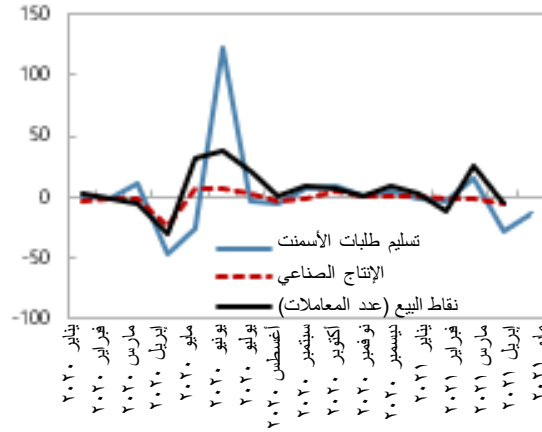


حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ ومؤشر الصرامة

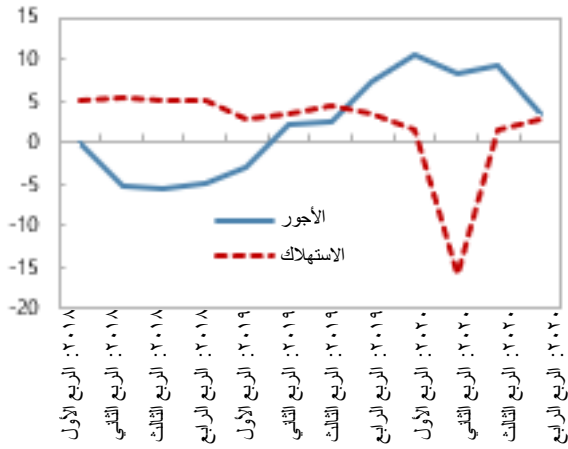


الإنتاج والاستهلاك

(التغير % على أساس شهري مقارن)



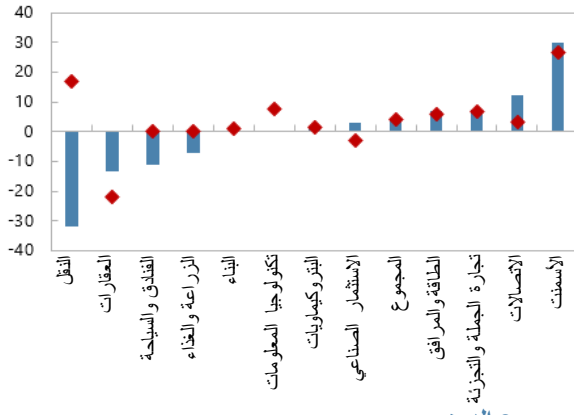
الدخل من الأجور والاستهلاك الخاص (التغير % على أساس سنوي مقارن)



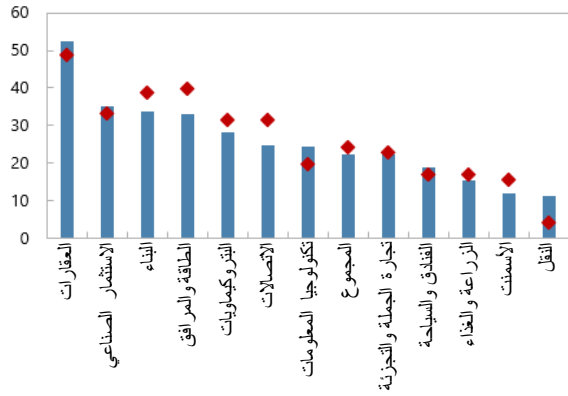
المصدر: شركة غوغل، وجامعة أوكسفورد، وجامعة جونز هوبكنز، ومؤسسة IHS Markit، ومؤسسة IPSOS، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢- المملكة العربية السعودية: مؤشرات قطاع الشركات

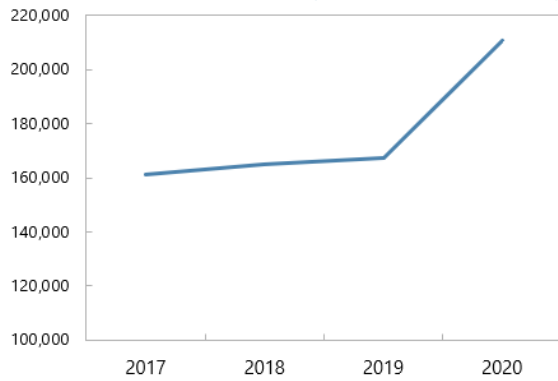
صافي هامش الربح (%)



مجموع الدين (من مجموع الأصول)

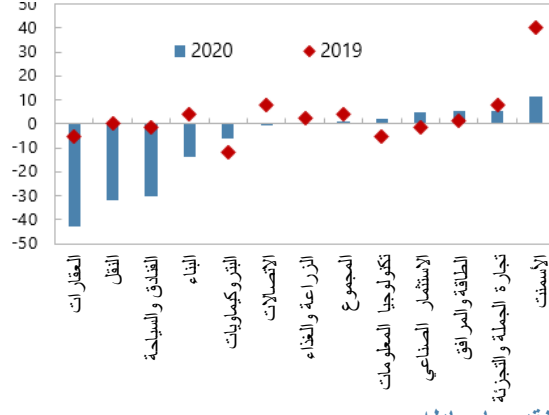


حقوق المساهمين في جميع الشركات المدرجة بالبورصة ١/ (بملايين الدولارات الأمريكية)



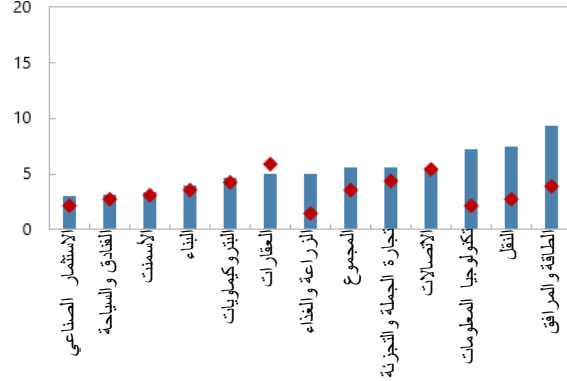
نمو الإيرادات

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



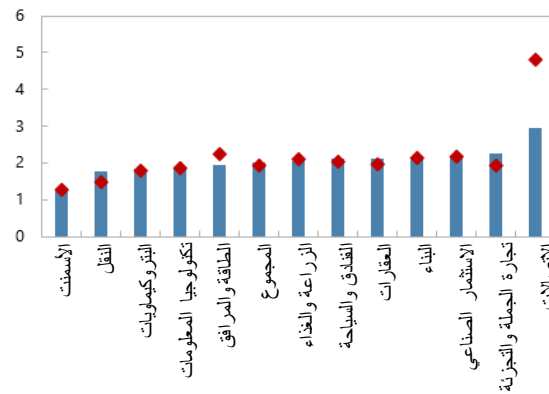
النقد وما يعادله

(من مجموع الأصول)



نسبة الرفع المالي

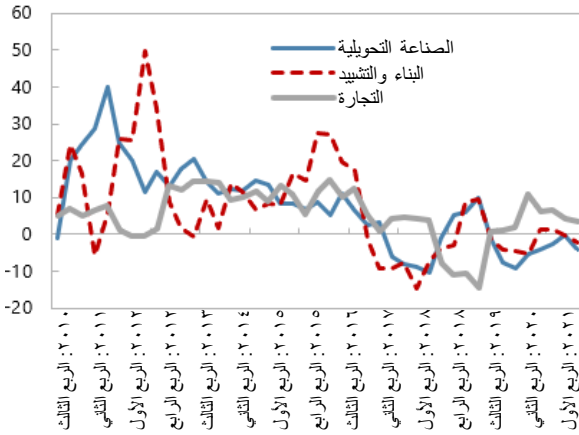
(مجموع الخصوم إلى مجموع حقوق المساهمين)



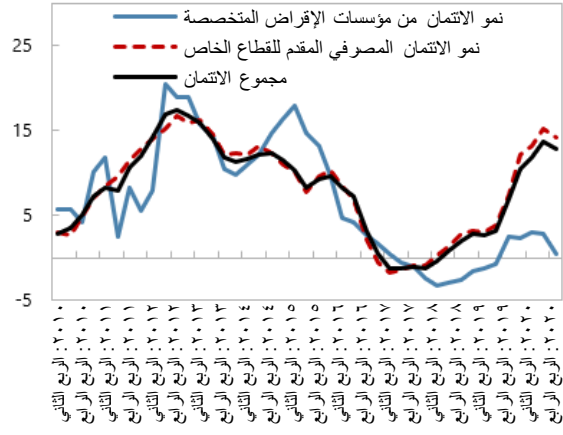
المصدر: مؤسسة S&P Captila IQ، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ ما عدا شركة أرامكو.

الشكل البياني ٣- المملكة العربية السعودية: التطورات النقدية والائتمانية

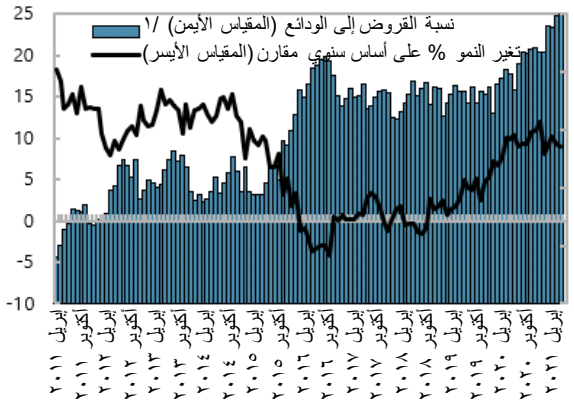
نمو الائتمان المصرفي في قطاعات مختارة (التغير % على أساس سنوي مقارن)



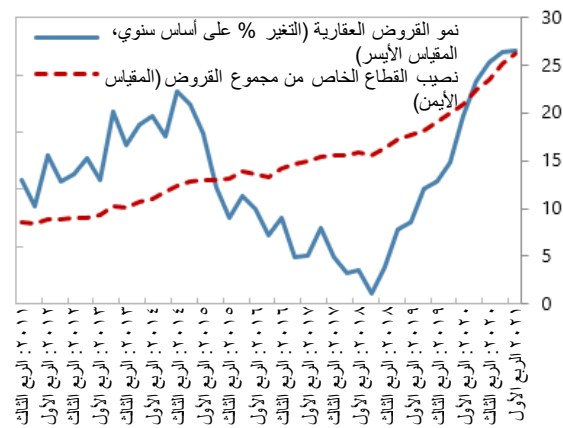
نمو الائتمان (التغير % على أساس سنوي مقارن)



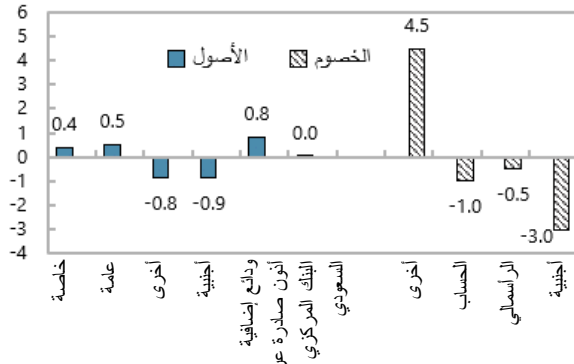
ودائع البنوك التجارية



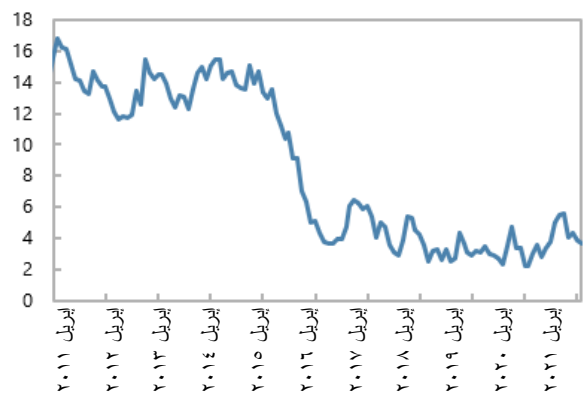
القروض العقارية



التغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، ٢٠٢٠-٢٠١٩ (التغير بالنقاط المئوية في حجم العناصر كنسبة من مجموع الأصول)



السيولة الفائضة في القطاع المصرفي (% من مجموع الأصول)

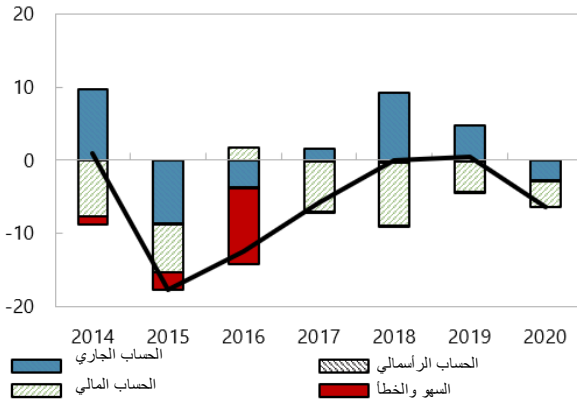


المصادر: مؤسسة Haver، ومؤسسة Reuters، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

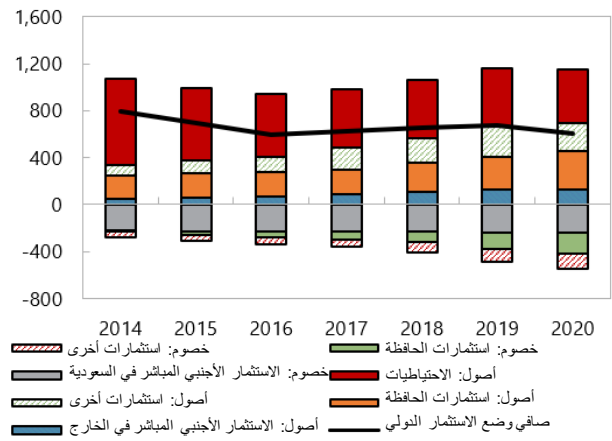
^١ يحسب الخبراء نسبة القروض إلى الودائع على أساس نسبة مجموع الائتمان المصرفي إلى مجموع الودائع المصرفية.

الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الخارجي

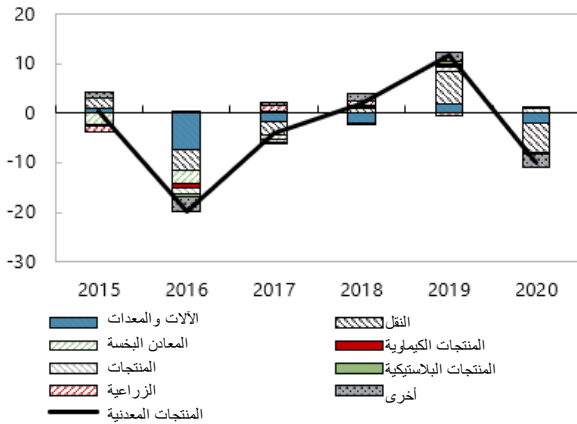
أرصدة الحسابين الجاري والمالي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



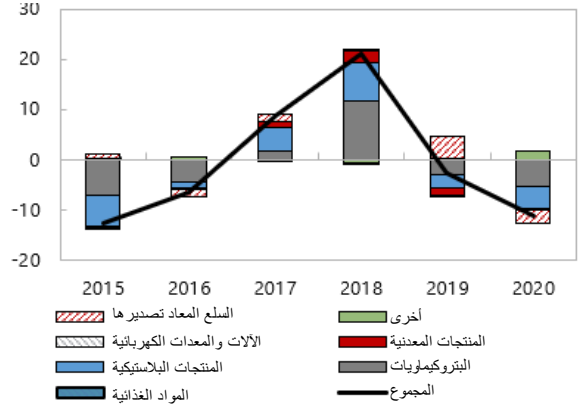
وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



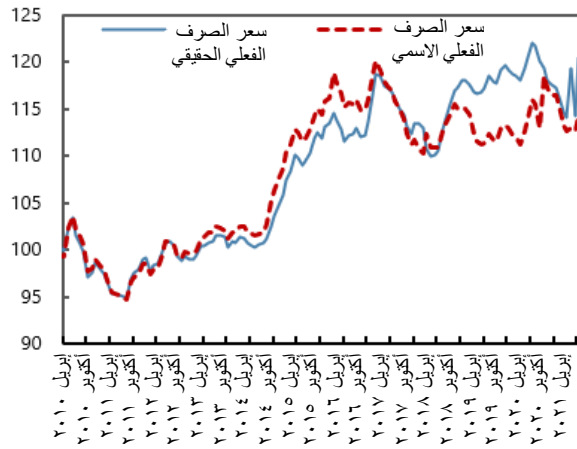
المساهمة في نمو الواردات
(بالنقاط المئوية)



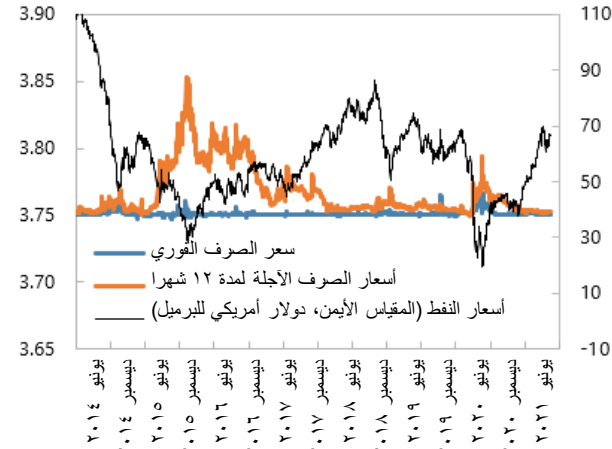
المساهمة في نمو الصادرات غير النفطية
(بالنقاط المئوية)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية الاسمية
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)



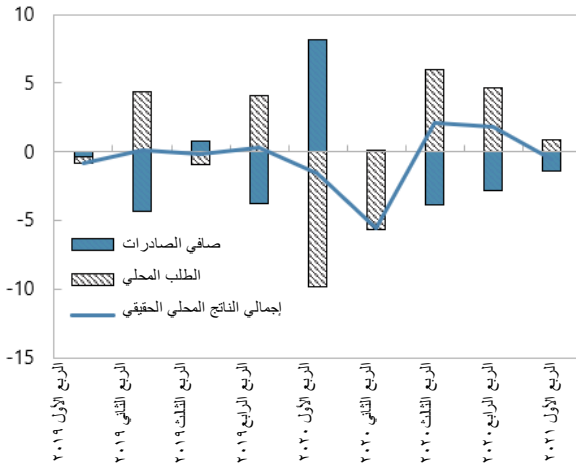
أسعار الصرف الفورية والآجلة وأسعار النفط
(ريال سعودي للدولار الأمريكي)



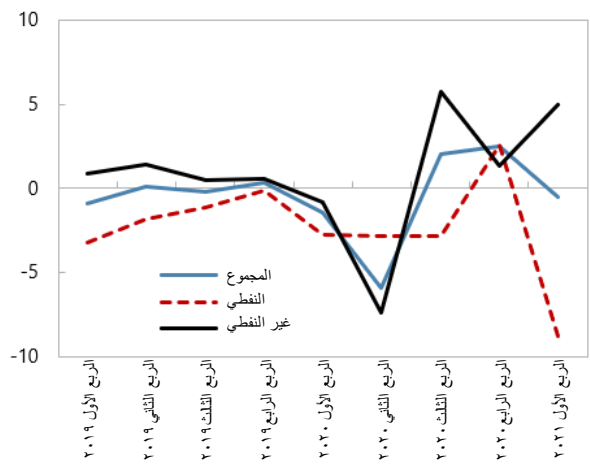
المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥- المملكة العربية السعودية: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على إجمالي الناتج المحلي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)

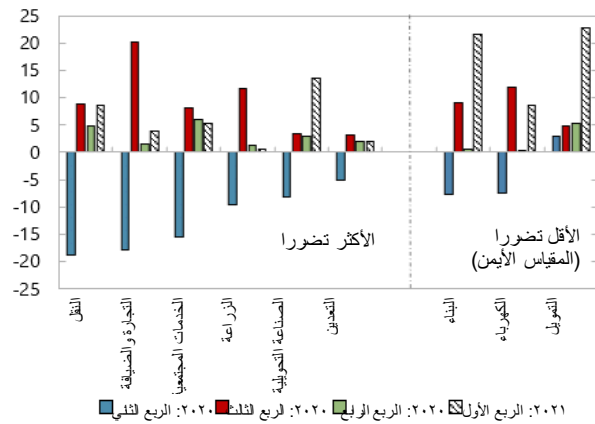


نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



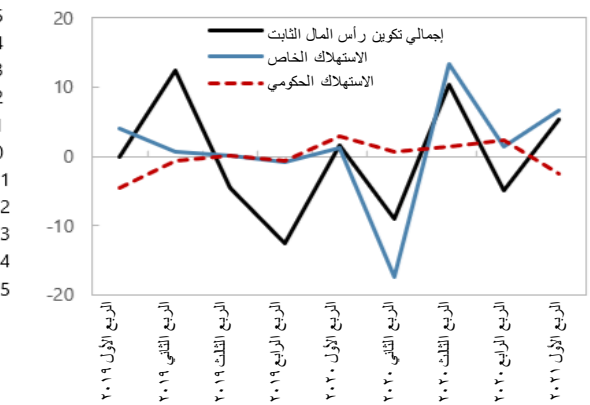
التداعيات القطاعية لجائحة كوفيد-١٩

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



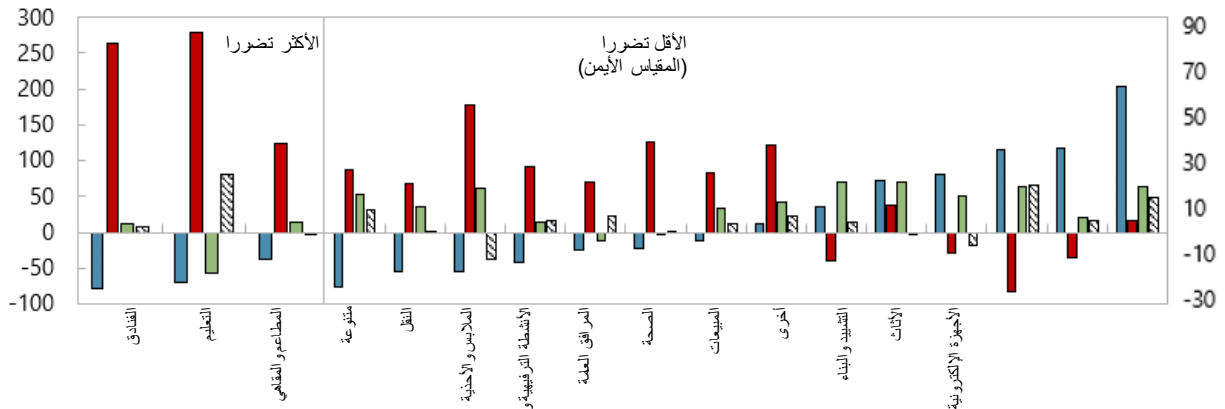
الطلب المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



نقاط البيع: القيمة

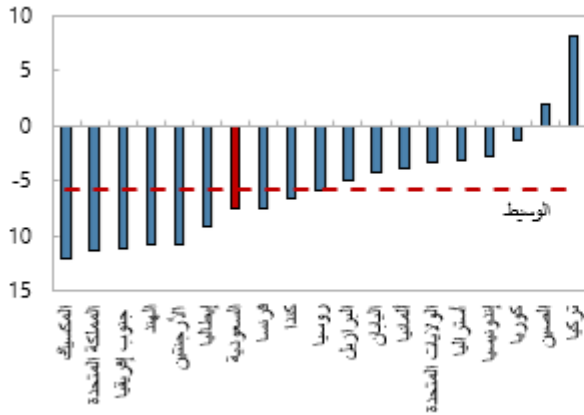
(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن)



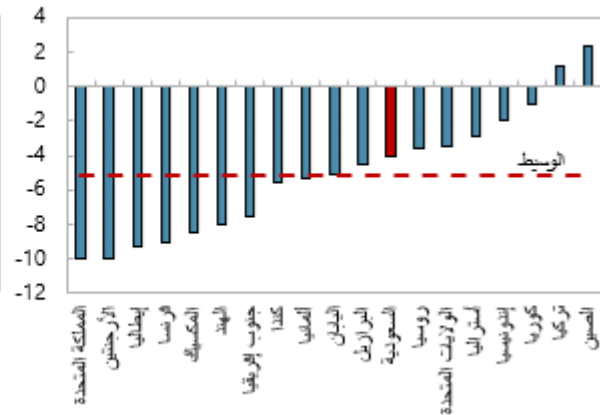
المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦- المملكة العربية السعودية: النمو والمالية العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين

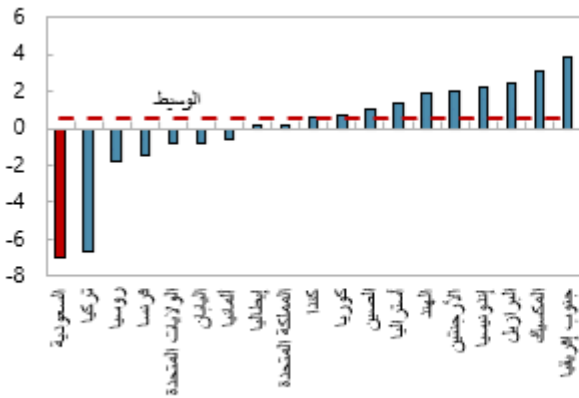
نمو الطلب المحلي الحقيقي، ٢٠٢٠ (%)



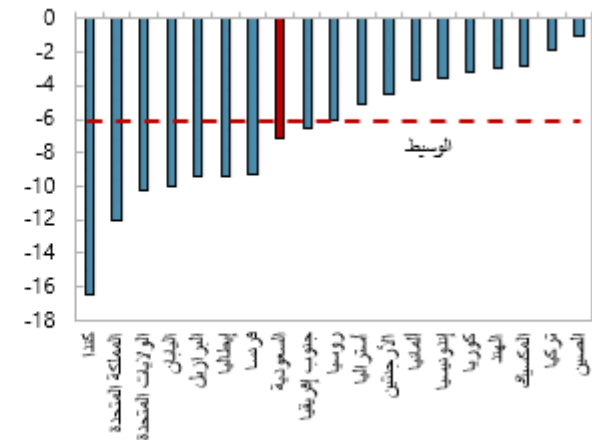
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٠ (%)



التغير في رصيد الحساب الجاري بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (% من إجمالي الناتج المحلي)



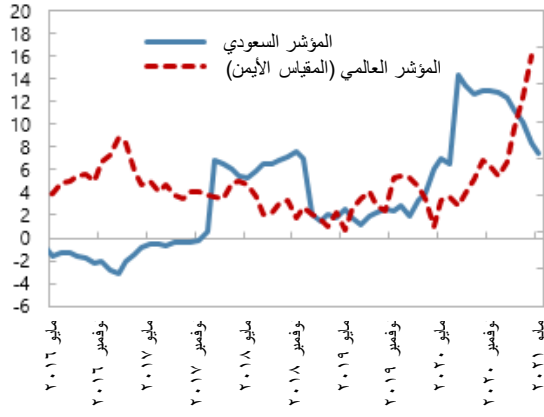
التغير في رصيد المالية العامة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (% من إجمالي الناتج المحلي)



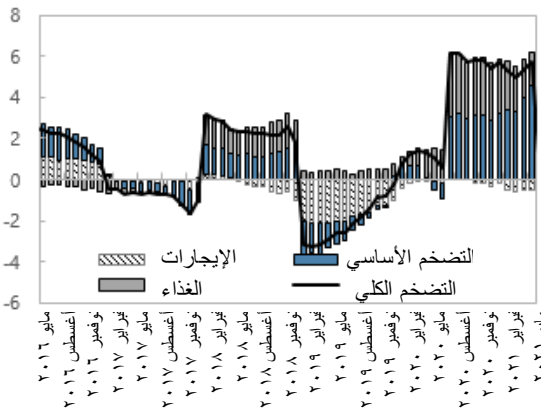
المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٧- المملكة العربية السعودية: تطورات التضخم والسوق المالية

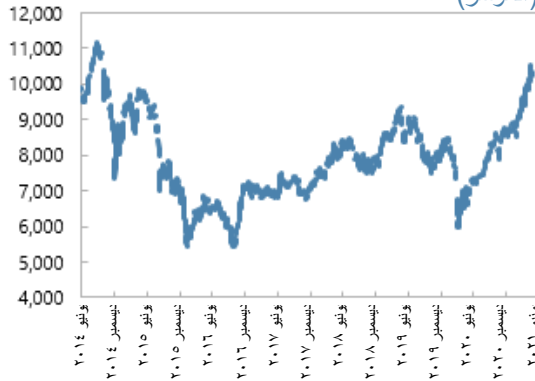
مؤشرات أسعار المواد الغذائية
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
(التغير % على أساس سنوي مقارن أو المساهمة بالنقاط المئوية)

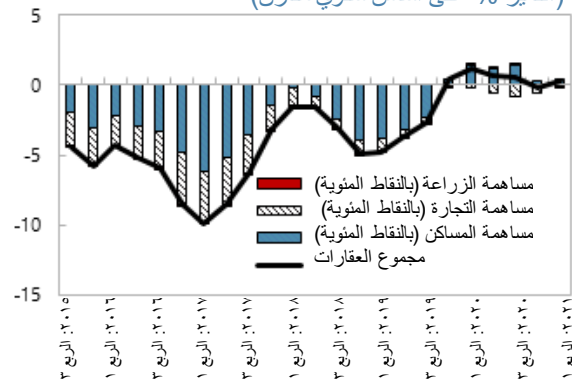


مؤشر أسعار جميع الأسهم في بورصة تداول
(المؤشر)



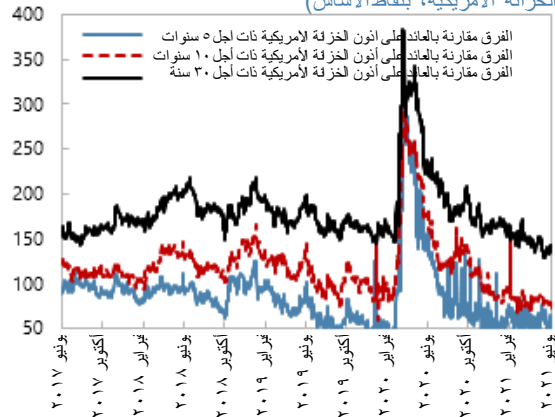
مؤشر العقارات

(التغير % على أساس سنوي مقارن)

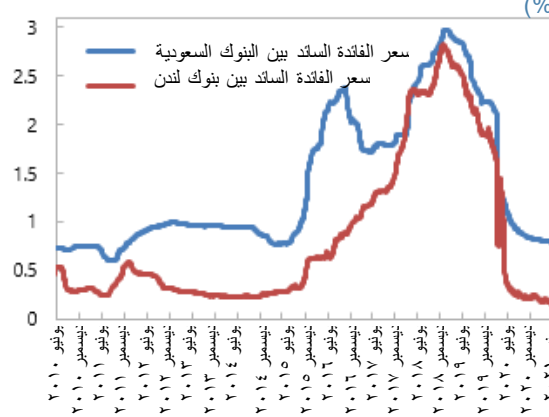


العائد على السندات السعودية الدولية

(الفرق بين العائد على السندات السيادية والعائد على أذون الخزانة الأمريكية، بنقاط الأساس)

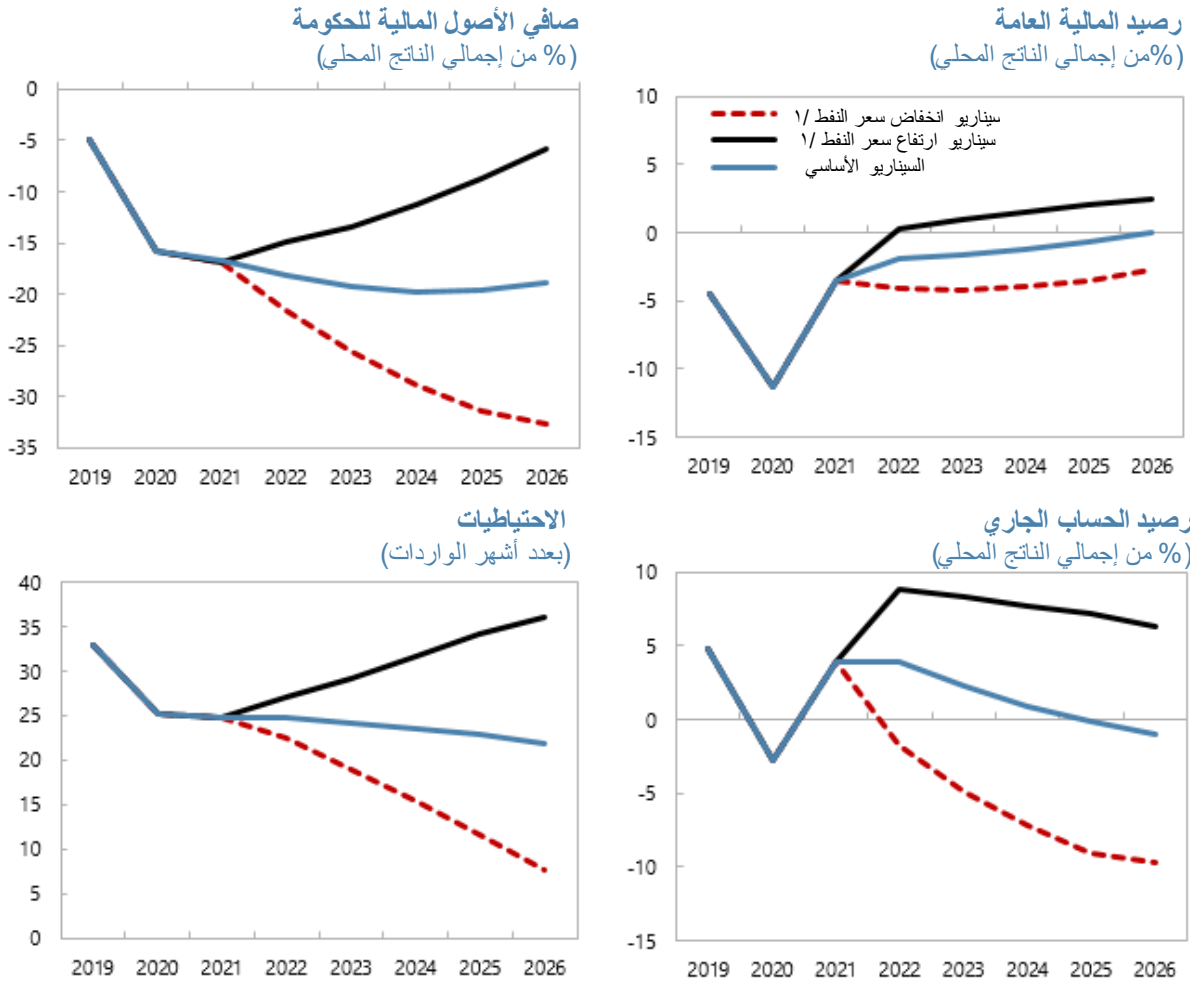


سعر الفائدة السندي بين البنوك السعودية وسعر الفائدة بين بنوك لندن لمدة 3 أشهر (%)



المصدر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Markit، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٨- المملكة العربية السعودية: سيناريو تجاوز التوقعات وسيناريو التطورات السلبية في أسعار النفط/١

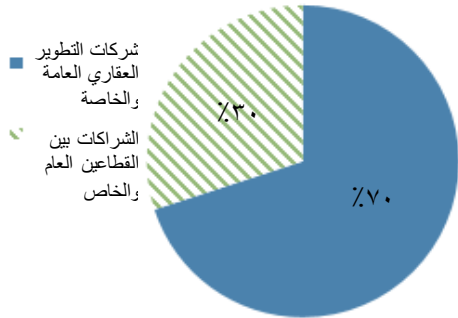


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

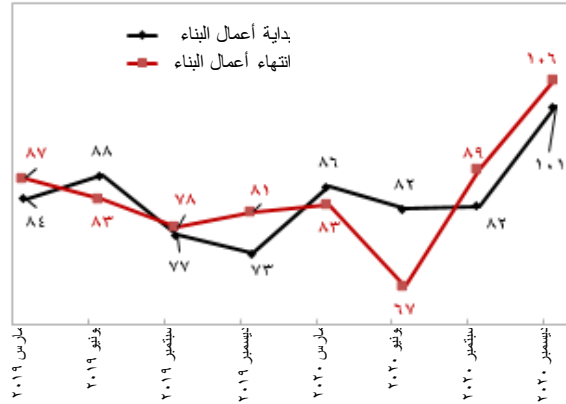
١/ يفترض سيناريو انخفاض سعر النفط تراجع سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن مستواه المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦. ويفترض سيناريو ارتفاع سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن مستواه المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة نفسها. ويفترض السيناريو هان عدم تغير مستوى الإنفاق الحكومي أو حصة الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي عنه في السيناريو الأساسي.

الشكل البياني ٩- المملكة العربية السعودية: تطورات سوق الإسكان

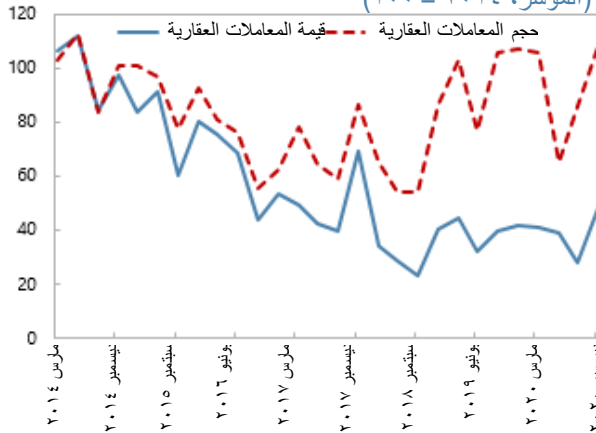
عرض العقارات، ٢٠٢٠ (%)



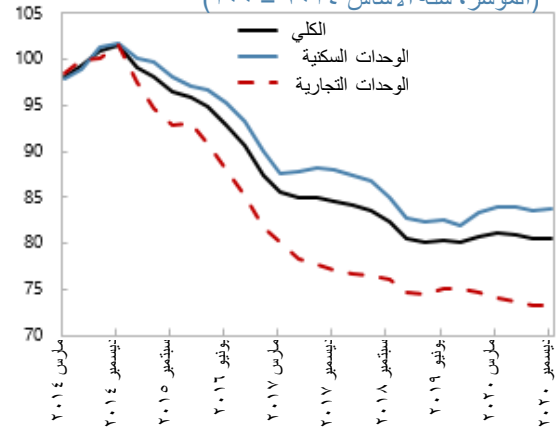
تدفقات عرض المساكن (بالآلاف)



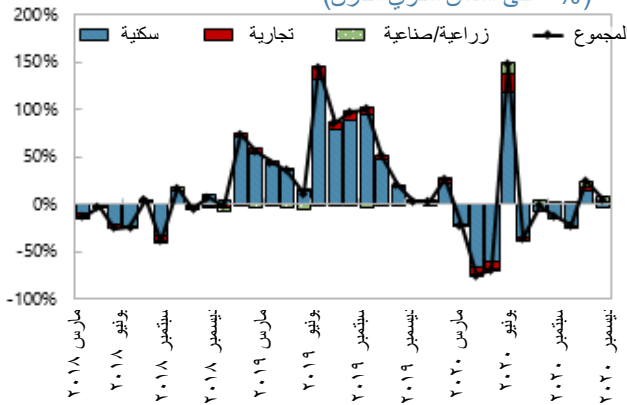
المعاملات العقارية (المؤشر، ٢٠١٤ = ١٠٠)



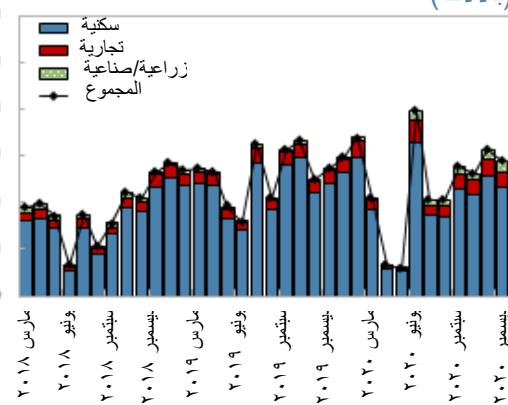
مؤشر أسعار العقارات (المؤشر، سنة الأساس ٢٠١٤ = ١٠٠)



حجم المعاملات العقارية (% على أساس سنوي مقارن)



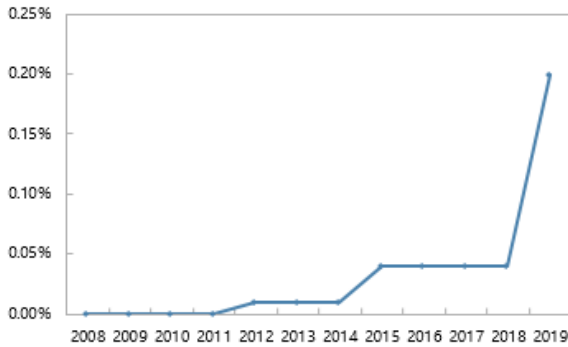
حجم المعاملات العقارية (بالآلاف)



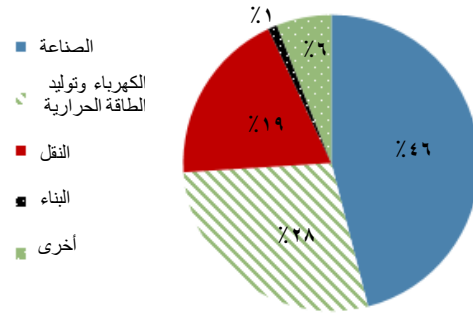
المصادر: وزارة العدل، ووزارة الإسكان، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١٠- المملكة العربية السعودية: الاتجاهات العامة في الانبعاثات الكربونية ودعم قطاع الطاقة

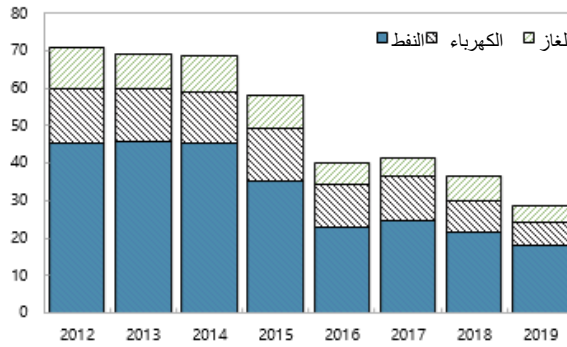
نصيب الطاقة المتجددة من إنتاج الكهرباء (%، بما في ذلك الطاقة المائية)



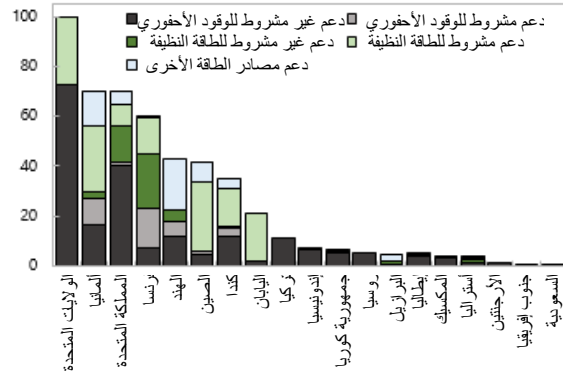
عناصر الانبعاثات المرتبطة بالطاقة (%)



دعم الوقود الأحفوري (بمليارات الدولارات الأمريكية، ٢٠١٩)



كوفيد-١٩: الدعم المالي لقطاع الطاقة (بمليارات الدولارات الأمريكية، اعتباراً من ١٠ فبراير ٢٠٢١)



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، ودراسة Enervate 2020، وأداة رصد سياسات الطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١: المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٦

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
الدخل القومي والأسعار							
١٠,٤	١٠,٣	١٠,١	١٠,٠	٩,٨	٩,٠	٩,٢	٩,٨
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)							
٥٥,٧	٥٦,٤	٥٧,٧	٥٩,٨	٦٣,٠	٦٧,٤	٤٢,٧	٦٥,٩
متوسط أسعار تصدير النفط (دولار أمريكي للبرميل) ^١							
٣,٧٢١	٣,٥٦٣	٣,٤٣١	٣,٣١٧	٣,٢٣٠	٣,١٢٢	٢,٦٢٥	٢,٩٧٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)							
٩٩٢	٩٥٠	٩١٥	٨٨٤	٨٦١	٨٣٣	٧٠٠	٧٩٣
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)							
٢,٨٠٥	٢,٦٦١	٢,٥٢٥	٢,٣٩٥	٢,٢٧٦	٢,١٦٤	١,٩٩٦	٢,٠٢٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)							
٢٥,٣٤٨	٢٤,٧٥٥	٢٤,٣١٧	٢٣,٩٧٥	٢٣,٨١٦	٢٣,٤٨٠	١٩,٩٩٦	٢٣,١٧٤
حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)							
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٢,٤	٤,١-	٠,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي							
١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	٦,٨	٠,٤-	٦,٧-	٣,٦-
النفطي							
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,٣	٢,٣-	٣,٣
غير النفطي							
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥-	٢,٢
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام							
٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٥,٨	٣,١-	٣,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص							
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٣,٢	٣,٤	٢,١-
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)							
القطاع الخارجي							
٠,٩	٠,٠	١,٠-	٢,٦-	٢,٥	٤٣,٣	٣٣,٥-	١١,١-
الصادرات (فوب)							
٠,١	٠,٨-	١,٩-	٣,٦-	٣,٢	٥٤,٩	٤٠,٥-	١٣,٤-
النفطية							
٣,٠	٢,٢	١,٨	٠,٤	٠,٧	١٨,٠	١٠,٨-	٢,٧-
غير النفطية							
٥,٥	٥,٧	٥,٧	٤,٦	٣,٩	١٠,٥	١٠,٢-	١١,٧
الواردات (فوب)							
١,٠-	٠,١-	٠,٩	٢,٣	٣,٩	٣,٩	٢,٨-	٤,٨
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٢,٣	٢,١	٢,١	١,٧	٦,٤	٠,٩-	٥,١-	٦,٤-
حجم الصادرات							
٤,٢	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,٥	٠,٤	٩,٧-	١٠,١
حجم الواردات							
٢,٧-	٣,٨-	٥,٠-	٥,٥-	٤,٩-	٤٠,٧	٣٤,٢-	٥,٦-
معدلات التبادل التجاري							
النقود والائتمان							
٠,٩-	٠,٢	١,٦	٠,٨	٢,٧	٠,٨	٨,٩-	١,٧-
صافي الأصول الأجنبية							
٤,٥	٤,٧	٣,٩	٦,٥	٥,٥	١٣,٩	٢٦,٢	١٧,٨
صافي الأصول المحلية							
٥,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٩	٤,٥	١١,٧	١٤,٠	٧,٠
منها: مطالبات على القطاع الخاص							
٥,٣	٥,٣	٥,١	٤,٨	٤,٠	٦,٨	٨,٣	٧,١
النقود وشبه النقود (ن٣)							
...	٠,٨	٠,٩	٢,٢
سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة أشهر (% سنويا) ^٢							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
الموارد المالية للحكومة المركزية							
٢٨,٩	٢٨,٩	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٦	٢٩,٧	٣١,٢
الإيرادات							

١٥,٩	١٦,٠	١٦,١	١٦,٣	١٦,٦	١٦,٤	١٥,٧	٢٠,٠	منها: النفطية
٢٨,٩	٢٩,٥	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٧	٣٢,٠	٤١,٠	٣٥,٦	النفقات
٢٦,١	٢٦,٧	٢٧,٢	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٨,٨	٣٥,١	٢٩,٩	المصرفيات
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٣,٢	٥,٩	٥,٧	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٠,٠	٠,٦-	١,٢-	١,٦-	١,٩-	٣,٥-	١١,٣-	٤,٥-	صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)
١٥,٩-	١٦,٦-	١٧,٢-	١٧,٩-	١٨,٥-	١٩,٩-	٢٧,٠-	٢٤,٤-	ما عدا الإيرادات النفطية
٢٠,٢-	٢١,٤-	٢٢,٧-	٢٤,٠-	٢٥,٧-	٢٨,٢-	٣٨,١-	٣٥,٩-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٥,١-	١٦,٩-	١٨,٧-	٢٠,٥-	٢٢,٥-	٢٥,٩-	٣٦,١-	٣٣,٥-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١١,٥	١١,٨	١١,٥	١٠,٧	١٢,٢	١٣,٢	١٦,٦	١٧,٨	ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي
٣٠,٤	٣١,٥	٣١,٣	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٠	٣٢,٥	٢٢,٨	إجمالي الدين على الحكومة المركزية
١٨,٨-	١٩,٧-	١٩,٨-	١٩,٣-	١٨,٢-	١٦,٨-	١٥,٩-	٥,٠-	صافي الأصول المالية للحكومة المركزية
بنود للتذكرة:								
٤٨٩,٩	٤٩١,٧	٤٨٧,٩	٤٧٧,٣	٤٧٠,٧	٤٥٥,٥	٤٤٩,٢	٤٩٤,٠	مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢١,٩	٢٢,٩	٢٣,٦	٢٤,١	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٥,١	٣٣,٠	بأشهر الواردات من السلع والخدمات ^٢
٢٦,١	٢٦,١	٢٦,٠	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٥,٧	٢٧,٦	الواردات من السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
...	١١٢,٦	١١٣,٤	١١٣,٤	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠=١٠٠، نهاية الفترة) ^٢
...	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي ^٢
٣٩,١	٣٨,٤	٣٧,٦	٣٦,٩	٣٦,٢	٣٥,٥	٣٥,٠	٣٤,٢	عدد السكان (بالملايين)
...	١٢,٦	١٢,٠	معدل البطالة (بين المواطنين السعوديين)
...	٧,٤	٥,٧	معدل البطالة (الكلي)
...	٠,٥-	٦,٨	نمو التوظيف (التغير %)
...	١٠,٧٩٠	٨,٧٦٠	٨,٣٨٩	المؤشر العام لتداول الأسهم (تاسي) ^٢

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يشمل المنتجات المكررة.

^٢ أحدث البيانات المتاحة عن عام ٢٠٢١.

^٣ الاثنا عشر شهرا القادمة.

الجدول ٢: المملكة العربية السعودية – عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٩-٢٠٢٦

الميزانية	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(بمليارات الريالات السعودية)									
٨٤٩	٨٩٢	٩٣١	٩٥٥	٩٨٩	١,٠٣٠	١,٠٧٧	٧٧٩	٩٢٧	الإيرادات
٤١٣	٥١٢	٥٣٦	٥٤٠	٥٥٢	٥٧٠	٥٩٢	٤١٣	٥٩٤	النفطية
٣٧٣	٤٦٠	٤٦٤	٤٥٦	٤٥١	٤٥٠	٤٤٩	٣٧٣	٥٤٥	الإيرادات النفطية من الصادرات
٤٠	٥٢	٧١	٨٤	١٠٠	١٢٠	١٤٣	٤٠	٤٩	الإيرادات النفطية الناتجة عن إصلاحات أسعار الطاقة
٣٦٦	٣٨٠	٣٩٥	٤١٥	٤٣٧	٤٦٠	٤٨٥	٣٦٦	٣٣٣	غير النفطية
١٨٩	٢٥٩	٢٧٩	٢٩٣	٣٠٩	٣٢٦	٣٤٤	١٨٩	١٧٥	الإيرادات الضريبية
١٣	١٦	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	١٣	١٧	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٢٠٩	٢٠٢	٢١٢	٢٢٣	٢٣٥	٢٤٧	٢٦١	١٢٦	١١٠	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقالية)
١٧	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٨	٢٩	١٧	١٧	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
١٨	١٨	٢٥	٢٦	٢٨	٢٩	٣١	٢٧	٣٠	ضرائب أخرى (بما في ذلك الزكاة)
١٧٦	١٢١	١١٦	١٢٢	١٢٨	١٣٤	١٤١	١٧٦	١٥٨	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية
٧٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٧٤	٢٢	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)
٢٦	٢٧	٢٨	٣٠	٣١	٣٣	٣٥	٢٦	٣٣	عمليات بيع السلع والخدمات
٩	١١	١١	١٢	١٢	١٣	١٤	٩	١٠	غرامات وجزائات ومصادرات
٦٧	٦٤	٥٧	٦٠	٦٤	٦٨	٧٣	٦٧	٩٣	إيرادات أخرى
١,٠٧٦	١,٠٠٠	٩٩٣	١,٠٠٧	١,٠٢٨	١,٠٥٣	١,٠٧٦	١,٠٧٦	١,٠٥٩	النفقات
٨٨٨	٨٩٩	٩٠١	٩١٧	٩٣٤	٩٥٣	٩٧١	٨٨٨	٨٩٠	المصروفات
٤٩١	٤٩٧	٥٠١	٥٠٦	٥١٢	٥١٧	٥٢٣	٤٩١	٥٠٥	تعويضات العاملين ^١
١٩٢	١٩٢	١٨٤	١٨٦	١٨٨	١٩٠	١٩٢	١٩٢	١٦١	استخدام السلع والخدمات
٣٧	٢٩	٣٤	٣٧	٣٩	٤٣	٤٦	٣٧	٢١	مدفوعات الفائدة
١٣	١٦	٢٠	٢٢	٢٤	٢٦	٢٨	١٣	١١	محلية
١١	١٣	١٤	١٥	١٥	١٧	١٨	١١	١٠	أجنبية
٢٢	٢٦	٢٤	٢٣	٢٤	٢٤	٢٥	٢٢	٢٣	الدعم (الإعانات)
٦٣	٦٨	٧١	٧٥	٧٩	٨٣	٨٨	٦٣	٨٢	المزايا الاجتماعية ^٢
٠	٣	١	١	١	١	١	٠	١	المنح
٨٣	٨٥	٨٧	٨٩	٩٢	٩٤	٩٧	٨٣	٩٧	مصروفات أخرى
١٠١	١٠١	٩٢	٩٠	٩٥	١٠٠	١٠٥	١٠١	١٦٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٢٩٧-	١٤١-	١٠٨-	٦٣-	٥٣-	٢٣-	١	٢٩٧-	١٣٢,٤-	صافي الإفراض (+)/الاقتراض (-)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
٢٩,٦	٢٨,٦	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٩	٢٨,٩	٢٩,٦	٢٩,٧	الإيرادات
١٥,٧	١٦,٤	١٦,٦	١٦,٣	١٦,١	١٦,٠	١٥,٩	١٥,٧	٢٠,٠	النفطية

المملكة العربية السعودية

١٢,١	١٢,٦	١٣,١	١٣,٧	١٤,٤	١٤,٧	١٤,٢	١٨,٣	الإيرادات النفطية من الصلدرات	
٣,٨	٣,٤	٢,٩	٢,٥	٢,٢	١,٧	١,٥	١,٦	الإيرادات النفطية الناتجة عن إصلاحات أسعار الطاقة	
١٣,٠	١٢,٩	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٢	١٢,٢	١٣,٩	١١,٢	غير النفطية	
٩,٢	٩,٢	٩,٠	٨,٨	٨,٦	٨,٣	٩,٠	٧,٢	٥,٩	الإيرادات الضريبية
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٦	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٧,٠	٦,٩	٦,٨	٦,٧	٦,٦	٦,٥	٧,٣	٤,٨	٣,٧	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٦	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٦	١,٠	١,٠	ضرائب أخرى (بما في ذلك الزكاة)
٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٩	٦,٧	٥,٣	٥,٣	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية
٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٢,٨	٠,٧	٠,٧	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)
٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	١,١	عمليات بيع السلع والخدمات
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	غرامات وجزاءات ومصدرات
١,٩	١,٩	١,٩	١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٦	٣,١	٣,١	إيرادات أخرى
٢٨,٩	٢٩,٥	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٧	٣٢,٠	٣٤,٥	٤١,٠	٣٥,٦	النفقات
٢٦,١	٢٦,٧	٢٧,٢	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٨,٨	٣١,٠	٣٥,١	٢٩,٩	المصروفات
١٤,١	١٤,٥	١٤,٩	١٥,٣	١٥,٥	١٥,٩	١٧,١	١٨,٨	١٧,٠	تعويضات العاملين ^١
٥,١	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٦,١	٦,٧	٧,٧	٥,٤	استخدام السلع والخدمات
١,٢	١,٢	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	١,٣	٠,٩	٠,٧	مدفوعات الفائدة
٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	محلية
٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	أجنبية
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	١,١	٠,٨	الدعم
٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٢,٨	المزايا الاجتماعية ^٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	المنح
٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٣,٧	٣,٣	مصروفات أخرى
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٥,٩	٥,٧	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٠,٠	٠,٦-	١,٢-	١,٦-	١,٩-	٣,٥-	٤,٩-	١١,٣-	٤,٥-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)
١٥,١-	١٦,٩-	١٨,٧-	٢٠,٥-	٢٢,٥-	٢٥,٩-	٣٦,١-	٣٣,٥-	٣٣,٥-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصلدرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصدر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في سنة ٢٠١٦.

^٢ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن عمل (برنامج حافز).

الجدول ٢: المملكة العربية السعودية – عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٩-٢٠٢٦ (تتمة)								
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(بمليارات الريالات السعودية)								
١	٢٣-	٤٠-	٥٣-	٦٣-	١٠٨-	٢٩٧-	١٣٢-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)
١-	٢٣	٤٠	٥٣	٦٣	١٠٨	٢٧١	١٤٣	التمويل
٩	٢٥	٣٩	٤٠-	١٧-	٢٥-	٩٦-	٢٥-	صافي اقتناء الأصول المالية
٩	٢٥	٣٩	٤٠-	١٧-	٢٥-	٩٦-	٢٧-	المحلية
٩	٢٥	٣٩	٤٠-	١٧-	٢٥-	٩٣-	٣٣-	الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣-	٦	القروض وحصص الملكية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	الأجنبية
٨	٤٨	٧٩	١٣	٤٦	٨٣	١٧٦	١١٨	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
٧٣	٧٣	٧٩	٤٥	٧٩	٧٢	٨٦	٧٠	المحلية
٣٧	٣٧	٣٩	٢٣	٣٩	٣٦	٢٦	٦٠	البنوك
٣٧	٣٧	٣٩	٢٣	٣٩	٣٦	٦٠	١٠	المؤسسات غير المصرفية
٤٧	٤٧	٤١	٧٥	٤١	٥٣	٤٥	٥٠	الأجنبية
١١٢-	٧٢-	٤١-	١٠٧-	٧٤-	٤١-	٤٤	٢-	استهلاك الديون
٩١-	٤٦-	٤١-	٣٦-	٥٧-	٢٠-	٤٤	٢-	المحلية
٢١-	٢٦-	٠	٧١-	١٧-	٢١-	٠	٠	الأجنبية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٦-	١١	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
٠,٠	٠,٦-	١,٢-	١,٦-	١,٩-	٣,٥-	١١,٣-	٤,٥-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)
٠,٠	٠,٦	١,٢	١,٦	١,٩	٣,٥	١٠,٣	٤,٨	التمويل
٠,٣	٠,٧	١,١	١,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٣,٦-	٠,٨-	صافي اقتناء الأصول المالية
٠,٣	٠,٧	١,١	١,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٣,٦-	٠,٩-	المحلية
٠,٣	٠,٧	١,١	١,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٣,٥-	١,١-	الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٢	القروض وحصص الملكية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	الأجنبية
٠,٢	١,٣	٢,٣	٠,٤	١,٤	٢,٧	٦,٧	٤,٠	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
٢,٠	٢,١	٢,٣	١,٤	٢,٤	٢,٣	٣,٣	٢,٣	المحلية
١,٠	١,٠	١,١	٠,٧	١,٢	١,١	١,٠	٢,٠	البنوك
١,٠	١,٠	١,١	٠,٧	١,٢	١,١	٢,٣	٠,٣	المؤسسات غير المصرفية
١,٣	١,٣	١,٢	٢,٣	١,٣	١,٧	١,٧	١,٧	الأجنبية
٣,٠-	٢,٠-	١,٢-	٣,٢-	٢,٣-	١,٣-	١,٧	٠,١-	استهلاك الديون

٢,٤-	١,٣-	١,٢-	١,١-	١,٨-	٠,٦-	١,٧	٠,١-	المحلية
٠,٦-	٠,٧-	٠,٠	٢,١-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٠	٠,٠	الأجنبية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠-	٠,٤	القيمة المتبقية/الفجوة (+ إفراط في التمويل)
بنود للتكرار:								
٥٩١-	٥٩٢-	٥٩٢-	٥٩٢-	٥٩٨-	٦٢٠-	٧١٠-	٧٢٦-	الرصيد الكلي غير النفطي
٥٦٦-	٥٦٩-	٥٧٣-	٥٧٥-	٥٨٥-	٦١١-	٧٥٩-	٧٢٧-	الرصيد الأولي غير النفطي
١٦,٦	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٦	١٤,٦	١٥,٣	الإيرادات غير النفطية (ما عدا دخل الاستثمار) / إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٠٦	٧٧	٥٥	٣٧	٢٩	٧-	١٤٢-	٣٧	الرصيد الجاري
٢٠,٢-	٢١,٤-	٢٢,٧-	٢٤,٠-	٢٥,٧-	٢٨,٢-	٣٨,١-	٣٥,٩-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٧,٠	١٨,٢	١٨,٢	١٧,٦	١٧,٨	١٧,٨	١٩,٢	١٢,٥	الدين المحلي الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
١٣,٤	١٣,٢	١٣,٢	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٢	١٣,٣	١٠,٣	إصدارات الدين الخارجي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٣٠,٤	٣١,٥	٣١,٣	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٠	٣٢,٥	٢٢,٨	الدين الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
١١,٥	١١,٨	١١,٥	١٠,٧	١٢,٢	١٣,٢	١٦,٦	١٧,٨	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي/إجمالي الناتج المحلي
١٨,٨-	١٩,٧-	١٩,٨-	١٩,٣-	١٨,٢-	١٦,٨-	١٥,٩-	٥,٠-	صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي
٤٢٩	٤٢٠	٣٩٥	٣٥٥	٣٩٥	٤١٢	٤٣٧	٥٢٩	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)
٣,٧٢١	٣,٥٦٣	٣,٤٣١	٣,٣١٧	٣,٢٣٠	٣,١٢٢	٢,٦٢٥	٢,٩٧٤	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
٢,٨٠٥	٢,٦٦١	٢,٥٢٥	٢,٣٩٥	٢,٢٧٦	٢,١٦٤	١,٩٩٦	٢,٠٢٦	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)
٥٥,٧	٥٦,٤	٥٧,٧	٥٩,٨	٦٣,٠	٦٧,٤	٤٢,٧	٦٥,٩	متوسط سعر تصدير النفط
المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								

الجدول ٣: المملكة العربية السعودية – عمليات المالية العامة لهيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية والمؤسسات الحكومية المستقلة، ٢٠١٥-٢٠٢٠

(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
أولا - هيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية					
٢٩,٧	٣١,٢	٣٠,٧	٢٤,١	٢١,٥	٢٥,٠
الإيرادات					
٤١,٠	٣٥,٦	٣٦,٦	٣٣,٣	٣٨,٧	٤٠,٨
النفقات					
٤٠,٠	٣٤,٩	٣٦,١	٣٣,٠	٣٨,٥	٤٠,٧
منها: نفقات بخلاف الفائدة					
١١,٣-	٤,٥-	٥,٩-	٩,٢-	١٧,٢-	١٥,٨
الرصيد الكلي					
١٣,٢-	٤,٥-	٦,٥-	١١,١-	٢٠,٢-	١٧,٩-
الرصيد الأولي					
ثانيا - المؤسسات الحكومية المستقلة					
المؤسسة العامة للتقاعد					
٣,٤	٣,٢	٢,٠	٣,١	٣,٠	١,٣
الإيرادات					
٣,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٣
النفقات					
٠,٢	٠,٦	٠,٨-	٠,٥	٠,٢	٠,٩-
الرصيد الكلي					
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية					
٢,٧	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,١	٢,٠
الإيرادات					
١,٣	١,٠	٠,٩	١,٠	٠,٩	٠,٨
النفقات					
١,٤	١,٣	١,٣	١,٤	١,٢	١,٢
الرصيد الكلي					
ثالثا - المجموع (= أولا + ثانيا)					
٩,٧-	٢,٦-	٥,٣-	٧,٤-	١٥,٨-	١٥,٥-
الرصيد الكلي					
بنود للتذكير: صافي الأصول (+)/الديون (-)					
٣٢,٥-	٢٢,٨-	١٩,٠-	١٧,٢-	١٣,١-	٥,٨-
١- دين الحكومة المركزية					
٤٤,٩	٣٨,٠	٣٣,٦	٣٩,٧	٣٩,٤	٣٧,٦
٢- المؤسسات الحكومية المستقلة ^١					
١٧,١	١٤,٧	١٣,٦	١٨,٢	١٩,٤	١٩,٤
منها: المؤسسة العامة للتقاعد					
٢٧,٨	٢٣,٤	١٩,٩	٢١,٤	٢٠,١	١٨,٢
منها: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية					
١٢,٤	١٥,٢	١٤,٦	٢٢,٥	٢٦,٤	٣١,٨
٤- المجموع (= ١ + ٢ + ٣)					
١٦,٦	١٧,٨	١٩,١	٢٤,٨	٣٠,٢	٤١,٧
٥- ودائع الحكومة المركزية لدى البنك المركزي السعودي					
٢٩,٠	٣٣,٠	٣٣,٦	٤٧,٣	٥٦,٦	٧٣,٥
٦- صافي الأصول (= ٤ + ٥)					

المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ لا يعكس هذا البند خصوم معاشات التقاعد المستقبلية.

الجدول ٤: المملكة العربية السعودية – ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٦

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٩,٥-	١,٣-	٨,٦	٢٠,٢	٣٣,٦	٣٢,٢	١٩,٦-	٣٨,٢	الحساب الجاري
١,٠-	٠,١-	٠,٩	٢,٣	٣,٩	٣,٩	٢,٨-	٤,٨	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٧٠,٤	٧٧,٦	٨٦,٧	٩٧,٧	١١٠,٩	١١٠,٠	٤٧,٩	١٢١,٣	الميزان التجاري
٢٤٨,٧	٢٤٦,٦	٢٤٦,٥	٢٤٨,٩	٢٥٥,٥	٢٤٩,٢	١٧٣,٩	٢٦١,٦	الصادرات
١٧٩,١	١٧٩,٠	١٨٠,٤	١٨٤,٠	١٩٠,٨	١٨٤,٩	١١٩,٤	٢٠٠,٥	الصادرات النفطية
٦٩,٦	٦٧,٦	٦٦,١	٦٥,٠	٦٤,٧	٦٤,٣	٥٤,٥	٦١,١	الصادرات الأخرى
١٧٨,٢-	١٦٩,٠-	١٥٩,٩-	١٥١,٣-	١٤٤,٦-	١٣٩,١-	١٢٥,٩-	١٤٠,٣-	الواردات (فوب)
٤٨,٨-	٤٩,٠-	٤٩,٢-	٤٩,٤-	٤٩,٦-	٥٠,٧-	٤٣,٦-	٥٤,٤-	الخدمات
١٠,٥-	١٠,٩-	١١,٣-	١١,٧-	١١,٩-	١١,٩-	١١,٥-	١٢,٩-	النقل
٤,١	٣,٥	٢,٩	٢,٤	١,٩	١,٣	٤,٥-	١,٣	السفر
٤٢,٥-	٤١,٧-	٤٠,٨-	٤٠,١-	٣٩,٦-	٤٠,١-	٢٧,٦-	٤٢,٨-	خدمات أخرى
١١,٨	١٢,٥	١٣,٠	١٣,٢	١٣,١	١٣,٠	١٥,٤	٧,٩	الدخل
١١,٨	١٢,٥	١٢,٩	١٣,١	١٣,٠	١٣,٠	١٥,٤	٨,٥	منه: الدخل من الاستثمار ^١
٤٣,٠-	٤٢,٤-	٤١,٨-	٤١,٣-	٤٠,٧-	٤٠,٢-	٣٩,٤-	٣٦,٦-	التحويلات الجارية
٣٧,٩-	٣٧,٣-	٣٦,٨-	٣٦,٢-	٣٥,٧-	٣٥,١-	٣٤,٣-	٣٠,٣-	منها: تحويلات العاملين
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣-	١,٧-	الحساب الرأسمالي
٧,٧	٥,١	١,٩	١٣,٦-	١٨,٤-	٢٥,٩-	٢٤,٣-	٣٣,٢-	الحساب المالي
٦,٠	٥,٢	٤,٣	٣,٥	٢,٦	١,٦	٠,٦	٩,٠-	الاستثمار المباشر
٢,٧-	٣,١-	٣,٥-	٣,٩-	٤,٥-	٥,٠-	٤,٩-	١٣,٥-	في الخارج
٨,٨	٨,٢	٧,٨	٧,٤	٧,٠	٦,٦	٥,٥	٤,٦	في الاقتصاد السعودي
٠,١-	١,٠-	١,٣-	٠,٣	١٦,٥-	١٩,٩-	٢٠,٦-	١١,٥	استثمارات الحافظة
٧,٢-	٩,٠-	١٢,٣-	١٦,٧-	٢٣,٠-	٣٠,٤-	٥٠,٣-	٣٤,٦-	الأصول
٧,١	٨,٠	١١,٠	١٧,٠	٦,٥	١٠,٦	٢٩,٨	٤٦,١	الخصوم
١,٨	٠,٩	١,١-	١٧,٣-	٤,٥-	٧,٦-	٤,٤-	٣٥,٧-	استثمارات أخرى
٣,٢-	٤,١-	٦,١-	٦,٣-	٩,٥-	١٢,٦-	١٠,٦-	٥٥,٧-	الأصول
٥,٠	٥,٠	٥,٠	١١,٠-	٥,٠	٥,٠	٦,٢	٢٠,٠	الخصوم
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦-	٠,٣-	صافي السهو والخطأ
١,٨-	٣,٨	١٠,٥	٦,٦	١٥,٢	٦,٣	٤٥,٩-	٣,٠	الرصيد الكلي
١,٨	٣,٨	١٠,٥-	٦,٦-	١٥,٢-	٦,٣-	٤٥,٩	٣,٠-	التمويل
١,٨	٣,٨	١٠,٥-	٦,٦-	١٥,٢-	٦,٣-	٤٥,٩	٣,٢-	التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (- الزيادة)

بنود للتذكرة:

٤٨٩,٩	٤٩١,٧	٤٨٧,٩	٤٧٧,٣	٤٧٠,٧	٤٥٥,٥	٤٤٩,٢	٤٩٤,٠	مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (محصوبا بأشهر الواردات) ^٢
٢١,٩	٢٢,٩	٢٣,٦	٢٤,١	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٥,١	٣٣,٠	صافي وضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
٧٠,٩	٧٥,١	٧٨,١	٧٩,٨	٧٩,٦	٧٨,٣	٨٨,٨	٨٤,٦	الحساب الجاري غير النفطي (% إجمالي الناتج المحلي)
١٩,٠-	١٩,٠-	١٨,٨-	١٨,٥-	١٨,٢-	١٨,٣-	١٩,٩-	٢٠,٥-	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٨,٥	٢٩,٠	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٩,٧	٢٩,٩	٣٤,١	٢٣,٥	سعر النفط (دولار أمريكي/برميل) ^٣
٥٥,٧	٥٦,٤	٥٧,٧	٥٩,٨	٦٣,٠	٦٤,٧	٤١,٣	٦١,٤	متوسط سعر تصدير النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل)
٥٥,٧	٥٦,٤	٥٧,٧	٥٩,٨	٦٣,٠	٦٧,٤	٤٢,٧	٦٥,٩	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
١٠,٤	١٠,٣	١٠,١	١٠,٠	٩,٨	٩,٠	٩,٢	٩,٨	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)
٨,٨	٨,٧	٨,٦	٨,٤	٨,٣	٧,٥	٧,٧	٨,٣	صادرات النفط/مجموع الصادرات
٧٢,٠	٧٢,٦	٧٣,٢	٧٣,٩	٧٤,٧	٧٤,٢	٦٨,٧	٧٦,٦	واردات السلع/إجمالي الناتج المحلي
١٨,٠	١٧,٨	١٧,٥	١٧,١	١٦,٨	١٦,٧	١٨,٠	١٧,٧	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٩٩٢,٤	٩٥٠,١	٩١٥,٠	٨٨٤,٥	٨٦١,٤	٨٣٢,٦	٧٠٠,١	٧٩٣,٠	إصدارات الدين الخارجي الحكومي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٣٢,٩	١٢٥,٩	١٢٠,٤	١٠٩,٤	١٠٨,٤	١٠١,٩	٩٣,٤	٨١,٤	سعر ليبور على الودائع بالدولار الأمريكي لستة أشهر (%)
٢,٦	٢,٢	١,٤	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٢,٣	

المصادر: البنك المركزي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.

^٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.

^٣ متوسط أسعار خام برنت وغرب تكساس الوسيط ودي المحسوب على أساس أسعار العقود المستقبلية خلال مايو ٢٠٢١.

الجدول ٥: المملكة العربية السعودية – مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٥-٢٠٢٠

(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
القطاع المصرفي					
هيكل القطاع المصرفي					
٢٥	٢٥	٢٩	٢٥	٢٤	٢٣
عدد البنوك المرخصة					
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:					
٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥٪ من مجموع الأصول					
٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥٪ من مجموع الأصول					
١١٥,٨	٨٨,٥	٨٠,٥	٨٩,٩	٩٣,٣	٩٠,٠
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٨,٤	٩,٣	٩,٤	١٠,٥	١٠,٠	١٤,٣
منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)					
٦٧,٩	٥٢,٢	٤٨,٦	٥٤,١	٥٧,٩	٥٥,٥
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٦٤,٩	٥٢,٠	٤٧,٠	٥٢,٢	٥٥,٩	٥٣,٩
الالتزام المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٧٤,٠	٦٠,٤	٥٦,٦	٦٣,١	٦٦,٩	٦٥,٤
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)					
كفلية رأس المال					
٢٠,٣	١٩,٤	٢٠,٣	٢٠,٤	١٩,٥	١٨,١
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
١٨,٧	١٨,١				
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
جودة الأصول					
٦٨,١	٦٦,٠	٦٢,٦	٦٢,٢	٦٢,٨	٦٢,٤
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول					
٢,٢	١,٩	٢,٠	١,٦	١,٤	١,٢
مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض					
١٣١,١	١٤٦,١	١٥٧,٢	١٥١,٩	١٧٧,٠	١٦٤,٤
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة					
٣,٠-	٣,٦-	٤,٨-	٣,٤-	٤,٧-	٣,٧-
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال ^١					
٣,٠	٢,٩	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٢
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)					
٥,٢	٦,٠	٦,٨	٦,٤	٧,٥	٧,٨
نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض					
٨,٨	٢,٧	١١,٩	١١,٦	١٢,٦	١٢,٧
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض					
٦٤,٤	٦٩,٣	٧١,٣	٧٦,٢	٨٤,٢	١٠٠,٨
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول					
الربحية					
٢٣,١-	٤,٥	١٠,٧	٨,٢	٥,٤-	٦,٣
الأرباح (التغير) (%)					
١,٢	١,٨	٢,١	٢,٠	١,٨	٢,٠
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب					
٨,٦	١١,٩	١٣,٩	١٢,٩	١٢,٥	١٤,٤
العائد على أسهم رأس المال					
٣٦,٢	٣٥,٩	٣٦,٣	٣٦,٦	٣٨,٠	٣٧,١
المصروفات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^٢					
٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٤
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض					
السيولة					

المملكة العربية السعودية

٢٦,٨	٢٥,٤	٢٢,٣	٢١,٦	٢٠,٣	١٧,٥	الأصول السائلة كنسبة من مجموع الأصول
٤٣,٨	٤١,٣	٣٥,٥	٣٤,٦	٣١,٨	٢٧,٣	الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ^٢
١٣١,٢	١٢٩,٥	١٢٣,٠	١١٩,٤	١١٩,٥	١٢١,٧	ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض
٦٦,٠	٦١,٢	٦٢,٥	٦١,٨	٦٠,٢	٦٠,٨	الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع
الحساسية لمخاطر السوق						
٧,٤	٨,٦	٨,٧	٨,٦	٧,٦	١٠,٠	الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع
٨,٦	٨,٩	٨,٤	٨,٠	٨,٢	٨,٩	القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض
٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,١	٢٧,١	٢٨,٣	٣٥,٣	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية
المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول						
٧,٩	٧,١	٦,٤	٤,٠	٢,٦	٤,٠	نسبة صافي المركز المقوتح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
سوق الأسهم						
٣٤٦,٧	٣٠٣,٥	٦٣,٤	٦٥,٩	٦٩,٥	٦٤,٤	رأس مال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣,٦	٧,٢	٨,٥	٠,٢	٤,٣	١٧,١-	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)
٧٤,٣	٣٩,٦-	٣١,١	٨,٢	٦٧,٤-	١٤,٩-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)
المصدر: البنك المركزي السعودي.						
١ الإشارة السالبة تعبر عن تجاوز المخصصات لإجمالي القروض المتعثرة.						
٢ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.						
٣ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأنون الخزينة الحكومية السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.						

الجدول ٦: المملكة العربية السعودية – المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٦

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(بمليارات الريالات السعودية)							
١,٨٤٥	١,٨٦١	١,٨٥٧	١,٨٢٨	١,٨١٣	١,٧٦٦	١,٧٥٢	١,٩٢٣
١,٨٣٧	١,٨٤٤	١,٨٣٠	١,٧٩٠	١,٧٦٥	١,٧٠٨	١,٦٨٤	١,٨٥٣
٨	١٨	٢٨	٣٨	٤٨	٥٨	٦٨	٧٠
٢,٦٨٧	٢,٥٧١	٢,٤٥٥	٢,٣٦٤	٢,٢١٩	٢,١٠٢	١,٨٤٥	١,٤٦٣
٧٦	٩٤	١٠٥	١٢٦	٨١	٥٤	٣	١٤٦-
٥٠٥	٥١٤	٥٠٠	٤٨١	٤٧٧	٤٦٦	٤٤٠	٣٨٤
٤٢٩-	٤٢٠-	٣٩٥-	٣٥٥-	٣٩٥-	٤١٢-	٤٣٧-	٥٢٩-
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٦٢
٢,٥٣٢	٢,٣٩٨	٢,٢٧٠	٢,١٥٩	٢,٠٥٨	١,٩٦٩	١,٧٦٣	١,٥٤٧
٢,٩١٦	٢,٧٦٩	٢,٦٢٩	٢,٥٠٢	٢,٣٨٧	٢,٢٩٥	٢,١٤٩	١,٩٨٥
١,٨٧٦	١,٧٨١	١,٦٩١	١,٦٠٩	١,٥٣٦	١,٤٧٧	١,٤٨٩	١,٢٨٨
٢٧٥	٢٦١	٢٤٨	٢٣٦	٢٢٥	٢١٧	٢٠٦	١٨٩
١,٦٠٠	١,٥٢٠	١,٤٤٣	١,٣٧٣	١,٣١٠	١,٢٦٠	١,٢٨٣	١,٠٩٩
١,٠٤٠	٩٨٨	٩٣٨	٨٩٢	٨٥٢	٨١٩	٦٦٠	٦٩٧
٢٩٤	٢٧٩	٢٦٥	٢٥٢	٢٤٠	٢٣١	١٨٦	١٩٥
١,٦١٦	١,٦٦٣	١,٦٨٣	١,٦٨٩	١,٦٤٤	١,٥٧٢	١,٤٤٨	١,٤٠١
(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)							
٠,٦-	٠,٢	١,٢	٠,٦	٢,١	٠,٦	٨,٦-	١,٨-
٤,٢	٤,٤	٣,٦	٦,١	٥,١	١٢,٠	١٩,٣	١١,٩
٠,٧-	٠,٤-	٠,٨-	١,٩	١,٢	٢,٣	٧,٥	٦,٠
٠,٣-	٠,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٥	١,٢	٢,٨	٤,٢
٠,٣-	١,٠-	١,٦-	١,٧	٠,٧	١,٢	٤,٧	١,٨
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,٤
٤,٩	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٩,٦	١٠,٩	٥,٥
٥,٣	٥,٣	٥,١	٤,٨	٤,٠	٦,٨	٨,٣	٧,١
١,٧-	٠,٧-	٠,٣-	١,٩	٣,١	٥,٨	٢,٤	٣,٠
٠,٠							
(التغيرات %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
٠,٩-	٠,٢	١,٦	٠,٨	٢,٧	٠,٨	٨,٩-	١,٧-
٤,٥	٤,٧	٣,٩	٦,٥	٥,٥	١٣,٩	٢٦,٢	١٧,٨
٥,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٩	٤,٥	١١,٧	١٤,٠	٧,٠
٥,٣	٥,٣	٥,١	٤,٨	٤,٠	٦,٨	٨,٣	٧,١
٢,٨-	١,٢-	٠,٤-	٢,٨	٤,٦	٨,٦	٣,٤	٤,١
(التغيرات %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
بنود للتذكرة:							
...	٢٣٥,٠	٢٣٦,٤
٧٨,٣	٧٧,٧	٧٦,٦	٧٥,٤	٧٣,٩	٧٣,٥	٨١,٩	٦٦,٨
٩٠,٣	٩٠,١	٨٩,٩	٩٠,٢	٩٠,٤	٩١,٠	٨٨,٣	٧٦,٣
اتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية) ^١							
نسبة ن ٣ إلى إجمالي الناتج المحلي							
نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي							
المصادر: البنك المركزي السعودي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.							
١ أحدث البيانات المتاحة عن عام ٢٠٢٠							

الملحق الأول - تقييم القطاع الخارجي^١

<p>التقييم العام: كان المركز الخارجي خلال عام ٢٠٢٠ أضعف إلى حد ما من المستوى الذي تقتضيه الأساليب الاقتصادية والسياسات المحبذة على المدى المتوسط. ولا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية. ويظل مستوى الاحتياطيات كافياً وفق مقاييس الصندوق، وإن كانت المدخرات الخارجية غير كافية من منظور العدالة بين الأجيال. ويوفر ربط سعر الصرف ركيزة ذات مصداقية للسياسة النقدية في السعودية. ونظراً للعلاقة الوثيقة بين رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي وهيكل الاقتصاد، سيتماد تصحيح المركز الخارجي أساساً على سياسة المالية العامة.</p> <p>الاستجابة المحتملة للسياسات: ينبغي على المدى القريب سحب ما تبقى من تدابير دعم النشاط الاقتصادي بحرص لضمان استمرار التعافي الحالي. وعلى المدى المتوسط يمكن أن يساهم الضبط المالي في تقليل الفجوة بين رصيد الحساب الجاري ومستواه المعياري. وأدت زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدلات غلاء المعيشة وخفض الإنفاق الرأسمالي خلال ٢٠٢٠ إلى تحسين مركز المالية العامة بدرجة كبيرة على المدى المتوسط. كذلك يتوقع أن يؤدي التقيد الكامل للسياسات الأخرى التي أعلنتها الحكومة - إصلاحات أسعار الطاقة وتقيد الإنفاق الرأسمالي - إلى تحقيق التصحيح المالي الإضافي اللازم على مستوى الحكومة المركزية. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية التي تساعد في تنويع الاقتصاد ودعم القطاع التجاري غير النفطي المساهمة أيضاً في تقليل الفجوة بين الحساب الجاري ومستواه المعياري.</p>						
<p>مركز ومسار الأصول والخصوم الخارجية</p> <p>خلفية: يقدر صافي الأصول الخارجية بنسبة ٨٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٠، مقابل ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩، و١٠٥٪ عام ٢٠١٥. ولا توجد بيانات متاحة في الوقت الحالي سوى عن الفئات العامة للأصول الخارجية. وتمثل استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، والاحتياطيات، والاستثمار الأجنبي المباشر ٥٠٪ و٣٩٪ و١١٪ من مجموع الأصول الخارجية على الترتيب.</p> <p>التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وتمثل الأصول المتراكمة الهائلة مصدر حماية من مواطن الضعف الناجمة عن تقلبات أسعار النفط ووسيلة لادخار إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال المستقبلية.</p>						
صافي وضع الاستثمار النولي: ٩١,٨	إجمالي الأصول: ١٦٤,٥	الأصول ٦٤,٨	الاحتياطية: ٧٥,٦	إجمالي الخصوم: ٧٥,٦	خصوم الدين: ٣٤,١	٢٠٢٠ (% من إجمالي الناتج المحلي)
<p>الحساب الجاري</p> <p>الخلفية: تشير التقديرات إلى تسجيل عجز في رصيد الحساب الجاري بنسبة ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠٢٠، مقابل فائض بنسبة ٤,٨٪ خلال عام ٢٠١٩. وحسب التقديرات، تراجع الرصيد التجاري بنسبة ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة انخفاض حجم الصادرات النفطية وأسعارها. ويقدر تراجع معدلات التبادل التجاري بنسبة ٣,٤٢٪. ويتوقع تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال عام ٢٠٢١ مع تعافي الإيرادات النفطية (تشير التوقعات إلى تحسن معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤,٠٧٪).</p> <p>التقييم: اعتماد المملكة على النفط يصعب معه استخدام منهجيات تقييم القطاع الخارجي المعتادة بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط خلال عام ٢٠٢٠. ويوجه عام، فإن منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة تضع تقديرات لفجوة سالية في الحساب الجاري، ولكن حجم الفجوة التقديرية يختلف باختلاف النهج المستخدم. وتقدر فجوة الحساب الجاري عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٠-٪ من إجمالي الناتج المحلي باستخدام طريقة انحدار الحساب الجاري. وتم إجراء تصحيح بالزيادة بنسبة ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في قيمة الحساب الجاري لمراعاة التأثير المؤقت لأزمة كوفيد-١٩ على تجارة النفط (٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وتجارة خدمات السفر، بما في ذلك السياحة (٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي) وتحول الاستهلاك إلى السلع التجارية (٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي). وباستخدام قواعد توزيع الاستهلاك، تبلغ فجوة الحساب الجاري ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي و-٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدتي الدخل السنوي الحقيقي الثابت والدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد على الترتيب. ويشير نموذج الاحتياجات الاستثمارية إلى فجوة في الحساب الجاري بنسبة ٠,٨-٪ من إجمالي الناتج المحلي. وحسب تقدير الخبراء، تبلغ فجوة الحساب الجاري -١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتتراوح من -٢,٧٪ إلى -٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٠.</p>						
الحساب الجاري: ٢,٨-	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل النورية: ١,٣-	معيار الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي: -	فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي: -	تصحيح لمراعاة تأثير كوفيد-١٩: ٥,٦	تصححات أخرى: -	٢٠٢٠ (% من إجمالي الناتج المحلي)
<p>سعر الصرف الحقيقي</p> <p>الخلفية: ظل الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريال للدولار منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ٢٠٢٠، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٢,٧٪ في المتوسط عام ٢٠٢٠، وتجاوز متوسط مستواه خلال فترة عشر سنوات بنسبة ٧,٥٪. غير أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي نتج في الأساس عن تأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة على التضخم (خلال عام ٢٠٢٠، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٠,٦٪ فقط في المتوسط، وتراجع بنسبة ٦٪ عن مستوى الزروة في إيرل). ونظراً لعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الصادرات، لا يؤثر ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي على التنافسية إلا بدرجة محدودة ما لم يكن له تأثير قوي على تكلفة العمالة والمخدرات الوسيطة.</p> <p>التقييم: لا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على القدرة التنافسية على المدى القصير نظراً لأن معظم الصادرات عبارة عن منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، ولمحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية التي تحتوي بدورها على مكون كبير من مخدرات العمالة والمخدرات الوسيطة المستوردة. واتساقاً مع تقديرات الخبراء لفجوة الحساب الجاري وباستخدام مقياس مرونة يساوي ٠,٠٢، يبلغ حجم التجاوز في قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي حوالي ٧٪، وقد تتراوح هذه النسبة من ١٪ إلى ١٣٪.</p>						
<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وإجراءات السياسات</p> <p>الخلفية: استمرت التدفقات المالية الخارجة الصافية خلال عام ٢٠٢٠ في إطار استثمارات صندوق الاستثمارات العامة بالخارج، رغم تراجع صافي التدفقات الخارجة مقارنة بعام ٢٠١٩. وشهدت سوق الأسهم تدفقات خارجة كبيرة في مارس ٢٠٢٠ مع تراجع أسعار النفط وتأثر الأسواق المالية العالمية بأزمة كوفيد-١٩، ولكنها شهدت انتعاشاً مجدداً منذ شهر إبريل. وتراجعت احتياطيات النقد الأجنبي بمقدار ٤٥,٩ مليار دولار أمريكي، وهو ما يرجع في الأساس إلى تحويل ٤٠ مليار دولار أمريكي من البنك المركزي السعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة. ويتوقع استقرار مستوى الاحتياطيات عام ٢٠٢١ مع بدء تباطؤ استثمارات مؤسسات القطاع العام بالخارج.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب نقص المعلومات التفصيلية المتاحة عن طبيعة التدفقات المالية. ويحد مركز الاحتياطيات القوي من المخاطر ومواطن الضعف المؤثرة على التدفقات الرأسمالية.</p>						

^١ من إعداد يانغ يانغ.

<p>الخلفية: يعكف صندوق الاستثمارات العامة على زيادة استثماراته في الوقت الحالي، وإن كفت الحكومة لا تزال تحتفظ بمعظم أصولها الأجنبية لدى البنك المركزي ضمن الاحتياطيات الدولية. وتراجع صافي احتياطيات النقد الأجنبي إلى ٤٤٩ مليار دولار أمريكي (٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٢٥,١ شهر واردات، و٣٢٧٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات الذي وضعه الصندوق) في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ٤٩٤ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٩ (٧٢٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤). ونتج هذا التراجع أساساً عن تحويل أصول أجنبية من البنك المركزي السعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة.</p> <p>التقييم: للاحتياطيات دور مزدوج – الإضرار لخواص احترازية ولصالح الأجيال المستقبلية. وتكفي الاحتياطيات لتحقيق الأغراض الاحترازية (حسب مقياس الصندوق). غير أنه يلزم تصحيح مركز المالية العامة على المدى المتوسط بغرض تقوية الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.</p>	<p>التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات</p>
<p>^{١/} في ضوء مستويات تصدير النفط الحالية، فإن أي تغيير في سعر النفط بمقدار دولار واحد سيؤدي إلى حدوث تغير مباشر في رصيد الحساب الجاري قدره ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتم افتراض أن يصل متوسط سعر تصدير النفط إلى ٦٧,٤ دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ (٤٢,٧ دولار أمريكي للبرميل عام ٢٠٢٠). ويتوقع تراجع حجم الصادرات النفطية بنسبة ١,٩٪ عام ٢٠٢١.</p> <p>^{٢/} نماذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية لا تتضمن المملكة العربية السعودية. واستخدم الخبراء ثلاثة أساليب ضمن منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة، بما فيها أسلوبان يراعيان الاعتبارات الخاصة عبر فترات زمنية متعددة والسائدة في الاقتصادات التي تشكل صادراتها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصادرات. وباستخدام أسلوب ائحةار الحساب الجاري، يقدر معيار الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية بنسبة ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (أي أعلى قليلاً من معيار الحساب الجاري الذي بلغ ٦,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩). وتفترض قواعد توزيع الاستهلاك أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصادرات غير النفطية. وحسب قواعد توزيع الاستهلاك، يُقدَّر معيار الحساب الجاري وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد بنسبة ٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب. ويراعي نموذج الاحتياجات الاستثمارية أنه قد يكون من المحبذ تخصيص جزء من ثروة الموارد لتمويل الاستثمار، وهو ما لم يراعه نموذج الاستهلاك صراحة، ويشير إلى وجود فجوة في الحساب الجاري على المدى المتوسط بنسبة ٠,٨٪. تم حساب فجوة الحساب الجاري خلال عام ٢٠٢٠ (-١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) على أساس تقييم شامل أجراه الخبراء استناداً إلى التقديرات المعدة باستخدام الأساليب الثلاثة المذكورة.</p>	

الملحق الثاني - مصفوفة تقييم المخاطر

الاستجابة من خلال السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	مرتفع		
يجب أن تركز سياسة المالية العامة إلى إطار متوسط الأجل للحد من المخاطر الناجمة عن سياسات المالية العامة المسببة للاتجاهات النورية. ويمكن استخدام هوامش الأمان الحالية والاقتراض الخارجي لتسهيل تصحيح مركز المالية العامة على المدى القصير في حالة وقوع صدمات كبيرة. وينبغي كذلك إحكام الرقابة على الاضطرابات المؤثرة على السيولة بالبنوك وبنود الضغوط في القطاع المصرفي. وينبغي التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.	قد يؤدي التراجع الحاد في أسعار النفط إلى زيادة عجز المالية العامة. وفي حالة استمرار تراجع الأسعار، سيتعين إجراء تصحيحات إضافية في مركز المالية العامة، مما ستكون له تداعيات سلبية على مستويات النمو والتوظيف والائتمان وسيولة الجهاز المصرفي وجودة الأصول. وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تعزيز مركز المالية العامة وتحسن مستويات النمو والتوظيف. ولكن إذا صاحب ذلك زيادة إضافية في حجم الإنفاق، قد تتفاقم مواطن الضعف المالي على المدى المتوسط.	متوسطة	عرض مفرط وتقلبات في سوق النفط. يؤدي زيادة العرض (بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين بلدان أوبك+ على سبيل المثال) وتراجع الطلب (بما في ذلك نتيجة نباطؤ التعافي العالمي بسبب كوفيد-19) إلى انخفاض أسعار الطاقة مجدداً.
	مرتفع		
في حالة استمرار الجائحة/تدابير الإغلاق العام لفترة أطول، ينبغي أن تقدم الحكومة دعماً إضافياً على المدى القصير لقطاع الصحة والاقتصاد، بما في ذلك من خلال إعادة توزيع النفقات في حالة تراجع الإيرادات، مع استمرار خطط الضبط المالي على المدى المتوسط. وإذا ما أمكن الخروج سريعاً من أزمة كوفيد-19 وارتفاع أسعار النفط/تحسن وتيرة التعافي الاقتصادي، ينبغي إخراج الإيرادات النفطية الإضافية ومواصلة الإصلاحات المنفذة مؤخراً وعدم التراجع عنها. ويمكن أيضاً التعجيل بحسب الدعم المقدم للقطاع المالي.	في تحولات في مسار الجائحة سيكون لها تأثير محتمل على السعودية من خلال سوق النفط العالمية والتدابير الاقتصادية والصحية المحلية. وسيكون لانخفاض/ارتفاع الطلب على النفط تأثير سلبي/إيجابي على الأرصدة المالية العامة والخارجية، كما سيؤدي إلى زعزعة/تعزيز الثقة في القطاع الخاص. وقد يؤدي فرض تدابير الإغلاق العام مجدداً إلى تأخير التعافي نظراً لنباطؤ الاستهلاك والاستثمار، وتراجع معدلات توظيف الوافدين على الأرجح. وستتبع سرعة الاحتواء استقبال عدد أكبر من الحجاج خلال عام 2021، مما سيكون له تأثير إيجابي على النمو.	متوسطة	تحولات غير متوقعة في مسار جائحة كوفيد-19. جائحة مطولة. تزداد صعوبة القضاء على المرض بمرور الوقت. سرعة اختفاء الجائحة. احتواء الجائحة على نحو أسرع من المتوقع، مما يساهم في تعزيز الثقة وتحسن النشاط الاقتصادي.
	مرتفع		
مواصلة الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو غير النفطي وإصلاحات سوق العمل لتحسين القدرة التنافسية للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص. وتصحيح مركز المالية العامة للموازنة بين الحاجة إلى دعم التعافي والحاجة إلى إعادة بناء هوامش الأمان المالية.	لا توجد تجارب كثيرة عن طبيعة تأثير الإصلاحات الشاملة كالتجربة المملكة في الوقت الحالي على النمو غير النفطي وتنوع النشاط الاقتصادي في بلد شديد الاعتماد على الصادرات النفطية. لذلك فإن التأثير الفعلي قد يتجاوز توقعات الخبراء. وفي حالة عدم مواصلة الضبط المالي المقرر والإصلاحات الهيكلية الطموحة، سيكون لذلك تأثير سلبي على مستويات النمو والتوظيف. كذلك فإن عدم نجاح هذه الإصلاحات في توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص سيؤدي إلى ضغوط من أجل زيادة فرص التوظيف بالقطاع العام، مما ستكون له تداعيات سلبية على استدامة المالية العامة.	متوسطة	الإصلاحات المنفذة في المملكة مؤخراً قد تساهم في دعم تعزيز التعافي. التأخر في تنفيذ خطة الإصلاحات المحلية قد يؤثر سلباً على آفاق تحسين مستويات النمو والتوظيف على المدى المتوسط.
	منخفض		
تتوقف استجابة السياسات المطلوبة على طبيعة الصدمة. ويمكن الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة، وسيتمتع على الحكومة توافر سيولة كافية لدى الجهاز المصرفي.	يتوقف التأثير على طبيعة الحدث. وتعد أسواق النفط العالمية من قوات التأثير المحتملة، بينما قد يؤدي تفاقم الاضطرابات الإقليمية إلى زعزعة الثقة. وقد ساهم اتفاق المصالحة خلال قمة العلا في الحد من الاضطرابات السياسية في منطقة مجلس التعاون الخليجي.	مرتفعة	تفاقم الاضطرابات الجغرافية-السياسية والمخاطر الأمنية يؤدي إلى زعزعة الأوضاع الاقتصادية/السياسية، وزيادة تقلبات أسعار السلع الأولية، وتراجع مستويات الثقة.
	منخفض		
لحفاظ على قوة الأسس الاقتصادية قد يساهم في تجنب حدوث تقلبات مفرطة في الأسواق المالية السعودية. وتتوافر هوامش أمان مالية كبيرة للحد من هذه الآثار، كما تعد مستويات الدين الخارجي متدنية نسبياً.	قد يؤدي تشديد الأوضاع في الأسواق المالية إلى زيادة تكلفة خدمة الدين ومخاطر التمويل، إلى جانب إمكانية ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي أيضاً. وفي حالة تراجع النمو العالمي عن المستويات المتوقعة، قد تنخفض أسعار النفط وتدهور الأرصدة الخارجية والمالية العامة في نهاية المطاف، مما سيكون له تأثير سلبي على النمو والتوظيف والقطاع المالي (راجع أعلاه).	متوسطة	الارتفاع الحاد في علاوات المخاطر العالمية يكشف مواطن الضعف في مركز المالية العامة والقطاع المالي. تراجع حد في أسعار الأصول عالية المخاطر وارتفاع مفاجئ في حجم التقلبات. ويؤدي ارتفاع علاوات المخاطر إلى صعوبات تمويلية بالنسبة للشركات والأسر والجهات السيادية.
توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تسبب تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية لتحقق المخاطر هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من 10٪ و"متوسطة" إلى احتمالية بين 10٪ و30٪ و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين 30٪ و50٪). وتبين هذه المصفوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكمي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع الحكومة. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتقلى وقوع إحداها مع وقوع الأخرى، فمن الممكن أن تتفاعل ويتحقق معاً.			

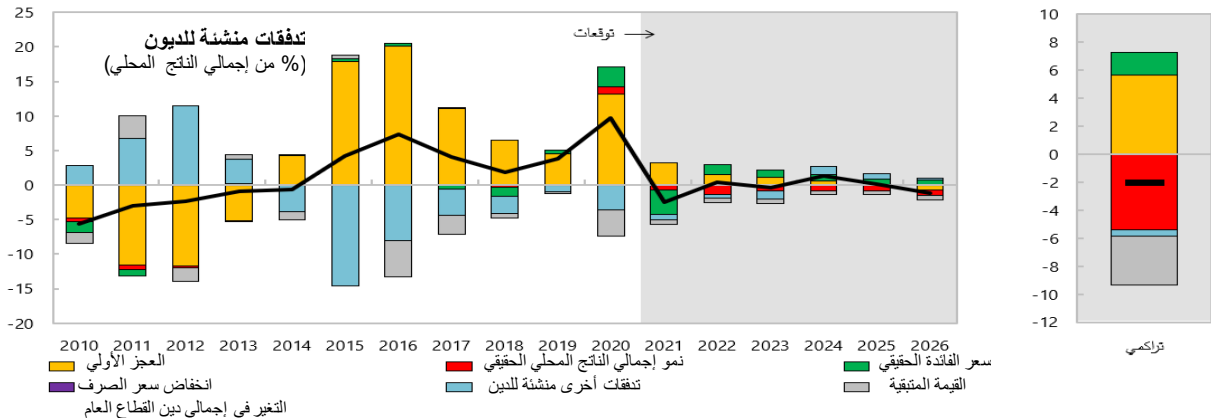
الملحق الثالث: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي^١

الشكل البياني ١- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي - السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)
مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق^{١/}

حسب الوضع في ١٥ إبريل ٢٠٢١			توقعات						فعلية			
			٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية												
مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (بنقاط الأسلس) ^{٢/}	١٢٤		٣٠,٤	٣١,٥	٣١,٣	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٠	٣٢,٥	٢٢,٨	٨,٤	إجمالي الدين العام الاسمي
عقود مبادلة مخاطر الائتمان لخمس سنوات (بنقاط الأسلس)	لا ينطبق		٣,٠	٢,٧	٢,٤	٤,٨	٤,٢	٤,٨	٩,٦	٤,٥	٣,١	إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام صافي الدين العام
التصنيفات	الأجنبي	المحلي	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٢,٤	٤,١-	٠,٣	٣,٨	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
مؤديز	A1	A1	١,٦	١,٠	٠,٦	٠,١-	١,٣-	١,٦,١	٧,٩-	٠,٥	٣,٦	التضخم (مخفّض إجمالي الناتج المحلي، %)
ستاندر أند بورز	A-	A-	٤,٤	٣,٨	٣,٥	٢,٧	٣,٥	١٨,٨	١١,٧-	٠,٨	٧,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
فيتش	A	A	٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٤,٦	سعر الفائدة الفعلي (%) ^{٤/}

المساهمة في تغيرات الدين العام

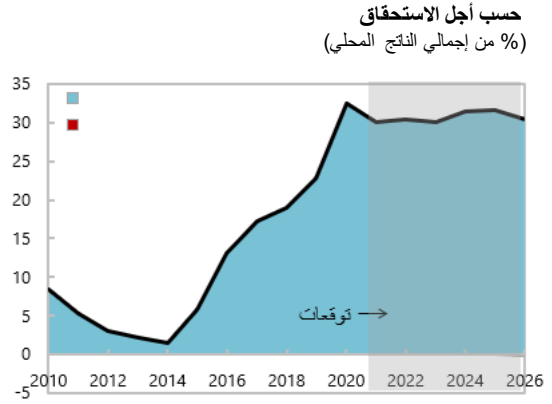
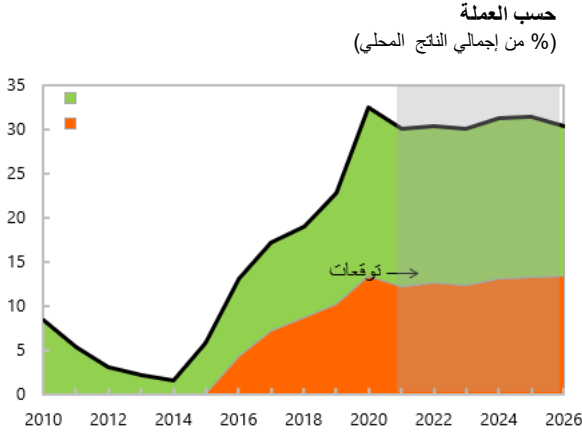
		توقعات						فعلية			
	تراكمي	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
الرصيد الأولي	٢,١-	١,١-	٠,٢	١,٣	٠,٤-	٠,٤	٢,٥-	٩,٧	٣,٨	٠,٦	التغير في إجمالي دين القطاع العام
المودي إلى استقرار الدين ^{١/}	١,٥	٠,٦-	٠,٧	١,٩	٠,٢	١,٠	١,٨-	١٣,٥	٤,١	١,٥	التدفقات المحددة لمنشئة للدين
٠,١	٥,٧	٠,٧-	٠,٠	٠,٦	١,١	١,٥	٣,٢	١٣,٢	٤,٥	٣,٠	العجز الأولي
	١٦٩,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٨,٢	٢٨,٢	٢٨,٢	٢٨,٩	٢٦,٨	٣٠,٤	٣٢,٨	الإيرادات والمنح الأولية (ما عدا الفائدة)
	١٧٥,٠	٢٧,٧	٢٨,٤	٢٨,٩	٢٩,٣	٢٩,٧	٣١,١	٤٠,٠	٣٤,٩	٣٥,٧	النفقات الأولية (ما عدا الفائدة)
	٣,٨-	٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,٠	٤,٢-	٤,٠	٤,٠	٠,٦	٠,٦-	ديناميكية الدين الفعلية ^{٢/}
	٣,٨-	٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,٠	٤,٢-	٤,٠	٤,٠	٠,٦	٠,٦-	فروق أسعار الفائدة/نمو ^{٣/}
	١,٦	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٤	٣,٦-	٢,٩	٠,٦	٠,٣-	منها: سعر الفائدة الحقيقي
	٥,٤-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	١,٤-	٠,٦-	١,١	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	انخفاض سعر الصرف ^{٤/}
	٠,٤-	٠,٢	٠,٧	١,١	١,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٣,٦-	٠,٩-	٠,٩-	التدفقات المحددة لأخرى المنشئة للدين
	٠,٤-	٠,٢	٠,٧	١,١	١,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٣,٥-	١,١-	١,٣-	تراكم الودائع (سالب)
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الخصوم الاحتمالية
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٢	٠,٤	القروض وخصص الملكية
	٣,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٣,٨-	٠,٣-	١,٠-	القيمة المتبقية، بما في ذلك التغير في الأصول ^{٥/}



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
^{١/} يُعرّف القطاع العام بالحكومة المركزية.
^{٢/} استنادا إلى البيانات المتاحة.
^{٣/} مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي.
^{٤/} يُعرّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
^{٥/} تُشتق بضرب $\frac{g + \pi(1+r) - g + ae(1+r)}{(1+g + \pi + g\pi)}$ في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث الرمز r هو سعر الفائدة، والرمز π هو معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي، والرمز g هو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز ae هو نسبة الدين المقوم بعملة أجنبية، والرمز e هو انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياسا بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).
^{٦/} تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية e على أسس $(1 + \pi) - r$ ومساهمة النمو الحقيقي على أسس $-g$.
^{٧/} تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية e على أسس $ae(1+r)$.
^{٨/} تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات القوائد (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
^{٩/} يفترض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، وغيرهما من التدفقات المحددة المنشئة للدين) عند مستواها في سنة التوقعات الأخيرة.

الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - عناصر الدين العام والسيناريوهات البديلة

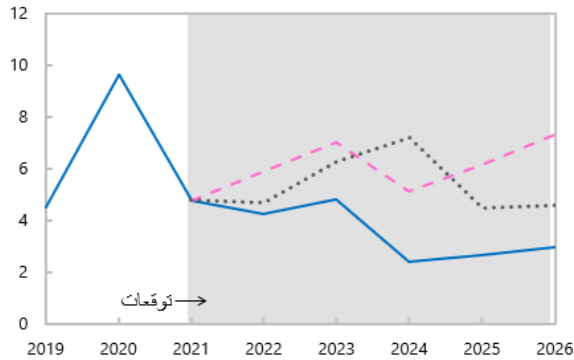
عناصر الدين العام



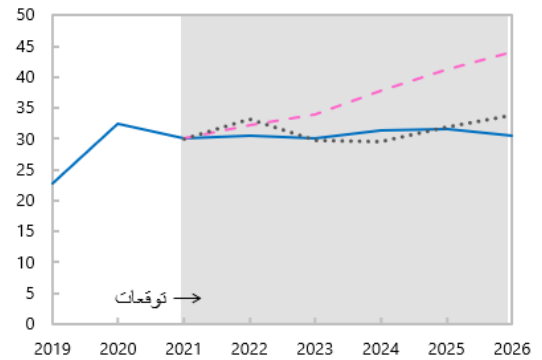
سيناريوهات بديلة

السيناريو الأساسي السيناريو التاريخي الرصيد الأولي الثابت

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



إجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الافتراضات الأساسية (%)

٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	السيناريو التاريخي	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	السيناريو الأساسي
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٢,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٦	١,٠	٠,٦	٠,١-	١,٣-	١٦,١	التضخم	١,٦	١,٠	٠,٦	٠,١-	١,٣-	١٦,١	التضخم
٤,٩-	٤,٩-	٤,٩-	٤,٩-	٤,٩-	٣,٢-	الرصيد الأولي	٠,٧	٠,٠	٠,٦-	١,١-	١,٥-	٣,٢-	الرصيد الأولي
٢,٦	٢,٨	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	سعر الفائدة الفعلي	٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٤	سعر الفائدة الفعلي
													سيناريو الرصيد الأولي الثابت
							٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٢,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
							١,٦	١,٠	٠,٦	٠,١-	١,٣-	١٦,١	التضخم
							٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٢-	الرصيد الأولي
							٤,٢	٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٦	٣,٤	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الملحق الرابع: الميزانية العمومية للقطاع العام^١

تتزايد في الوقت الحالي أهمية وضع ميزانية عمومية للقطاع العام ككل وتوسيع نطاق تغطية بيانات وتحليلات المالية العامة بحيث لا يقتصر على الحكومة المركزية فقط. والغرض من هذا الملحق هو إعداد ميزانية عمومية للقطاع العام باستخدام المعلومات المتاحة من خلال الوسائل العامة. ويتمتع القطاع العام بمركز صافي أصول قوي للغاية (يقدر بحوالي ٥٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٢٠) بالرغم من اعتماده الشديد على الأصول النفطية.

١- ومن المهم ألا يقتصر التركيز على الحكومة المركزية في ضوء حجم الأصول والخصوم المحتفظ بها لدى جهات القطاع العام الأخرى. بل إن ذلك أصبح مطلباً متزايد الأهمية في ظل الدور المتنامي لصندوق الاستثمارات العامة. ويجب أن تتوفر صورة واضحة عن الميزانية العمومية للقطاع العام لدعم قرارات المالية العامة وفهم تداعيات السياسات ومخاطرها. ولا توجد معلومات متاحة لإعداد ميزانية عمومية موحدة على الوجه الأمثل، ولكننا نحاول في هذا الملحق إعداد تصور عام عن أصول وخصوم القطاع العام في ضوء المعلومات المتاحة من خلال الوسائل العامة.

٢- وتغطي تقديرات أصول وخصوم القطاع العام ما يلي: (١) الحكومة المركزية، و(٢) صناديق الضمان الاجتماعي، و(٣) الشركات العامة غير المالية، و(٤) الشركات العامة المالية. وفيما يلي وصف موجز للمنهجية المستخدمة في تقدير أصول وخصوم هذه الجهات:

(١) الحكومة المركزية: تتكون الأصول المالية من الودائع المحتفظ بها لدى البنك المركزي السعودي "ساما". وتستند تقديرات الأصول غير المالية الثابتة إلى قاعدة بيانات أرصدة رأس المال لدى صندوق النقد الدولي التي تستخدم طريقة الجرد المستمر لتقدير أرصدة رأس المال خلال عام ٢٠١٧. وتم تحديث التقديرات في ضوء البيانات المتاحة لعام ٢٠٢٠ استناداً إلى النفقات الرأسمالية للحكومة المركزية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتتكون الخصوم من ديون الحكومة المركزية والصكوك (المحلية والخارجية) حسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني لإدارة الدين.^٣

(٢) مؤسسات الضمان الاجتماعي: بالنسبة لمؤسستي الضمان الاجتماعي، المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تُستخدم البيانات المقدمة من الحكومة لخبراء الصندوق. ولا توجد معلومات متاحة عن الخصوم الاكتوارية، ولم يتم إدراجها بالتالي.

(٣) الشركات العامة غير المالية: تمتلك الحكومة حصة كبيرة في الشركات غير المالية، سواء المدرجة أو الـغير مدرجة في البورصة. وتعد أرامكو، وهي شركة النفط الوطنية، أكبر أصول المملكة، حيث تمتلك الحكومة ٩٨,٢٪ من الأسهم

^١ أعد هذا الملحق إريك لوندباك وتيان زانغ.

^٢ سلاسل بيانات الاستثمار المستخدمة في إعداد نماذج معادلات الجرد المستمر مستمدة من قاعدة البيانات التحليلية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجدول بن العالمية وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي. راجع

[.Estimating the stock of public capital in 170 countries](#)

^٣ ينبغي من حيث المبدأ أن تتضمن الخصوم "الحسابات الدائنة" ولكن لا توجد بيانات متاحة في هذا الشأن.

عقب الطرح الأولي العام في ديسمبر ٢٠١٩. وتم ادراج الأسهم في بورصة تداول، وتستخدم قيمة الحصة الحكومية في نهاية عام ٢٠٢٠ باعتبارها القيمة الصافية للأصل.° فضلا عن ذلك، تمتلك المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصصا في الشركات المقيدة بالبورصة. وتُحسب قيمة الأصول في نهاية ٢٠٢٠ باستخدام حصص الملكية والقيمة السوقية للأسهم. كذلك تمتلك الحكومة حصصا مباشرة في شركات/أصول أخرى، ولكن لا توجد معلومات متاحة في هذا الشأن.

(٤) **الشركات المالية العامة:** تتكون من صندوق الاستثمارات العامة والبنك المركزي السعودي ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

- لا ينشر صندوق الاستثمارات العامة أي تقارير مالية. لذلك تستخدم المعلومات المتاحة عن الأصول من خلال التصريحات المعلنة في سياق استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ التي تم الإعلان عنها في أوائل عام ٢٠٢١.^١ وبلغ مجموع الأصول في نهاية عام ٢٠٢٠ حسب البيانات المعلنة ١,٥ تريليون ريال سعودي، وتم استثمار ٣٠٪ من هذه القيمة في أصول خارجية.^٢ ويمتلك صندوق الاستثمارات العامة حيازات ضخمة في شركات محلية وخارجية مدرجة بالبورصة تمثل ١٩,٥٪ وأكثر من ٣٪ من مجموع الأصول المعلنة على الترتيب في نهاية ٢٠٢٠ (الجدول ٤). كذلك يمتلك الصندوق حصة كبيرة في شركة لوسيد للسيارات الكهربائية (التي من المقرر إدراجها على مؤشر نازداك بمجرد إتمام صفقة الاندماج مع شركة تشرشل كابيتال كورب) وصندوق رؤية سوفت بنك الأول. وتمثل هذه الأصول المشار إليها حوالي ٤٠٪ من قيمة الأصول المعلنة لصندوق الاستثمارات العامة. ويقدر حجم الإقراض الحالي بحوالي ٤١ مليار ريال سعودي، ويمثل قيمة عمليات الإقراض التي نفذها الصندوق خلال عام ٢٠١٨ حسب البيانات المعلنة (تم توقيع اتفاق تسهيل ائتماني متجدد بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠٢١).
- يُقاس صافي أصول البنك المركزي السعودي في نهاية عام ٢٠٢٠ على أساس مجموع الأصول بعد خصم الدائع، والأذون واتفاقات إعادة الشراء القائمة لدى البنك المركزي السعودي، والعملة المتداولة.
- يُحسب صافي أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة على أساس حجم رأس المال المعلن زائدا الاحتياطي في نهاية عام ٢٠٢٠.

٣- ويُقدر مجموع صافي أصول القطاع العام بحوالي ١٣ تريليون ريال سعودي أو ٥٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ (الجدول ٣-١). وحسب التقديرات، تبلغ قيمة الأصول المالية ٤١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، والأصول غير المالية ١١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، والخصوم المالية ٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتمثل صناديق الضمان الاجتماعي والشركات العامة المالية باستثناء صندوق الاستثمارات العامة ٩٪ وحوالي ٨٪ من صافي الأصول على الترتيب. ويمثل صندوق الاستثمارات العامة ١١٪ من صافي الأصول. وأخيرا، تمثل حصة القطاع العام في شركة أرامكو أكثر من نصف (حوالي ٥٢٪) القيمة المقدرة

^٤ يتضمن ذلك حصة نسبتها ٧٠٪ في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) العاملة في قطاع البتروكيماويات التي تم شراؤها من صندوق الاستثمارات العامة بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٠، وتدرج النتائج المالية لشركة سابك بالكامل ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة أرامكو. ومن المقرر سداد سعر الشراء على عدة أقساط في صورة قرض مقدم من البائع مقدم من صندوق الاستثمارات العامة، على أن يتم سداد القسط الأخير عام ٢٠٢٨ (راجع التقرير المرحلي المعد عن الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، صفحة ١٨). ويُفترض أن السعر السوقي لأسهم أرامكو وقيمة الأصول المعلنة لصندوق الاستثمارات العامة يعكسان ذلك (راجع أدناه).

^٥ باقراض أن الحكومة من الممكن أن تباع حصتها في شركة أرامكو البالغة ٩٨,٣٪ حسب سعر السهم في نهاية ٢٠٢٠، وهوما قد يكون اقراضا غير حقيقي.

^٦ بيان مصور لصاحب السمو الملكي، ولي العهد السعودي بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢١، والبيان الصحفي الصادر عن صندوق الاستثمارات العامة بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢١.

^٧ مقابلة معالي الأستاذ ياسر الرميان مع قناة CNBC بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢١ المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق الاستثمارات العامة.

لصافي الأصول (وحوالي ٦٨٪ في حالة استبعاد الأصول الثابتة للحكومة المركزية)، مما يعكس اعتماد المملكة على الموارد النفطية.

٤ - وتنطوي هذه التقديرات على عدد من المحاذير والفجوات المهمة:

- تستند التقديرات إلى معلومات منقوصة لعدم توافر البيانات اللازمة لإعداد تقديرات أكثر دقة. ويؤثر ذلك أيضا على القدرة على توحيد جميع الأصول والخصوم عبر مختلف الجهات وفيما بينها.
- حيازات الأسهم في الشركات المدرجة بالبورصة، بما في ذلك شركة أرامكو، مقومة بالأسعار السوقية الحالية. وهو أمر ملائم من منظور الميزانية العمومية، ولكن هذه التقييمات قد يصعب تحقيقها في حالة بيع الأصول المحلية. فحجم الحصص في المؤسسات العامة كبير بالنسبة لحجم السوق وقد تكون الأصول أقل سيولة مما يبدو.
- من الممكن قيد الأصول غير المالية وتقييمها بدقة أكبر. وفي هذا السياق، يُفترض أن تقييم شركة أرامكو يغطي ثروة الموارد الطبيعية بالكامل. غير أن حقوق امتياز الشركة فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية للمملكة محدودة المدة، وإن كانت طويلة المدى (٤٠ + ٢٠ سنة اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٧) وقابلة للتمديد.^٨ لذلك قد تكون الاحتياطات النفطية أعلى قيمة من حيث المبدأ.
- لم يتم إدراج الالتزامات الاحتمالية. وعند جمع المعلومات اللازمة في نهاية المطاف، يمكن إدراج هذه الخصوم في الميزانية العمومية إذا كان من المحتمل تحولها إلى خصوم مباشرة أو قيدها ضمن بنود التذكرة.^٩
- لا توجد معلومات عن قيمة الحيازات العامة خارج صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الشركات المدرجة ببورصة تداول بخلاف شركة أرامكو. وبالمثل، لا توجد معلومات أو وثائق واضحة عن قيمة الشركات المملوكة للحكومة غير المدرجة في البورصة.
- لا تعكس التقديرات الخصوم الاكتوارية للمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

٥ - وتحرز الحكومة تقدما كبيرا في الوقت الحالي نحو تصميم إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية للمساعدة في إدارة الميزانية العمومية للقطاع العام وتقييم المخاطر وإعداد تصور أشمل عن الاحتياجات التمويلية للقطاع العام. ويعد هذا الإطار مبادرة مهمة في ظل حجم الميزانية العمومية الضخم، وتحويل الموارد المالية بين الجهات العامة، والدور المتنامي لصندوق الاستثمارات العامة، والتغيير المستمر في خصائص الميزانية العمومية للقطاع العام. وتعمل الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على تصميم إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية، وتتيح التطورات المؤسسية الأخيرة نهجا أشمل لصنع قرارات الاقتراض والاستثمار، بما في ذلك من خلال لجنة التمويل رفيعة المستوى. ويعد توفير معلومات موثوقة عن الأصول والخصوم من خلال الجهات العامة الكبرى أحد المتطلبات ذات الأولوية لتنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية. وتم تشكيل لجنة للرقابة على إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية ليصبح بذلك جزءا من إطار السياسات الأشمل.

^٨ نشرة اكتاب الطرح الأولي العلم لشركة أرامكو في بورصة تداول، صفحة ٥٢.

^٩ قدمت الحكومة المركزية ضمانا لسند صادر عن الهيئة العامة للطيران المدني، ولكن لا توجد معلومات عن الالتزامات الاحتمالية الأخرى، بما في ذلك الناتجة عن البرامج التي يجري تنفيذها حاليا لدعم سوق الإسكان وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الجدول ١١ - المملكة العربية السعودية: الميزانية العمومية

(بمليارات الريالات السعودية)

القطاع العام	الشركات العامة المالية		أرامكو	صناديق الضمان الاجتماعي	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	
	صندوق الاستثمارات العامة	أخرى				
١٤,٠٥٠	١,٥٠٠	١,٠١١	٦,٨٨٢	١,١٧٨	٣,٤٧٩	الأصول
٣,٠٤٣					٣,٠٤٣	الأصول غير المالية
٣,٠٤٣					٣,٠٤٣ ^{١/}	الأصول الثابتة
١١,٠٠٧	١,٥٠٠	١,٠١١	٦,٨٨٢	١,١٧٨	٤٣٧	الأصول المالية
٤٣٧	٤٣٧	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي
						حصص الملكية والاستثمارات
٦,٩٢٩			٦,٨٨٢ ^{٢/}	٤٧ ^{٢/}		منها: المقيدة في البورصة
١,٠١١		١,٠١١	...			غير المقيدة في البورصة وغيرها
٨٩٤		٤١			٨٥٣	الخصوم
٨٥٣					٨٥٣	حسب الأدوات
٦٠					٦٠	القروض
٧٩٣					٧٩٣	الأوراق المالية
٨٥٣					٨٥٣	حسب حلزني الدين
٥٠٣					٥٠٣	محلي
٣٥٠					٣٥٠	خارجي
١٣,١٥٦	١,٥٠٩	١,٠١١	٦,٨٨٢	١,١٧٨	٢,٦٢٦	صافي الأصول

المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام طريقة الجرد المستمر. راجع [Estimating the stock of public capital in 170 countries](#)
 ٢/ حسب المعلومات المتاحة عن المساهمين في بورصة تداول. راجع الجدول ٣.
 ٣/ حصص الملكية في الشركات المقيدة في بورصة تداول بعد خصم حصص صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الجدول ١ أ- المملكة العربية السعودية: الميزانية العمومية للحكومة

(% من إجمالي الناتج المحلي)

القطاع العام	الشركات العامة المالية	أرامكو	صناديق الضمان الاجتماعي	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	
	صندوق الاستثمارات العامة				
	أخرى				
٥٣٥,١	٣٨,٥	٥٧,١	٢٦٢,١	٤٤,٩	١٣٢,٥
١١٥,٩					١١٥,٩
١١٥,٩					١١٥,٩ ^١
٤١٩,٣	٣٨,٥	٥٧,١	٢٦٢,١	٤٤,٩	١٦,٦
١٦,٦	١٦,٦
٢٦٣,٩		٢٦٢,١ ^٢	١,٨ ^٢		
٣٨,٥	٣٨,٥	...			
٣٤,١		١,٦			٣٢,٥
٣٢,٥					٣٢,٥
٢,٣					٢,٣
٣٠,٢					٣٠,٢
٣٢,٥					٣٢,٥
١٩,٢					١٩,٢
١٣,٣					١٣,٣
٥٠١,١	٣٨,٥	٥٥,٦	٢٦٢,١	٤٤,٩	١٠٠,٠

المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام طريقة الجرد المستمر. راجع [Estimating the stock of public capital in 170 countries](#)

٢/ حسب المعلومات المتاحة عن المساهمين في بورصة تداول. راجع الجدول ٣.

٣/ حصص الملكية في الشركات المقيدة في بورصة تداول بعد خصم حصص صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الجدول ٢: المملكة العربية السعودية: حقوق الملكية والاستثمارات (بمليارات الريالات السعودية)

صناديق الضمان الاجتماعي		الشركة العامة المالية	
٤٤٩	صندوق الاستثمارات العامة	١,٥٠٠	البنك المركزي السعودي
٧٢٩	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية		مؤسسات الإقراض المتخصصة
١,١٧٨		١,٥٠٠	
		٧٢٣	
		٢٨٨	
		١,٠١١	

المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣- المملكة العربية السعودية: الشركات الحكومية المقيدة في بورصة تداول

أرامكو	حصة الحكومة				حصة الحكومة				المجموع		القيمة السوقية (بمليارات الريالات السعودية)	
	صندوق الاستثمارات العامة	المؤسسة العامة للتقاعد	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	أرامكو	صندوق الاستثمارات العامة	المؤسسة العامة للتقاعد	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	أرامكو	(%)	(%)		
(بمليارات الريالات السعودية)	(بمليارات الريالات السعودية)	(بمليارات الريالات السعودية)	(بمليارات الريالات السعودية)	(%)	(%)	(%)	(%)	(بمليارات الريالات السعودية)	(%)	(بمليارات الريالات السعودية)		
٠	٢٣	١٥	٨٨	٠	٥	٥	٤٤	١٢٦,٣	٥٥	٢٩٤	الشركات المالية	
٠	٧	٧	٥٧	٠	٧	١٢	٢٣	٧١,٠	٤٢	١٣٠	البنك الأهلي التجاري	
٠	٤	٧	١٤	٠	١٧	٠	٢٢	٢٥,٤	٣٨	٦١	مجموعة سامبا المالية	
٠	١٠	٠	١٣	٠	١٧	١٤	٠	٢٣,٣	٣١	٦١	بنك الرياض	
٠	٢	٢	٠	٠	٠	٠	١٠	٣,٣	١٠	١١	البنك السعودي للاستثمار	
٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٣,٢	١٠	٢٢	مصرف الإنماء	
١١	٦	٢	٢٥٧	٠	٠	٠	٧٠	٢٧٥,٦	٧٠	٢١٢	الشركات غير المالية ما عدا أرامكو	
٠	٠	٠	١٤٨	٧	٠	٠	٧٤	١٤٨,٣	٨١	٨٩	شركة الاتصالات السعودية	
٠	٠	٠	٦٦	٠	٠	٠	٦٧	٧٢,١	٦٧	٥٠	الشركة السعودية للكهرباء	
٠	٠	٠	٣٣	٠	٠	٠	٦٧	٣٣,٥	٤٨	١٢	شركة التعدين العربية السعودية	
٠	١	٠	٤	٠	١١	٠	٣٧	٥,٧	٣٣	٧	شركة أسمنت المنطقة الجنوبية	
٠	١	٠	٢	٠	١٠	٠	٢٣	٢,٤	٤٠	٢	شركة أسمنت القصيم	
٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٤٠	٠,٩	٤٠	٢	الشركة السعودية للأسمك	
٥	٠	٠	٠	٣٨	٠	٠	٠	٤,٥	٣٨	١٢	شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات	
٠	٢	٢	٠	٠	١١	١٤	٠	٤,٠	١٧	١٦	الشركة الوطنية للبتروكيماويات	
٠	٠	٠	١	٠	٧	٠	١٠	١,١	١٦	٦	شركة أسمنت ينبع	
٠	٠	٠	٠	٠	٦	٠	١٠	٠,٦	١٦	٤	أسمنت الشرقية	
٠	٢	٠	٠	٠	٧	٠	٠	١,٥	٧	٢٣	مجموعة صافولا	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٠,٢	١١	٢	شركة الغاز والتصفية لأهلية	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧	٠,٥	١٧	٣	شركة نور للضيافة	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦	٠,٤	١٦	٢	الشركة السعودية للفنل الجماعي	

المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: مساهمات صندوق الاستثمارات العامة

اسم الشركة	حصة صندوق الاستثمارات العامة من مجموع الأسهم	القيمة السوقية لحصة صندوق الاستثمارات العامة
	(%)	(بمليارات الريالات السعودية)
شركات محلية		٢٩٢,٢
البنك الأهلي التجاري	٤٤,٣	٥,٠
مجموعة سامبا المالية	٢٢,٩	١٤,٠
بنك الرياض	٢١,٨	١٣,٢
مصرف الإنماء	١٠,٠	٣,٢
شركة الاتصالات السعودية	٧٠,٠	١٤٨,٣
الشركة السعودية للكهرباء	٧٤,٣	٦٥,٩
شركة التعدين العربية السعودية	٦٧,٢	٣٣,٥
شركة أسمنت المنطقة الجنوبية	٣٧,٤	٤,٤
شركة أسمنت القصيم	٢٣,٤	١,٧
الشركة السعودية للأسماك	٤٠,٠	٠,٩
شركة أسمنت ينبع	١٠,٠	٠,٦
أسمنت الشرقية	١٠,٠	٠,٤
شركة الغاز والتصنيع الأهلية	١٠,٩	٠,٢
شركة دور للضيافة	١٦,٦	٠,٥
الشركة السعودية للنقل الجماعي	١٥,٧	٠,٤
الولايات المتحدة		١٦٧,٩
أوبر تكنولوجيز		١٣,٩
تيك-تو إنترأكتيف سوفتوير		٣,١
صندوق سيليكيت سيكتور		٧,٨
سنكور إنرجي		٣,٢
نوفاغولدريسور سيز		٠,٦
مالتى بلان كوربوريشن		١,٥
إلكترونيك آرتس		٤,٠
لايف نيشن انترتينمنت		٣,٥
كارنيفال كوربوريشن		٤,١
أوتوماتيك داتا بروسيسنج		١,٠
أكتيفجن بليزارد		٥,٢
لوسيد /١		١٢٠,٠
اليابان		١٢٨,٩
صندوق رؤية /٢		١٢٨,٩
المجموع		٥٨٩,٠

المصادر: بورصة تداول، وهينة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، والتقارير الإخبارية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

/١ www.menabytes.com

/٢ بناء على حجم الاستثمارات الأولية لصندوق الاستثمارات العامة والقيمة السوقية لصندوق رؤية في الربع الثالث ٢٠٢٠، www.reuters.com

الملحق الخامس: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧^١

التوصيات	التقدم المحرز
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو مكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام .	صدر نظام البنك المركزي الجديد في نوفمبر ٢٠٢٠. ويتضمن عددا من التعديلات منها تغيير اسم مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" إلى البنك المركزي السعودي الذي أصبح يرتبط بتنظيمها بالملك ويمارس الرقابة والإشراف على جميع المؤسسات المالية. وتم الانتهاء من إعداد مسودة نظم الرقابة على البنوك التي من المقرر طرحها للتشاور العام قبل اعتمادها من جانب السلطة التشريعية.
تدوين ونشر جميع التعميمات التشريعية المصرفية، واستبعاد التعميمات التي ألغيت بموجب تعميمات لاحقة .	أطلق البنك المركزي السعودي بوابة إلكترونية لنشر التعميمات في ديسمبر ٢٠٢٠.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد مخاطر البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط مخاطر البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض .	بدأ العمل بالإطار الرقابي المصرفي الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم مخاطر البنوك في الوقت الحالي بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم الضوابط المفروضة عليها. ويتم حاليا تخطيط الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية استنادا إلى أنماط المخاطر في البنك المعني. كذلك تم تطوير نظم توثيق عمليات فحص القروض.
إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك .	تم نشر المتطلبات والمبادئ التوجيهية المعدلة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي في يناير ٢٠١٩.
تقديم توجيهات للبنوك بشأن ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	يعكف البنك المركزي السعودي في الوقت الحالي على إصدار إطار لإدارة مخاطر البنوك الإسلامية تماثيا مع معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويغطي هذا الإطار الجديد المبادئ التوجيهية الخاصة بربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض المعاد جدولتها وهيكلتها .	انتهى البنك المركزي السعودي من تعديل قواعد تصنيف القروض وتكوين المخصصات. وتم إرجاء نشر هذه القواعد بسبب الجائحة.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترافية عنها .	في يناير ٢٠٢٠، أصدر البنك المركزي السعودي مبادئ توجيهية بشأن إعادة هيكللة القروض، إلى جانب نشر النماذج الخاصة بالإقرارات الاحترافية.
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية .	أبرم البنك المركزي السعودي مذكرة تفاهم مع لجنة الخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا في مجال الرقابة على المؤسسات المالية. وتم التوقيع أيضا على مذكرة تفاهم مع الإمارات العربية المتحدة في مجالات الخدمات المالية والتعاون السوقي.

^١ من إعداد إيمان بن محمد استنادا إلى البيانات المقدمة من موظفي البنك المركزي السعودي.

إدارة السيولة	
تم وضع نموذج لإعداد تنبؤات السيولة واختباره، وعُرضت النتائج على لجنة السياسات النقدية. وتُدرج التنبؤات حالياً ضمن مستندات السياسة النقدية التي تصدر بصفة منتظمة.	وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.
شبكات الأمان المالي	
صدر نظام معالجة المنشآت المالية المهمة في ديسمبر ٢٠٢٠.	اعتماد وتنفيذ مشروع نظام معالجة الأوضاع.
قيد التنفيذ.	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.
تم البنك الدولي مساعدة فنية بالفعل في هذا الصدد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. ونتج عن ذلك توصيات بشأن تعزيز آليات صرف الودائع وضمنان توافر خطط تمويل احتياطي. ومن المقرر إدراج هذه التوصيات في إطار حماية الودائع المقترح.	تحديد إطار زمني لسداد الودائع من خلال صندوق حماية الودائع وضمنان توافر خطط تمويل احتياطي.
سياسة السلامة الاحترازية الكلية	
صدرت المبادئ الخاصة بحساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها في أغسطس ٢٠١٨.	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.
يجري حالياً العمل على تعزيز آليات جمع البيانات. وتُنشر حالياً بيانات شهرية عن تمويل القروض العقارية السكنية الجديدة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	تعزيز عملية جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.

الملحق السادس: الناتج الممكن في مرحلة ما بعد كوفيد- ١٩^١

تعد مخاطر تداعيات أزمة كوفيد-١٩ محدودة على مستويات الناتج على المدى المتوسط ويمكن موازنتها من خلال مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ومن المحتمل أن يكون قطاعي السفر والضيافة هما الأكثر تضررا على المدى القريب. وقد يمتد التأثير إلى الاستثمار ومدخلات العمالة ورأس المال البشري أيضا. وقد أدت الصدمات السابقة في أسعار النفط إلى تراجع النمو غير النفطي لاحقا. وسيتمكن الحد من خطر التداعيات الدائمة على مستويات الناتج نتيجة الأزمة من خلال توخي الحرص في سحب تدابير دعم الاقتصاد المتبقية وتنفيذ جميع الإصلاحات المعلنة في سوق العمل وتحسين بيئة الأعمال.

١- يُتوقع أن تؤدي أزمة كوفيد-١٩ إلى تراجع مستوى الناتج الممكن في العديد من البلدان على المدى المتوسط (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). أولا، من المرجح استمرار ضعف النشاط في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر في أعقاب الأزمة. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن الصدمة الناجمة عن كوفيد-١٩ في قطاع الفنادق والمطاعم ستؤثر على إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية عام ٢٠٢٣، مع وقوع الضرر الأكبر للصدمة على البلدان المعتمدة على قطاع السياحة. ثانيا، قد يؤدي ضعف الميزانيات العمومية في قطاع الشركات وتساعد أجواء عدم اليقين إلى إعاقة الاستثمار، بما في ذلك في قطاع البحوث والتطوير، مما سيحد من نمو الإنتاجية وتراكم رأس المال. وثالثا، يمكن أن تؤدي التحولات القطاعية في أعقاب الأزمة إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع نسب المشاركة في القوة العاملة. ورابعا، قد تنشأ عن خسائر التعلم نتيجة تعطيل الدراسة تداعيات سلبية على تراكم رأس المال البشري.

٢- وقد يكون لبعض هذه القنوات دور مهم في السعودية. ولكن نظرا للهيكل الاقتصادي للمملكة، فإن سوق النفط ستكون القناة الأساسية للتأثير المحتمل على النمو المستقبلي. وكان وضع الميزانيات العمومية للشركات قويا عموما قبل الأزمة، وساهمت السياسات الحكومية في الحد من فقدان المواطنين لوظائفهم خلال الأزمة. فضلا عن ذلك، فإن التحولات الاجتماعية التي سمحت للعديد من النساء بدخول سوق العمل ستضمن الزيادة المستمرة في نسب المشاركة في القوة العاملة بين المواطنين خلال السنوات القادمة. وفيما يلي بعض القنوات المهمة التي قد تنشأ عنها بعض التداعيات المستقبلية في السعودية:

● **التأثير على القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر:** شهدت القطاعات الأشد تضررا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ الانتعاش الأقوى على الإطلاق خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٠ باستثناء القطاعات شديدة الاعتماد على السفر الدولي. وتواجه شركة الطيران الوطنية خسائر كبيرة، وتعرضت الشركات العاملة في مكة والمدينة لأضرار بالغة بسبب تعليق السفر لأداء العمرة والحج. وتوجه المملكة في الوقت الحالي دعما كبيرا للشركات العاملة في مكة والمدينة، ويشير حجم الطلب المحتجز على أداء شعائر العمرة والحج إلى تعاف سريع في السياحة الدينية على الأرجح بمجرد إرخاء القيود المفروضة على السفر الدولي. وتمثل الجهود الهادفة إلى تطوير السياحة غير الدينية وقطاع الضيافة أحد محاور خطة تنويع الأنشطة الاقتصادية في المملكة، وإن كان سيتم إرجاؤها على الأرجح، مع ضرورة إعادة تقييم أعداد السائحين المتوقعه. وفي المقابل، كان لارتفاع معدلات السياحة الداخلية خلال الجائحة تأثير موازن، وقد يستمر هذا الاتجاه في ظل تطور البنية التحتية السياحية وإعادة النظر من جانب المواطنين السعوديين في مزايا السفر المحلي والدولي.

^١ من إعداد يانغ يانغ.

• **تراجع مستويات مراكمة رأس المال البشري:** أدى إغلاق المدارس إلى حرمان الطلاب من فرصتهم في التعليم والحد بالتالي من تراكم رأس المال البشري (راجع الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتؤكد الدراسات التي تناقش الفترات التي شهدت إغلاق المدارس في السابق على زيادة معدلات التسرب وتراجع جودة التعليم بسبب عدم كفاءة طرق التدريس عن بعد وتفاقم مشكلات الصحة النفسية المرتبطة بالعزلة الاجتماعية. ويشير ذلك إلى أن أزمة كوفيد-١٩ قد تنشأ عنها نداعيات مستقبلية في مستويات مراكمة رأس المال البشري.^٢ وفي حين يُتوقع أن تساهم البنية التحتية القوية للمملكة – التي تحتل مرتبة مرتفعة من حيث توافر خدمات الكهرباء واستخدام الإنترنت (الشكل البياني ١)، وكلاهما عاملان أساسيان في تسهيل التعليم عبر الإنترنت – لا يزال من غير الواضح ما إذا كان ذلك كافياً لموازنة الخسائر الناجمة عن الحرمان من التعليم المباشر.

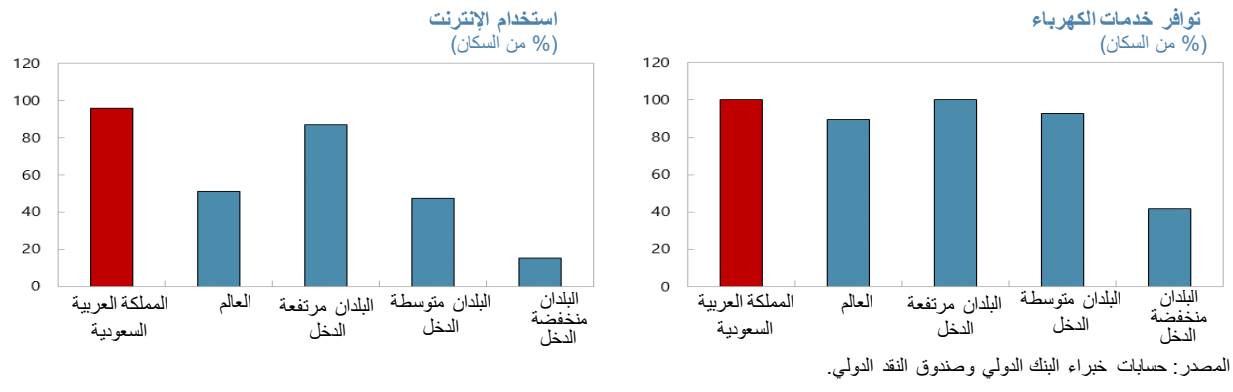
• **آفاق الإيرادات النفطية:** من الممكن أن يظل الطلب العالمي على النفط دون المستويات المتوقعة في مرحلة ما قبل كوفيد-١٩ (الشكل البياني ٢). وفي حالة انخفاض الطلب العالمي على النفط بشكل دائم، سيفرض تراجع الإيرادات النفطية قيوداً على قدرة القطاع العام على الاستثمار في دعم تنويع الأنشطة الاقتصادية، كما قد يحد من قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال، أدت صدمة النفط عام ٢٠١٤ إلى تراجع حاد في إيرادات المالية العامة والاستثمارات الحكومية وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي (من حيث مستواه ومعدل نموه) عن المستويات المتوقعة والفعلية قبل تراجع الأسعار (الشكل البياني ٢). وكان تأثير الأزمة المالية العالمية أقل وطأة من حيث إبطاء معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

• **تدفقات العمالة الوافدة:** في حالة استمرار حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن آفاق الاقتصاد والصحة والسفر في عالم ما بعد كوفيد-١٩، قد تزداد صعوبة جذب العاملين الأجانب، لا سيما من أصحاب المهارات.

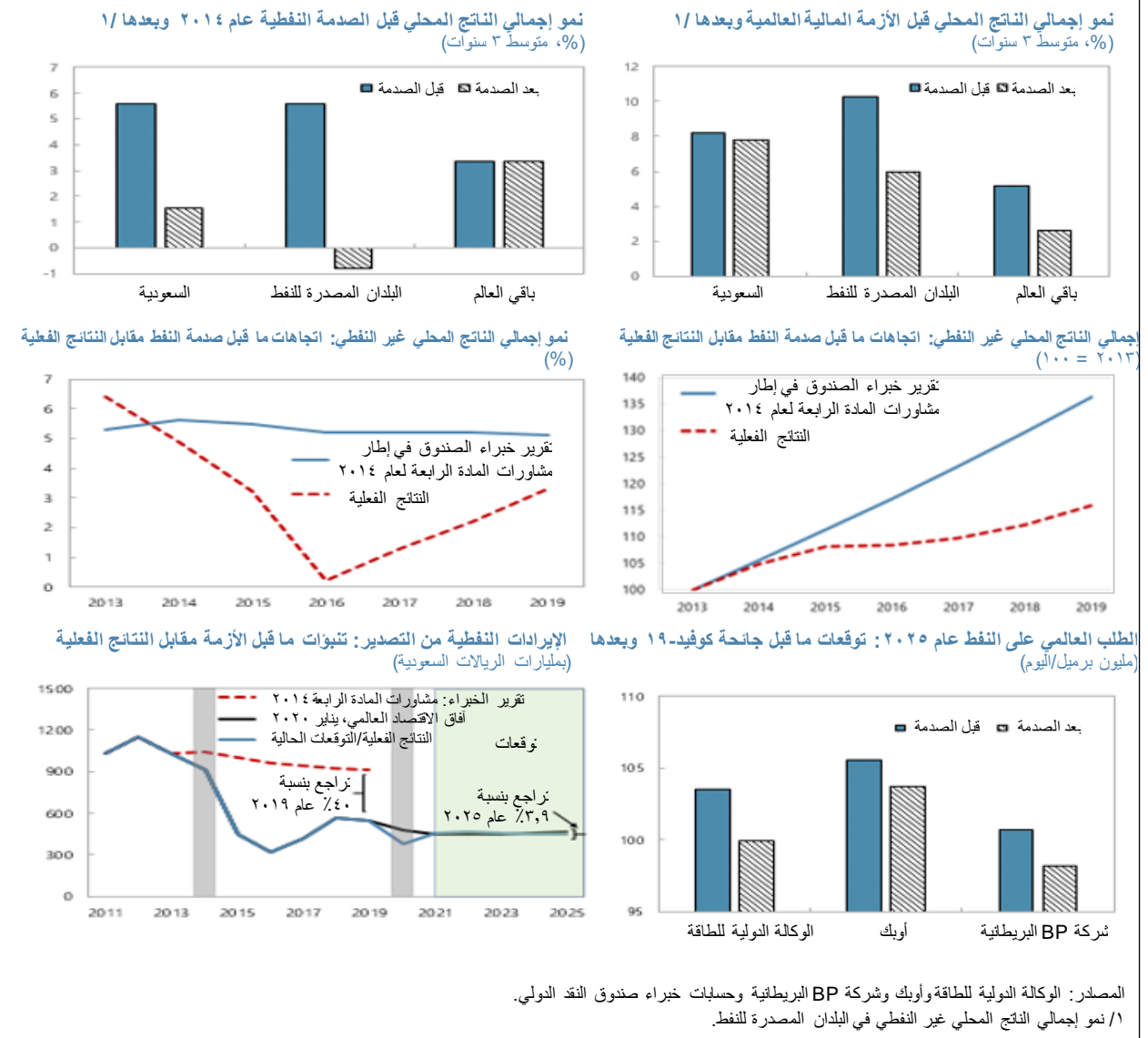
٣- **وقد يؤدي تراجع مستويات مراكمة رأس المال البشري – في القطاعين العام والخاص – وانخفاض نمو مدخل العمالة إلى إبطاء معدلات النمو الممكن ما لم تتخذ تدابير موازنة من خلال السياسات.** وكان تأثير الأزمة المالية العالمية على النمو في المملكة معتدلاً نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط وغيرها. ورغم تراجع نمو العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالفعل بعد فترة من وقوع الأزمة المالية العالمية، إلا أن مستويات مراكمة رأس المال قد تحسنت سريعاً بفضل الاستثمارات الحكومية (الشكل البياني ٣). ولكن عقب صدمة أسعار النفط في عام ٢٠١٤، شهدت السعودية والبلدان الأخرى المصدرة للنفط تباطؤاً حاداً في مستويات النمو غير النفطي، دون أن تتأثر معدلات النمو في البلدان الأخرى. وسجلت السعودية انخفاضات هيكلية في مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والعمالة ورأس المال (الشكل البياني ٣). ورغم أن تأثير أزمة كوفيد-١٩ على الإيرادات النفطية على المدى الأطول قد يكون أقل كثيراً مقارنة بصدمة أسعار النفط عام ٢٠١٤ (بناءً على أسعار العقود المستقبلية و تنبؤات الخبراء بشأن مستويات الإنتاج النفطي في السعودية)، لا يزال من المتوقع تراجع الإيرادات النفطية بنسبة ٣,٩٪ عن توقعات ما قبل كوفيد-١٩ لعام ٢٠٢٥ (بناءً على التوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

^٢ تشير التقديرات الواردة في دراسة (Fuchs- Schündeln et al. (2020) إلى تراجع نسبة الأطفال المتوقع حصولهم على تعليم جامعي بمقدار ٢,٦٪ وارتفاع نسبة التسرب من التعليم الثانوي بمقدار ٤,١٪ في الولايات المتحدة بسبب جائحة كوفيد-١٩. وحسب دراسة (Agostinelli et al. (2020)، تبلغ خسائر التعلم بين طلاب المرحلة الثانوية في الأحياء الفقيرة في الولايات المتحدة ٤,٠٠ انحراف معياري، بينما لا يوجد أي تأثير على الطلاب في الأحياء الغنية. ووفقاً لدراسة (Engzell et al. (2020)، بلغت خسائر التعلم الناجمة عن إغلاق المدارس لثمانية أسابيع في هولندا حوالي ٠,٠٨ انحراف معياري، وتزداد الخسائر بنسبة تصل إلى ٦,٠٪ بين طلاب الأسر التي نالت حظاً أقل من التعليم.

الشكل البياني ١: خدمات الكهرباء والإنترنت



الشكل البياني ٢: الندوب الاقتصادية الناجمة عن صدمات النفط



٤ - **ويعد دعم السياسات والإصلاحات الهيكلية عاملاً أساسياً للحد من التداعيات الاقتصادية المستقبلية من الجائحة.** ويتعين استمرار إصلاحات سوق العمل لتشجيع مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، ومواصلة تحسين مستويات رأس المال البشري الوطني، وتسهيل انتقال العمالة من القطاعات المتدهورة إلى القطاعات التي تشهد توسعاً مستمراً، وسيدعم تلك الجهود إصلاحات نظام الكفالة. وينبغي أن تستهدف الإصلاحات أيضاً تعزيز البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة رؤوس الأموال السعودية المستثمرة في الخارج حالياً. وستساعد التوسعات الاستثمارية من خلال صندوق الاستثمارات العامة بدعم من الميزانية العمومية القوية للقطاع العام في تعزيز معدلات النمو وتمهيد الطريق لمشاركة القطاع الخاص في هذه القطاعات الناشئة في نهاية المطاف. ومن الضروري الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيات الرقمية لتحسين نمو الإنتاجية في مرحلة ما بعد الجائحة.

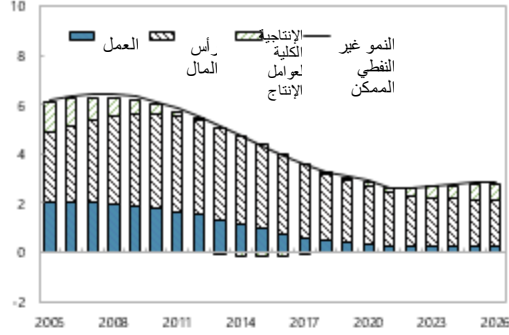
٥ - **وحسب السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء، يُتوقع تعافي النمو غير النفطي بقوة نسبياً في السنوات القادمة، وإن كان سيظل دون مستواه في مرحلة ما قبل الجائحة.** وتقدر فجوة الناتج بحوالي -٥,٢٪ عام ٢٠٢٠، ويُتوقع تلاشيها على المدى المتوسط (الشكل البياني ٣). وتشير التوقعات إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بنسبة ٢,٢٪ عن مستواه المتوقع قبل الجائحة لعام ٢٠٢٥ (الشكل البياني ٤). وفي المقابل، يبلغ متوسط تراجع (مستوى) إجمالي الناتج المحلي ٠,٩٪ في الاقتصادات المتقدمة بمجموعة العشرين و ٣,٩٪ في الأسواق الصاعدة الأخرى بمجموعة العشرين عام ٢٠٢٥ (وفقاً لعدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). واعتماد السعودية على الإيرادات النفطية يجعل تلك الأخيرة هي قناة انتقال المخاطر الأهم على الإطلاق، ولكن المملكة في وضع أفضل مقارنة بغيرها من حيث خسائر الوظائف المحدودة خلال الجائحة، وسرعة توفير اللقاحات وإتاحة خدمات الرعاية الصحية عموماً، وجودة البنية التحتية الرقمية وتوافر الخدمات الرقمية. وفيما يتعلق بالنمو، يُتوقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمعدل أسرع مقارنة باتجاهات ما بعد الصدمة النفطية في عام ٢٠١٤ وما قبل الجائحة (٢٠١٥-٢٠١٩) في ظل تعافي الاقتصاد من أزمة كوفيد-١٩ ولحين انغلاق فجوة الناتج.

٦ - **ويُتوقع أن يكون للإصلاحات الهيكلية تأثير إيجابي على النمو غير النفطي، حيث تساهم في زيادة مستويات النمو غير النفطي الممكن إلى حوالي ٢,٨٪ على المدى المتوسط.** وسيؤدي ارتفاع أعداد المواطنين السعوديين في سن العمل والتحسين المستمر في نسب مشاركة الإناث في القوة العاملة إلى زيادة معدل توظيف المواطنين السعوديين. ومن ناحية أخرى، يُتوقع نمو العمالة الوافدة بمعدل طفيف في مرحلة ما بعد الجائحة في ظل عدم اليقين الكبير بشأن أوضاع السفر الدولي.^٢ غير أنه من المتوقع أن تساهم مبادرات سوق العمل الجديدة التي تم إطلاقها خلال مارس ٢٠٢١ في تسهيل حرية انتقال الوافدين، إلى جانب تأثيرها الإيجابي المحتمل على النمو من خلال إعادة توزيع العمالة. كذلك يُتوقع أن تساعد المبادرات في مجالات البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المالية والتخصيص على زيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، لينعكس بذلك اتجاه تراجع معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال العقد الماضي. ويُتوقع تراجع مساهمة رأس المال في النمو غير النفطي مع الوقت في ظل الضبط المالي، ولكنه يظل أكثر عوامل الإنتاج الثلاثة تأثيراً على النمو.

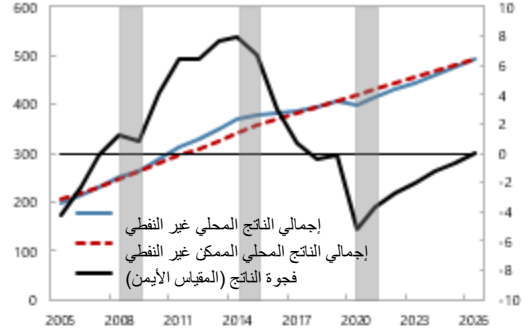
^٢ يُتوقع نمو عدد السكان السعوديين في سن العمل بنسبة ٢٪ سنوياً. وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة بنسبة ١٪ سنوياً، مع ثبات نسب مشاركة الذكور دون تغيير. ويُتوقع أن يظل حجم العمالة الوافدة ثابتاً على المدى القصير، مع ارتفاعه بنسبة ١٪ سنوياً على المدى المتوسط.

الشكل البياني ٣: الناتج الممكن وفجوة الناتج

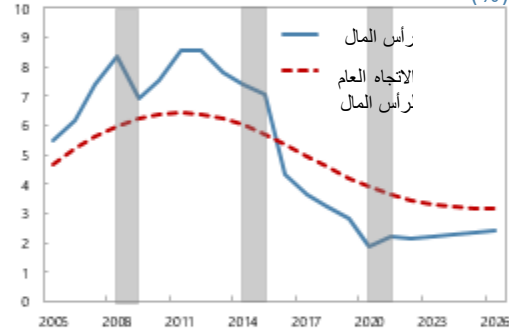
المساهمات في النمو غير النفطي الممكن (%)



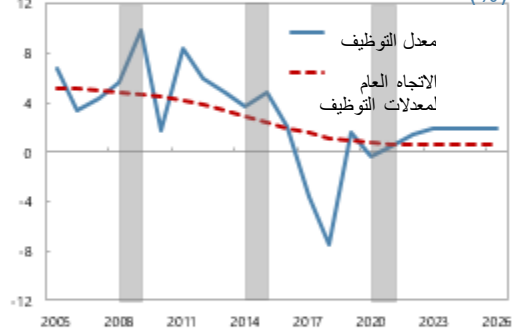
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وفجوة الناتج (بمليارات الريالات السعودية عام ٢٠١٠، %)



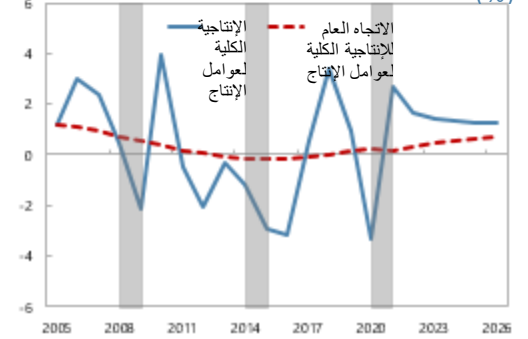
نمو أرصدة رأس المال (%)



نمو معدلات التوظيف (%)



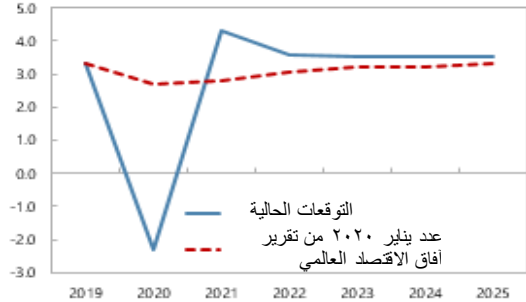
نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (%)



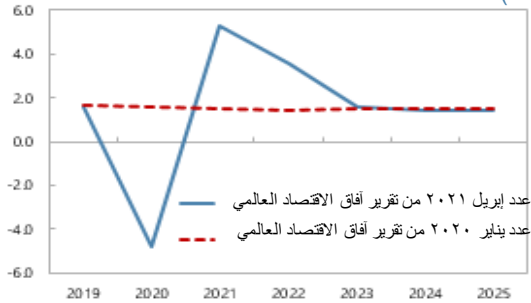
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤: ندوب غائرة - مستويات إجمالي الناتج المحلي ومعدلات النمو في مرحلة ما بعد الجائحة

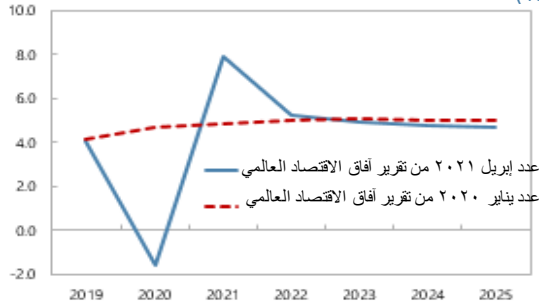
السعودية: تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي (%)



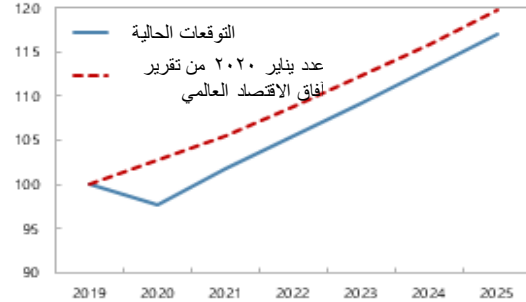
الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين: تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي (%)



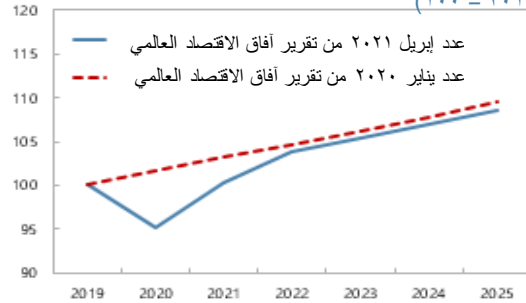
الاقتصادات الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين: تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي (%)



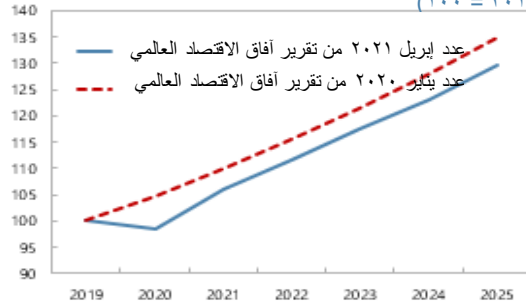
السعودية: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي (٢٠١٩ = ١٠٠)



الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (٢٠١٩ = ١٠٠)

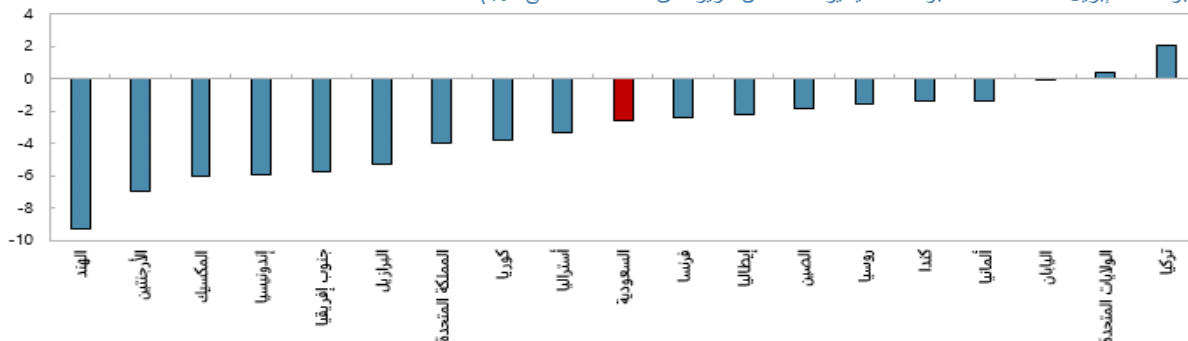


الاقتصادات الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٩ = ١٠٠)



فروق تنبؤات إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٥ / ١

(تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢١ ناقصا تنبؤات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ١/ بالنسبة للسعودية، يشير الشكل البياني إلى أحدث تنبؤات الخبراء لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠٢٥ ناقصا تنبؤات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

المراجع

Agostinelli, Francesco, Matthias Doepke, Giuseppe Sorrenti, and Fabrizio Zilibotti. "When the Great Equalizer Shuts Down: Schools, Peers, and Parents in Pandemic Times." No. w28264. National Bureau of Economic Research, 2020.

Engzell, Per, Arun Frey, and Mark D. Verhagen. 2020. "Learning Loss Due to School Closures During the COVID-19 Pandemic." SocArXiv. October 29. doi:10.31235/osf.io/ve4z7.

Fuchs-Schündeln, Nicola, Dirk Krueger, Alexander Ludwig, and Irina Popova. "The long-term distributional and welfare effects of Covid-19 school closures." No. w27773. National Bureau of Economic Research, 2020.

International Monetary Fund (IMF). 2021. "World Economic Outlook." Washington, D.C.